المقدّمة

الحمد لله حمداً يليق بعزته وعظمته، حمداً يوافي فضلَه ونِعمتَه، وُيدافِعُ غضبَه ونِقمتَه، ويســـتنـــزل عطفَه ورحمتَه. والصّلاة والسلام على أفضل خلق الله محمد بن عبدالله، وعلى آله الطاهرين وأصحابه الطيبين، وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

فإن البحثَ في علوم اللغة العربية شَرَفٌ للباحث ورِفعةٌ، فالله قد شرّف اللغة العربية بالقـــرآن فقال سبحانه:] A“R ÎïŞ$9”r ¨$Sÿ{ FBÜõ ÈÌÇ ã?4 ù7Î 7 9Gã3 qb B `Ë $9ZE ÉîïÜ ÈÌÇ Î/ ¡ $A ã•Î¸ÉÌB7Üõ& [. فشَـــرَفُ الباحث المشتغل بها من شرفها العظيم. وإنّ عِلْمَ النحو هو أشرفُ علوم اللغة وأرفعُها، فهو المِرقاةُ إلى فهمِ كتابِ الله العظيم، والسّبيلُ المؤدِّية إلى تعرُّف خطابِه الكريم(١).

ولّمـــا وفقني الله سبحانه لطلب هذا العِلمِ الفضيل، زادني من فضله وكرمه وهيّأ لي أســـباب تحقيق هذا السِّفر الجليل لنيل درجة العالِمية العالية، وهو (السِّفر الثاني من كتاب المحصَّـــل في كشف أسرار المفصّل)، للإمام يحيى بن حمزةَ العلوي المتوفّى سنة تسعٍ وأربعين وسبعمئة للهجرة (٧٤٩هـــ).

وأهم ما دعاني إلى اختيار تحقيق هذا الكتاب أربعةُ أمور:

- الأول: رغـــبتي الأكـــيدة في تحقـــيقِ كتابٍ نحويّ نفيس يكون معتمَداً عند طـــلاب هذا العِلم، ويُضيف لبنةً متينةً في بناء المكتبة النحوية، ويكون الاشتغالُ به أمراً محموداً.

- الـــثاني: أنّ الكـــتابَ شـــرحٌ لِمَـــتْنٍ من متون النحو المقدّمة، وهو (المفصَّل)، فالاشتغالُ به مَهَمّة جليلة.

- الثالـــث: أنّ الشـــارحَ عَلَمٌ من أعلام اللغة والنحو المشهودِ لهم باليد الطُّولى في علومٍ شتّى، فمصاحبةُ الكتاب لسنوات ستُكسب المحقّق فائدةً عظيمة.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل(١/٥).

- الــرابع: أنّ الكــتاب مــن أوسع شروح (المفصّل)، وأحرصِها على تتبع كلام الزمخشري واستيفاء شرحه.

وكــان الأستاذُ الدكتور: خالد بن عبدالحميد أبوجندية، الأستاذ بكلية اللغة العربــية بالمنصــورة قد سبقني إلى تحقيق السِّفر الأول من هذا الشَّرح الذي ينتهي بــنهاية المفعول لَه. ونال به درجة العالِمية العالية (الدكتوراه) من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، عام اثنين وثمانين وتسعمئةٍ وألف للميلاد (١٩٨٢م). وجاء التحقيق في (١٠٠٠) صــفحةٍ، عــدا الدراسةَ في أول الرسالة التي كانت في خمسٍ وخمسين ومئتي صفحةٍ (٢٥٥).

وقد حقّقه على نسختين خطّيتين الأولى محفوظةٌ في المكتبة الشرقية بالجامع الكبير في صــنعاء، وهي مكتبة الأوقاف (المتوكِّلية). ورقمها (١٣٣ نحو). والثانية محفوظةٌ في مكتبة (بَرلين) ورقمها (٦٥٢١).

وأشرف على التحقيق الأستاذان: أ.د. محمد إبراهيم البنّا، وأ.د. محمد الشاطر محمد. أدعو الله أن يُيسِّر للأستاذ إخراجَ الكتاب حتى يُفيد منه طلابُ العلم.

وقد سِرتُ في تحقيق الكتاب على منهجٍ سأُبيّنُ معالَه في مقدِّمة التحقيق.

وجاءت هذه الرّسالةُ في قسمين:

الأول: التعريف بالمؤلف وآثاره، ودراسةُ الكتاب. والثاني: تحقيق السِّفر الثاني من الكتاب.

والقسمُ الأول جاء في خمسة فصول:

الفصــل الأول: العلــوي: حــياته، وآثاره. بينتُ فيه أهمَّ ما يتعلّقُ بسيرة العلويّ، وأحصــيت فــيه - قدر استطاعتي - أهم آثارِه العِلميةِ مستعيناً بما ذكره المترجمون لَه قديماً وحديثاً، وبما وفقني الله إلى الحصول عليه من كتبه المخطوطة والمطبوعة.

- والفصل الثاني: مصادر المحصل، ذكرت فيه مصادرَه من العلماء، ومن الكتب.
- والفصــل الثالــث: منهجُ العلوي في المحصَّل. وبيّنت فيه منهجه في الشرح، وتــناولِ الآراء، وعرضِ الخلافات، واهتمامَه بالتقسيم، وأظهرتُ أثر البلاغة في كتابه،

فالعلويُّ يُعدّ من علماء البلاغة، تجلى ذلك في كتابه (الطِّراز). وبيّنتُ أسلوبَه ممثِّلاً لكل ما أذكره من النص المحقق.

- والفصـــل الـــرابع: موقفُ العلوي من النحويين، واتجاهُه النحوي. وفيه ذكرت موقفَه من المذهَبين، ومن أفرادٍ من العلماء، وبيّنتُ من خلال ذلك اتَّجاهَه النحوي.

- والفصـــلُ الخامس: أصولُ النحو في المحصّل. وفيه ذكرتُ مدى اعتماد العلوي على الأدلة الغالبة، وأهمَّ الأدلة غير الغالبة، وبيّنتُ أن العلويَّ يُعَدُّ من علماء الأصول، فكان أثرُ ذلك ظاهراً في كتابه هذا.

ثم جاء القسمُ الثاني من الرسالة وهو التحقيق.

وذيّلته بتسعةِ فهارسَ مفصّلةٍ للكتاب المحقّق، وهي فهارس الآيات، والأحاديثِ والآثارِ، والأمثال، وأقوال العرب، والأشعار، والأعلام، والكتب، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

وقـــد مكثتُ في إعداد هذا البحثِ أربعَ سنوات حملتْ في أثنائها ما يسرُّ وما يُحزِن من لذة البحث وعنائه.

ومـــن أهم ما عانيته في تحقيق النص التحقيقُ على نسخةٍ فريدة، فكان أيُّ طمسٍ أو اضطرابٍ في النص يكلّفني الكثيرَ من الوقت والجَهد.

كمـــا استدعى هذا العملُ العلميُّ الرجوعَ إلى أصل المخطوط والنظرَ في أصول أخرى في بـــلاد المؤلف فيسّر الله سبحانه لي السفرَ إلى الجمهورية اليمنية أربعَ مرات، في الصيف من أعـــوام (١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤هـــ). غَنِمتُ في تلك الرحلات فوائدَ وفرائد كما واجهتُ مصاعبَ ومتاعبَ. كان من أعسر المصاعب التردُّدُ الطويلُ على المكتبة الشرقية بالجامع الكبير في صنعاء (وهي مكتبة الأوقاف)، وفيها النسخة الخطية للكتاب المحقَّق، والعملُ في المكتبة غيرُ منتظم، والتصويرُ فيها عسير، ولن تُمحَى من ذاكرتي أيّامٌ عديدةٌ لازمتُ فيها باب المكتبة من بكور الصُّبح إلى أذان الظهر أنتظر فتحَها من القيِّم عليها في مكانٍ لا يَعرف عُسرَ الانتظار فيه إلا من شاهده، ثم لا تُفتَح، فأذهب إلى بيتِ قيّم المكتبة متخللاً بين أزقة صنعاء القديمة فأستعطفه، فيعدني من الغد، وأفعلُ كما فعلتُ بالأمس. وليس من سبيلٍ إلا التَّكرارَ والانتظارَ.

كمـــا كان من أهم المصاعب زيارةُ هجرة (حوث) بلدِ العلوي، وهي تبعدُ عن الحديدة ثلاثةً وعشرين وثلاثَمئةِ كيلٍ (٣٢٣كم) عن طريق مثلّث قرية (عاهم)، وتقع في مكان مرتفع،

والطريقُ إليها شاقٌّ، وقد زرتها مرتين، يومَ الأربعاء الرابعَ عشرَ من شهر جمادى الأولى عامَ ثلاثةٍ وعشرين وأربعمئةٍ وألفٍ للهجرة (١٤٢٣هـ) ، ويومَ الجمعة العاشرَ من شهر جمادى الآخــرة عامَ أربعةٍ وعشرين وأربعمئةٍ وألفٍ للهجرة (١٤٢٤هـ). وقابلت السيّدَ/ يحيى عُشيش، من أحفاد الإمام يحيى بن حمزة، وابنَه الأستاذَ/عبدَالقادر، وهما قَيِّما مكتبةِ الإمام يحيى في جامعه بـ(حُوث). ولقيتُ منهما الإكرام والتعاون.

وإني ألهجُ إلى الله العزيز الحكيم بالحمد والثناء على ما يسّر لي من تمام هذا البحث، على وجهٍ مُرْضٍ - أحسبُه كذلك - ، فلهُ الحمدُ أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، ولولا توفيقُه وعونُه ما كان من أمر هذا البحث شيء.

ثم أُزجي أوفر الثناء والدّعاء لأستاذي الكريم الدكتور: أحمد بن عبدالله السالم، المشرفِ عــلى البحــث، لأمورٍ كثيرة أنالنيها بإفضاله وكرمه مدةَ هذا البحث. أعترفُ لَه بها ما بقيت، كان من أهمها التوجيهُ العلمي الدقيق، والخلقُ الكريم. فأسأل الله لَه خير الدّارين.

كما أشكر سعادة عميد الكلية ووكيليها وأساتذتي الكرام، وزملائي الأفاضل على ما لقيتُ منهم من تعاون وحُسن صلة.

والحمد لله رب العالمين على كل حال، وفي كل حين.

القسم الأول: الدّراسة

الفصل الأول: العلويّ حياتُه وآثارُه.

الفصل الثاني: مصادر المُحَصَّل.

الفصل الثالث: منهج العلويّ في المحصَّل.

الفصل الرابع: موقف العلويّ من النحويين، واتجاهُه النَّحْوي.

الفصل الخامس: أُصولُ النحو في المحصَّل.

الفصل الأول: العلويُّ حياتُه وآثارُه [(١)]

أولاً: سيرتُه.

١- اسمُه ونسبُه:

يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن جعفر بن علي التَّقِي بن محمد النَّقي بن علي الرِّضـــا بن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق بن محمد البـــاقر بن علي زين العابدين بن الحســـين بن علي بن أبي طالب[(٢)].

(١) من مصادر ترجمة العلوي:

المخطوطة: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، لحفيده عبدالله بن الهادي بن يحيى(نسخة مكتبة الوجيه، ضمن مجموع)، ونسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية، ضمن مجموع(١٤٣ب)، ومولده (ورقةٌ واحدةٌ مجهولة المؤلف)، والعِقد الفاخر الحسن، للخَزْرجِي(٢/٢٠٥ أ ، ب)، واللطائف السَّنية، للكِبْسِي(٤٨أ - ٤٩أ).

المطبوعة: مآثر الأبرار، لابن فِند(٢/٩٧٢)، وكشف الظنون(٢/١٧٩٤)، وغاية الأماني، ليحيى بن الحسين(٢/٥١١، ٥١٤)، وطبقات الزيدية الكُبرى، لإبراهيم بن القاسم(٣/١٢٢٤)، وهدية العارفين(٢/٥٢٦)، والبدر الطالع(٢/٣٣١ - ٣٣٣)، وبلوغ المرام، للعَرَشِي(٥١)، وتاريخ اليمن، للواسعي(٣٦)، والمقتطف من تاريخ اليمن، للجِرَافي(١٢٧)، والتُّحف شرح الزُّلَف، للمؤيَّدي(١٢٠-١٢٣)، ونيل الحُسنيين، لمحمد بن زُبارة الصنعاني(١١٩، ١٢٠)، ومعجم المؤلفين(١٣/١٩٥)، وأعلام المؤلفين الزيدية، للوَجيه (١١٢٤)، وتاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (٧/١٠٣)، وهجَر العلم ومعاقلُه في اليمن، للأكوع (١/٥٠١)، ومصادر التراث اليَمني في المتحف البريطاني، للعَمْري(١٧٦)، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن، للحِبشي(٦٤٣-٦٥٠)، والزيدية، لأحمد صبحي(٢٩٩)، والأعلام(٨/١٤٣)، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة(٣/٢٨٨٥)، والإمام يحيى وفكره الأصولي، للماخذي(١/١٣٩- ١٩٣)، والإمام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية، د. أحمد محمود صُبحي، منشورات العصر الحديث، بمصر.

(٢) هذا نسبه الذي أورده حفيده الهادي في سيرته. ينظر: سيرة الإمام يحيى(الوجيه)(١/ب)، وكذا في مولده. وعن سيرته نقلت سائر مصادر الترجمة، ويحدث في بعضها اختصارٌ أو سقط. وفي البدر الطالع(٢/٣٣١)، وتاريخ اليمن(٣٦) خلطٌ ظاهر لايصحّ.

وكُنيته: أبو إدريس[١]، وأبو الحسن[٢].

وغَلَب عليه لقبُ (العلويّ). كما لُقِّب بالإمام، والسَّيِّد، والمؤيدِ بالله، وعمادِ الدِّين، وعمادِ الإسلام[٣].

وأمُّـــه هي الثُّريّا بنت محمد السِّراجي الحَسَني. أخت الإمام الناصر لدين الله يحيى بن محمد السِّراجي الحسنيّ[٤].

فالإمام يحيى حُسَينِيٌّ، وأمّه حَسَنِيَّةٌ.

وأصـــلُ الإمـــام يحيى من العراق، فقد قَدِم جدُّه عليٌّ في إمامة السيِّد يحيى بن محمد السِّـــراجي في القـــرن السابع، وقدم معه ولدُه حمزة بن عليّ والد الإمام يحيى، وتزوّج الثُّريا أختَ الإمام، فأنجبت الإمام يحيى، وأخاه الحُسين[٥].

وللإمام يحيى من الولد سبعةُ ذكورٍ وستٌّ إناث، من العلماء والأخيار.

وأولاده الذكـــور هـــم: عـــبدالله، ومحمد، والحسين، وأحمد، وإدريس، والمهدي، والهادي[٦].

ولايـــزال أحفـــاد الإمـــام يحيى في صنعاء وحوث وحَجَّة وصَعدة، ومنهم[٧] بيوت (الأُعَيضِـــب)، و(حاجِز)، و(سارِي)، و(الشِّرْعِي)، و(عَرُوبا)، و(الكَبير)، و(عُشَيش)[٨]، و(الشَّغادِرة).

---

(١) ينظر: مطلع البدور(١/٥٣٥).

(٢) ينظر: العقد الفاخر الحسن، للخزرجي(٢/٢٠٥أ).

(٣) ينظر: اللطائف السَّنية(٤٨/أ)، وكشف الظنون(٢/١٧٩٤)، والأعلام(٨/١٤٣)، ومعجم المؤلفين (١٣/١٩٥).

(٤) ينظر: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، (الوجيه)(١/ب)، واللطائف السَّنيَّة(٤٨/أ).

(٥) ينظر: العِقد الفاخر الحسن، للخزرجي(٢/٢٠٥ب).

(٦) ينظر: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، (الوجيه)(٦أ – ٨أ).

(٧) ينظر: نيل الحُسنيين(١٢٠، ١٤٢).

(٨) زُرتُ من أحفاده السيدَ يحيى عُشَيش وابنه عبد القادر في (حُوث)، ولقيتُ منهما الإكرامَ والتّعاون، وهما قيّما مكتبة الإمام يحيى بجامعه في (حُوث)، وآل عُشيش ينتسبون للسيّد الحسن بن محمد بن الحُسين بن عليّ بن عبدالله بن محمد بن يحيى بن حمزة . كما في نيل الحُسْنَيين(١٤٢).

٢- مولدُه :

كانــت ولادتُــه في صنعاء لثلاثٍ بقين من شهر صفر، سنة تسعٍ وستِّين وستمئة للهجرة (٦٦٩هــ)[(١)]. ولم يُخالف في تاريخ وفاته أحدٌ ممن ترجم لَه. وقيل كانت ولادته في (حوث)[(٢)]، والصّواب أنها في (صنعاء)[(٣)].

٣- نشأتُه وتعلُّمه:

نشــأ على سيرة آبائه مشمِّراً عن ساق الجد في الأخذ بخصال الفضل، وكَسْبِ جُلِّ العلوم النافعة.

وكـــان أوّلَ شــبابه مع الإمام المتوكل على الله المطهَّر بن يحيى، وحضر معه وقعة (تَنْعُم) ، وقال فيه: في هذا الولد ثلاثُ آيات: علمُه وخلقُه وخطُّه[(٤)].

وكـــان العلويُّ معاصراً للدولة الرسولية، التي اتخذت (تَعِز) مركزاً لها، فعاصر أربعة ملوكٍ من ملوكها، وهم:

الملك المظفر، الذي حكم في المدة (٦٤٧ - ٦٩٤هــ).

ثم ولده الملكُ الأشرفُ الذي حكم في المدة (٦٩٤ - ٦٩٦هــ).

ثم الملك المؤيّد وحكم في المدة (٦٩٦ - ٧٢١هــ)

ثم الملك المجاهد في المدة (٧٢١ - ٧٦٤هــ)[(٥)].

ودعا إلى الإمامة والعقد والبيعة في يوم السبت العشرين من شهر رجب سنةَ تسعٍ وعشرين وسبعِمئة للهجرة (٧٢٩هــ)[(٦)].

---

(١) ينظر: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، (الوجيه)(١/ب)، ومولده (ورقة واحدة).

(٢) ينظر: هِجَر العلم(١/٥٠٤).

(٣) ينظر: الإمام يحيى بن حمزة وفكره الأصولي(١٤١).

(٤) ينظر: مآثر الأبرار(٢/٩٧٢)، ومصادر الفكر الإسلامي(٦٤٤).

(٥) ينظر: العقود اللؤلؤية (١/ ٨٨، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٩٧، ٢٩٩، ٤٤٠، ٢/ ١٢٤).

(٦) ينظر: سيرته (الجامع الكبير)(١٤٣/أ)، ومولده(١). وورد في سيرته (الوجيه)(٢/أ) أن دعوته في العشرين من شهر صفر، والصواب أنها في شهر رجب؛ لاتفاق المصدرين؛ ولأن نسخة (الوجيه) متأخرةٌ عن (نسخة الجامع).

وقيل ثاني شهر رجب[١].

وقيل سنة (٧٣٠هـ)[٢].

وهو أول الدعاة الحُسَيْنِيِّين في اليمن، وجُلُّ أتباع المذهب الزّيدي حَسَنِيُّون[٣].

وكان دعوتُه بعد وفاة الإمام محمد بن المطهّر في أواخر سنة (٧٢٨هـ)[٤].

ودخل هجرة (حُوث) في رمضان سنة (٧٣٤هـ) ، ثم انتقل إلى (غُرْبان) ومكث فيها شهرين، ثم انتقل إلى (الشَّرَف). وأمر بعمارة مسجد المدرسة[٥] في (حُوث) في شهر صفر سنة (٧٣٥هـ)، وقام على بنائه ابنُه عبدالله، وأتمَّه في شهر جمادى الآخرة من السنة نفسها[٦].

وتركزت دعوته في بلاد صَعْدة والظّاهر والشّرَف، ثم نزل صنعاء وقاتل الإسماعيلية بوادي (ضَهَر) قرب صنعاء قتالاً شرساً انتهى بالصُّلح[٧].

وقد عارضه ثلاثةٌ من الأئمة دعوا لأنفسهم بالإمامة، وهم: علي بن صلاح بن إبراهيم بن تاج الدين، والمطهَّر بن محمد بن المطهَّر بن يحيى، وأحمد بن علي الفَتْحِيّ[٨].

---

(١) ينظر: مآثر الأبرار(٢/٩٧٣)، واللطائف السَّنية(٤٨/ب). وهو مخالفٌ لما في سيرته ومولده.

(٢) ينظر: مصادر الفكر الإسلامي(٦٤٤)، وأعلام المؤلفين الزيدية(١١٢٤). والصحيح سنةَ (٧٢٩هـ)؛ لاتفاق المصادر القديمة عليه.

(٣) ينظر: بلوغ المرام(٥١)، والإمام يحيى بن حمزة وفكره الأصولي(١٤٠).

(٤) ينظر: مآثر الأبرار(٢/٩٦٩)، والزيدية للأكوع(٨٠).

(٥) لا يزال المسجد قائماً إلى الآن، وقد زِيد فيه، وتقع في بنائه القديم مكتبةُ الإمام يحيى بن حمزة، وهي مكتبة صغيرة، تُشرف عليها وزارة الأوقاف، والقائم عليها السيد/ يحيى عُشَيش، وابنه الأستاذ/ عبدالقادر، وبنو عُشيش من سُلالة الإمام يحيى. وقد زُرتُ (حوث) وجامع الإمام يحيى مرتين في الصَّيف من عامي (١٤٢٣هـ، ١٤٢٤هـ).

(٦) ينظر: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، (الوجيه)(٢/أ).

(٧) ينظر: غاية الأماني(٢/٥١١)، ومصادر الفكر الإسلامي(٦٤٤)، وأعلام المؤلفين الزيدية(١١٢٤).

(٨) ينظر: غاية الأماني(٢/٥١١)، واللطائف السَّنية(٤٨/أ)، وتاريخ اليمن(٣٥).

٤ - شيوخُه[١]:

شيوخ العلويّ هم:

- العلامةُ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطّبري، المتوفى سنة(٧٢٢هـ)، أخذ عليه جملةً من كتب علوم القرآن والحديث.
- العلامة شهاب الدِّين أحمد بن عبدالله بن الواطن ، أجازه في التفسير واللغة.
- أحمد بن علي بن عمران الشتوي، أخذ عنه السيرة.
- الفقيه حمزة بن علي، أخذ عنه المهذب في الفقه للشّيرازي.
- الشيخ سليمان بن أحمد الألهاني.
- العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الشّاوري، أخذ عنه كتاب (الفائق) في الحديث.
- العلامةُ عامر بن زيد الشّماخ.
- علي بن سليمان البصير، أخذ عنه كتب الأئمة بهجرة (حُوث).
- محمد الأصبهاني، سمع عليه (أمالي أبي طالب) و(مجموع زيد بن علي).
- العلامة محمد بن خليفة بن سالم الهَمْداني، المتوفى سنة(٦٧٥هـ)، قرأ عليه جملةً من العلوم بهجرة (حُوث).
- محمد بن علي المكري.
- العلامة محمد بن محمد بن أحمد الطبري، المتوفى سنة(٧٣٠هـ)، أخذ عنه علوم القرآن والحديث.
- الإمام محمد بن المطهّر، المتوفى سنة (٧٢٨هـ).
- الإمام المطهَّر بن يحيى، المتوفى سنة(٦٩٧هـ)، أخذ عنه (أصول الأحكام)، لأحمد بن سليمان.
- يحيى بن محمد السِّراجي ، المتوفى سنة(٦٩٦هـ).

(١) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى (١/٢٠٥ ، ٢/٧٥٠ ، ٩٦٨ ، ٣/١٢٢٥ ، ١٢٢٦) ، وأعلام المؤلفين الزيدية (١١٢٤).

٥- ثقافتُه:

كـــثرةُ مصـــنفات الإمام يحيى وتنوّعُها في الفنون تشهد لغزارة علمه وسعة ثقافـــته. وكانـــت جـــلُّ كتبه - كما سيردفي مصنّفاته - في علوم العقيدة والكلام والفقـــه. ممـــا يدلُّ على أنّ العلويّ معدودٌ في علماء هذه الفنون أولاً، ثم في الفنون الأخرى.

على أن بعضَ معاصريه طعن في علمه فقال: ماجمع الإمام يحيى كتاباً إلا وأنا أعرفُ أمَّه، إلا كتاب التحقيق، فإني وقفت عليه ولم أعـــرف لَه أمّاً مدةً من الزمن، وأخـــذ يُعجِب الناس، ويقول: هذا مولـــودٌ لا أمّ لَه، قال: حتّى وقفت على كتاب البُستي[١] في التكفير والتفسيق فرأيته أصلاً لهذا الكتاب[٢].

وهـــذا إجحـــافٌ ظاهرٌ في حق الإمام العلوي فإن كثرة مصنفاته وتنوعها، وكثرة طلابه، واتساع علمه في الآفاق يرد ذلك. على أن العلوي اشتهر عنه الصلاح والـــتقوى وكـــثرة العـــبادة، قـــال حفيده في سيرته: «إن أقبل على صلاته وصيامه وتســـبيحه وســـائر أذكـــاره قُلتَ عابدٌ لا حظّ لَه في غير الزهادة ولا شغل لَه بغير العبادة»[٣].

ثم إنّ الإمـــام متواضعٌ وليس من أهل الفخر والادعاء، فهو يقول في إحدى وصاياه: «من اطّلع على زللٍ في الكتب التي جمعتها فليُصلحه، فأبى اللهُ أن يسلم من الخطـــأ إلا كتابُه، ولا يخلو من الزّلل إلا حكمُه وخطابُه»[٤]. كما أنَّ تَفَرُّدَ المدّعي بادّعائه دليلٌ على بطلانه.

---

(١) يعني: كتاب (البحث عن أدلة التكفير والتَّفسيق)، لأبي القاسم محمود بن عبدالرحمن البُستي، ت (٥٣٥ هـــ).

(٢) ينظر: مآثر الأبرار(٢/٩٧٥).

(٣) سيرة يحيى بن حمزة(الوجيه)(٢/ب).

(٤) سيرة يحيى بن حمزة(الوجيه)(٥/أ).

٦- معتقدُه[١]:

العلويُّ من أكابر أئمة الزيدية، وبين الزيدية والمعتزلة التقاءٌ كبير[٢]، فالزيدية يؤمنون بأصــولهم الخمسة ، ويوافقوهم في مسائل كثيرة ، حتى قال فيهم الشهرستاني[٣]: « أما في الأصول فيرون رأي المعتزلة حذو القذة بالقذة ». لذا نجد الإمام العلوي يقول في الزمخشري المعــتزلي: « فــلأنّ القول بأن النهي عن الشيء أمرٌ بضده ليس مذهباً للشيخ، وإنما رأيه في ذلــك هــو رأي أصحابه المعتزلة، وهو مذهب أصحابنا»[٤]. وقد قال العلوي في مقدمة المحصل بتأويل المعتزلة في قوله تعالى:] r ` ä‘ 7÷ ur#J=7ã ¹ $ÿ ¹ $ÿ [. فقال: وجاء أمر ربك[٥].

والــزّيدية وإن كانت أقلَّ طوائف الشيعة مخالفةً لأهل السنة، إلاّ أنّهم - مع تباعد الأزمان عن أصولهم الأولى المعتدلة التي تقضي بإمامة المفضول فحسب - لا يزالون يقتربون من الإمامية في التنقص من الصحابة الكرام وخاصةً الخلفاء الراشدين الثلاثة رضي الله عنهم أجمعين.

قــال الشهرستاني[٦]: « ومالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول، وطعنت في الصحابة طعن الإمامية ».

وقد كان الإمام يحيى بن حمزة من العلماء الزيدية المعتدلين ، فقد ألف في الدفاع عن الشــيخين والصــحابة بعامة، من ذلك (الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسَلين).

---

(١) كتب د. عبدالمحسن بن عبدالعزيز العسكر في عقيدة العلوي كتابةً مُغْنيةً، وقد كان لحصيلته الشرعية أثرٌ في تميّز كتابته في هذا المبحث، وقد أفدت منه كثيراً. ينظر: الطراز (الدراسة)(١/١١).

(٢) ينظر: أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية(١٢٥ - ٢١٤).

(٣) المِلَل والنِّحَل(١/١٦٢).

(٤) النص المحقق (٧١٥).

(٥) ينظر: المحصّل(١/٣٢).

(٦) المِلَل والنِّحَل(١/١٥٧).

قال فيه العلامة الشوكاني[١]:«وله ميلٌ إلى الإنصاف مع طهارةِ لسان وسلامةِ صدر وعدمِ إقدام على التّكفير والتفسيق بالتأويل ومبالغةٍ في الحمل على السلامة على وجهٍ حسنٍ، وهو كثيرُ الذّبِّ عن أعراض الصّحابة المصونة رضي الله عنهم، وعن أكابر علماء الطوائف رحمهم الله».

وقـــال القاضي إسماعيل بن علي الأكوع : « وكانت عقيدته سليمةً، فقد دافع عن أعراض الخلفاء الراشدين، ونقد مَن ينال منهم، و لم يقل بالتكفير والتفسيق بالتأويل»[٢].

نعـــم كان هذا مسلكَ الإمام يحيى العِلْمي، إلا أننا رأيناه في المسلك العَمَلي خلافَ ذلـــك، فإنه بالغ في ذكر فضائل علي رضي الله عنه، وتنقّص من عائشة وطلحة والزبير[٣]. ورَمَى بني أمية بأشنع الألفاظ[٤].

حتى إن بعض علماء الزيدية اجتهد في إثبات بقاء الإمام يحيى على منهاج الأئمة الزيدية وأنه سلك مسلكهم في القول بعدم ثبوت إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم[٥].

وكان لا يرى بأساً بالقِباب والمشاهد على قبور الفضلاء كالإمام عبدالله بن حمزة الحَسَني[٦].

والجـــواب عـــن هذا التناقض عند العلوي ما قاله د. عبدالمحسن العسكر: «الجواب قريب، وهو أنّ الرجل لم يستطع الفَكاك من أصولٍ غُذِّي بها ونشأ عليها سنين عدداً، كما أنه لم يتيسّر لَه الخروج عن بيئة قومه المظلمة إلى بيئة أنقى منها فظلّت أصول قومه ناشبةً به حتى آخر حياته»[٧].

ويُحمـــلُ كلامُ الإمامِ الشوكاني والشيخِ إسماعيل الأكوع على أنهما لم يَطَّلعا على المواضع التي تَنَقَّص فيها من الصحابة رضوان الله عليهم.

---

(١) البدر الطالع(٢/٣٣٢).

(٢) ينظر: هِجَر العلم(١/٥٠٢).

(٣) ينظر: الطراز (الدراسة)(١/١٤).

(٤) ينظر: النص المحقق (٣٢٢).

(٥) ينظر: مقدمة تحقيق (الديباج الوضيّ) (١/٥٣).

(٦) ينظر: هِجَر العلم(١/٥٠٢).

(٧) الطراز (الدراسة)(١/١٤).

٧- تلاميذُه[١]:

أشهر تلاميذ العلويّ هم:

- أولاده ، وبخاصـــة أحمد، وقد توفِّي في حياة والده سنة (٧٤٨هـــ)، وحزن عليه حزناً شديداً. وإدريس، وعبدالله بن يحـــي المتوفَّـــى سنـــة (٧٨٨هـــ)[٢].
- العلامـــة أحمد بن حميد بن سعيد الحارثي، المتوفى بعد (٧٥٠هـــ). سمع منه صحيحي البخاري ومسلم.
- العلامـــة الفقيه: أحمد بن سليمان الأزْوَرِي، المتوفى سنة (٨١٠هـــ)، وقد أجازه الإمام يحيى في رواية (الانتصار).
- العلامة أحمد بن محمد الشّغدَرِيّ ، وقد كتب لَه إجازة طويلة[٣].
- إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النَّجراني، المتوفى سنة(٧٩٤هـــ).
- الفقيه الحسن بن محمد النحوي المتوفى سنة (٧٩١هـــ)،سمع عليه الانتصار، و لم يسمعه عليه غيرُه.
- القاضي الحسن بن نسر الأهنومي، المتوفى في (حُوث) بعد (٧٥٠هـــ).
- علي بن إبراهيم بن عطية، المتوفى بعد سنة(٨٠١هـــ).
- السيد العلامة محمد بن المرتضى بن المفضل الحَسَنِي، المتوفى سنة (٧٣٢هـــ).
- الشيخ المطهر بن حسين بن بن يحيى محمد تريك الصَّعدي ، المتوفَّى سنـــة (٧٤٨هـــ).

---

(١) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى(٣/١٢٢٥ - ١٢٢٧)، والبدر الطالع(٢/٧٨، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣).

(٢) ينظر: سيرة يحيى بن حمزة(الوجيه)(٢/٦ أ – ٨ أ).

(٣) ذكر طرف منها في طبقات الزيدية الكبرى(٣/١٢٢٥).

٨- وفاتُه:

تـــوفي الإمـــام يحـــيى في التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة تسعٍ وأربعين وســـبعمئة للهجرة (٧٤٩هـــ)[١]، على الصحيح. وكانت وفاته آخر الليل[٢]. بحِصن (هِرَّان)[٣] وكان كثير التَّردُّد عليه[٤] وهو قِبلِيَّ (ذَمار): شَماليَّها، ونُقِل إلى (ذَمار) بعد حين[٥].

وثمة أقوال أخرى في وفاته:

فقيل إن وفاتَه كانت سنة (٧٤٥)هـــ[٦].

وقيل كانت وفاته سنة (٧٤٧هـــ)[٧]. ويبعد لأن تمام المجلدة الرابعة عشرة من كتابه (الانتصار) كان في سنة (٧٤٧هـــ) في (هِرّان)[٨] والكتاب ثماني عشرة مجلدة.

وقيل كانت وفاتُه بعد (٧٥٠)[٩]. وهو تفرّدٌ يخالفُ جميعَ من ترجموا للعلوي.

وذكر الشوكاني أن وفاته سنة خمسٍ وسبعمئة (٧٠٥هـــ)، وهذه زَلَّةٌ ظاهرة، إذ إن دعـــوة الإمام كانت سنة (٧٢٩هـــ)، وكذا ألّف جمعاً من مصنفاته[١٠] بعد التاريخ الذي ذكره الشوكاني.

---

(١) ينظر: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، (الجامع الكبير)(حاشية ١٤٣ب)، ونيلُ الحُسنَيين(١٢٠).

(٢) ينظر: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، (الوجيه)(٤/ب)

(٣) (هِرّان) أصبحت الآن حيّاً من أحياء مدينة (ذمار) في الشمال الشرقي منها.

(٤) ينظر: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، (الوجيه)(٦/أ)، وبلوغ المَرام(٥١).

(٥) ينظر: هِجَر العلم(١/٥٠٤).

(٦) ينظر: بلوغ المَرام(٥١)، والأعلام(٨/١٤٣)، والموسوعة الميسرة في ترجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة(٣/ ٢٨٨٥).

(٧) ينظر: مآثر الأبرار(٢/٩٩١)، وغاية الأماني(٢/٥١٤)، وطبقات الزيدية الكبرى(٣/١٢٣٢).

(٨) ينظر: هِجَر العلم(١/٥٠٣، ٥٠٤).

(٩) ينظر: العقد الفاخر الحسن، للخزرجي(٢/٢٠٥ب).

(١٠) كما ورد في ذيل (المنهاج) أنه أتمه في سنة (٧١٦هـــ) ، وكما ورد في ذيل الجزء الأول من (المحصل) أنه أتمه في سنة (٧١٢هـــ). وكما في آخر الديباج الوضي (٦/٣٠٩٠) أنه أتمّه سنة (٧١٨هـــ).

وفي مصادر التراث اليمني للعَمْري أنّ وفاته سنة (٧٩٤هـ)[١]، وهي مكتوبةٌ بخط اليد، فلعلّ الكاتب أبدل بين العددين (تسعة) و(أربعة).

وقالوا كان عُمُرُه إحدى وثمانين سنة[٢].

وعُمُره على التحديد اعتماداً على ما مر في ولادته ووفاته ثمانون سنةً وسبعةُ أشهر.

٩- مكانتُه:

تعاظمت مكانةُ الإمام يحيى عند القريب والبعيد، والمحب والمبغض، لِما توافر في شخصه من صفات العلم والتقوى وصلاح النفس والحكمة والشجاعة، ولِما سار بين الناس من تصانيفه في مختلف الفنون.

وأقوال العلماء فيه تشهد لذلك.

وأسوق أمثلةً لثناء العلماء عليه وإظهارِهم فضائلَه ومحاسنَه وسعةَ علمه.

قال فيه الإمام المتوكل على الله المطهَّر بن يحيى - وقد صحبه الإمام يحيى بن حمزة في مرحلة مبكِّرةً من حياته - : (في هذا الولد ثلاثُ آيات: علمُ وخلقُه وخطُّه)[٣].

وقال حفيده عبدالله بن الهادي: «بلغ - عليه السلام- ما لم يبلِّغ إليه أحدٌ من آبائه الأُباة، واستولى على ما لم يستولِ عليه أحدٌ من الأئمة الهداة، وهذا شيءٌ لا يفتقر إلى بيان، ويكفيك عنه الخبرُ العِيان»[٤].

وقال الخزرجي[٥]: «كان فقيهاً إماماً عالمًا عاقلاً متأدِّباً».

---

(١) ينظر: مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني(١٧٦).

(٢) ينظر: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، (الوجيه)(٤/ب)، ونيل الحُسنيين(١٢٠).

(٣) ينظر: مآثر الأبرار(٢/٩٧٢)، ومصادر الفكر الإسلامي(٦٤٤).

(٤) سيرة الإمام يحيى بن حمزة، (الوجيه)(٢/أ).

(٥) العقد الفاخر(٢/٢٠٥أ).

وقال صارمُ الدِّين الوزير في (البسّامة)[1] في ذكر الأئمة الذين دَعوا إلى إمامتهم في عصر واحد:

وفي عليٍّ ويحيى والمطَهَّر والـــ فَتحيِّ جاءت بمنشورٍ من السِّيَرِ
وكان يحيى هو الحَبْرُ الذي ظهرتْ عُلومُه كظُهُورِ الوَشْيِ في الحِبَرِ
وما ابنُ حمزةَ إلا عالِمٌ عَلَـــمٌ مَخايلُ اليُمْنِ لاحتْ فيه من صِغَرِ

وقـــال فـــيه العلامةُ الشوكاني[2]: «تبحَّر في جميع الفنون، وفاق أقرانه، وصنَّف التصـــانيف الحافلـــة في جميع الفنون» وقال أيضاً: «وله ميلٌ إلى الإنصاف مع طهارةِ لسان وســـلامةِ صدر وعدمِ إقدام على التّكفير والتفسيق بالتأويل ومبالغةٍ في الحمل على السلامة عـــلى وجـــهٍ حسنٍ، وهو كثيرُ الذّبِّ عن أعراض الصّحابة المصونة رضي الله عنهم، وعن أكابر علماء الطوائف رحمهم الله».

وأثـــنى العلامة الكِبْسي[3] على غزارة عِلمه وانتشار فضله وتقصِّيه لِغَويصات العلوم وإحاطـــته بمـــنظومها والمفهوم وكثرة التصانيف وجودة الأنظار في جميع التآليف مع حُسن العبادة ووضوح المعاني في إيراده وإصداره.

وقال العَرَشِيُّ: «حاز المفاخرَ الدينيةَ والعلومَ القرآنية»[4].

وكما كانت منزلة الإمام ساميةً عند الأسلاف فكذلك كانت عند المعاصرين، قال فـــيه القاضي إسماعيل الأكوع : «عالمٌ مجتهدٌ مبرِّزٌ في كثيرٍ من العلوم العَقْلية والنّقلِيّة.... لَه آراءٌ وأنظارٌ سَديدة»[5].

فهـــذه أمثلةٌ ناطقةٌ بعلو قدر الإمام يحيى عند معاصريه وخلفه، بل إنها أحياناً تتعدّى الثناء والإجلال إلى المجاوزة والإسراف.

رحمه الله وعفا عنه.

---

(1) ينظر: مآثر الأبرار(شرح البسّامة)(2/969).

(2) البدر الطالع(2/331، 332).

(3) ينظر: اللطائف السَّنية(48/ب).

(4) بلوغ المَرام(51).

(5) هِجَر العِلْم(501، 502).

ثانياً: آثارُه العِلمية.

قال حفيدُه عبدُالله [١]: «حاز العلوم كلَّها، وأحرز فروعها وأصولها، وبلغت مصنفاته إلى مـــئة مجلّد، و لم يبلُغ إلى هذه الغاية من أهل البيت أحد، ولا هذا الأمد في علم البشر من أحد».

وقـــال فيه الكِبْسي[٢]:« و لم يبلُغ أحدٌ من الأئمة مبلَغه في كثرة التّصانيف، فهو مِن مفاخر أهل البيت».

وقد وُجِد أنّ عددَ الكراريسِ من مؤلفاته زادَ على أيّام عُمُره[٣].

ومع كثرة مصنفاته وتنوّعها إلا أنّ الإمام يحيى كان كثيرَ التواضع وعديمَ التبجّح بها فكان يسمِّيها الحواشي والتعاليق كما ورد في بعض وصاياه[٤].

وهـــذا تَعـــدادٌ لما وقفتُ عليه أو على اسمه منها[٥] مُصنَّفةً حسب فنونها، مع ذكـــر مـــا يُفيد من معلومات تحصّلت لي عن كل كتاب، وعددها واحدٌ وخمسون مصنَّفاً[٦]، وهي:

---

(١) سيرة الإمام يحيى بن حمزة(الوجيه)(٢/ب).

(٢) اللطائف السَّنية(٤٨/ب).

(٣) ينظر: البدر الطالع(٢/٣٣٢)، واللطائف السَّنية(٤٨/ب)، وتاريخ اليمن(٣٦).

(٤) ينظر: مآثر الأبرار(٢/٩٧٥، ٩٨١، ٩٨٤)، وطبقات الزيدية الكبرى(٣/١٢٣١).

(٥) اعتمدت في عدها وذكر أوصافها على المصادر الآتية: ســيرة الإمام يحــيى بن حمــزة (الوجيه) (٢ ب - ٣ ب)، وهجر العلم (١/٥٠٤- ٥٠٦)، ومصـــادر الفكر الإسلامي(٦٤٤-٦٥٠)، وأعلام المؤلفين الزيدية(١١٢٤- ١١٣١). مع النظر في كتبه المخطوطة والمحققة والمطبوعة التي استطعت الحصول عليها.

(٦) وقد أغفلتُ بعض الرسائل والوصايا الصغيرة - وهي كثيرة - لعدم أهميتها، ولعدم الدقة في حصرها من قِــبَل مَـــن كتبوا عن العلوي؛ فهي دون عنوان ونسخها كثيرة. وقد حصلت على صور بعضها من مكتبة حوث ومكتبة الوجيه، وللمزيد في معرفتها تُنظر المصادر السابقة التي اعتمدتُ عليها في تعداد آثار العلوي العِلمية.

- **كُتبُه في علم الحديث:**

- الأنـــوار المُضِيّة في شرح الأحاديث السَّيْلَقِيَّة(١) (مجلدان). ومنه نسخة في مكتبة الجامع الكبير الغربية (الآثار) برقم (١٢٣) حديث، وأخرى ذكر الوجيه أنها في مكتبة محمد ابن قاسم الوجيه، وأنها معدّة للطبع.

- مختصر الأنوار المضيّة.

- **كتبُه في العَقِيدة وعلم الكلام:**

- أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السّلامة، منه نسخة بمكتبة (آل يحيى) بحضرموت.

- الإفحام في الرد على الباطنية الطَّغام. حقّقه: علي النشّار، ونشرته منشأة المعارف بمصر. (د.ت.).

- التحقـــيق في أدلة التكفير(٢) والتفسيق (مجلد)، في (١٤٠) ورقة، بمكتبة الجامع الكبير، ومكتبة السّياغي.

- التمهـــيد في علم العدل والتوحيد (مجلدان)، في (١١٢) ورقة في مكتبة الجامع الكبير (الأوقاف) برقم (٧٣٤) علم الكلام.

- الجواب الرائق(٣) في تنزيه الخالق. حققه: إمام حنفي عبدالله، ونشرته دار الآفاق العربية بالقاهرة، عام (١٤٢٠هـــ).

- الجـــواب القـــاطع للتمويه عما يرِد على الحكمة والتنـــزيه. حققه: إمام حنفي عـــبدالله، ونشرته دار الآفاق العربية بالقاهرة، عام (١٤٢٠هـــ). وقد طبع هو والجواب الناطق في مُغَلَّفٍ واحد.

- الجـــواب الناطق بالصّواب القاطع لعُرى الشك والارتياب. حققه: إمام حنفي عبدالله، ونشرته دار الآفاق العربية بالقاهرة، عام (١٤٢٠هـــ).

---

(١) السَّيْلَقِيَّة: هي أربعون حديثاً جمعها أبو القاسم زيد بن عبدالله بن مسعود السَّيْلَقِي، وهي المعروفة عند المحدِّثين بالودعانية. ينظر: البدر الطالع(٢/٣٣٢)، وهِجَر العلم(١/٥٠٥).

(٢) أو: (في أدلة الإكفار)، كما في سيرته (الجامع الكبير)(١٤٤ ب).

(٣) نُشر باسم: (الرائق ....).

- الدّلــيل الكــبير في الــرد على الزنادقة والملحدين، حققه: إمام حنفي عبدالله، ونشرته دار الآفاق العربية بالقاهرة، عام (١٤٢٠هـــ).

- رأي الإمام يحيى في أبي بكر وعمر، في مكتبة الجامع الكبير (الأوقاف) ورقـــمه (١٠٦) (مجاميع).

- الرســـالة الوازعة لذوي الألباب عن فَرط الشك والارتياب، وهو جوابٌ مختصر للسيد داود بن أحمد . في مكتبة (الأمبروزيانا) برقم (G٢٠٥).

- الرســـالة الوازعة للمعتدين عن سب أصحاب سيد المرسَلين. طُبعت مرة ضمن الرســـائل اليمنـــية، في مصر، سنة (١٣٤٨هــ) . وطُبعت بتحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، ونشـــرها مكتبة التوعية الإسلامية بمصر، سنة (١٤٠٩هــ). كما نشرها بتحقيقه دار الحديث بدمّاج، سنة (١٤٠٩هــ). وطُبعت عن دار التراث اليمني ، سنة (١٤١٠هــ).

- الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية (أربعة مجلدات)، منه نسخة في مكتـــبة الجـــامع برقم (٢٤) (الكتب المُصادرة)، وبرقم (٧٠) علم الكلام. وفي مكتبة جامعة الإمام بالرياض برقم (١١٣٣٠ ف).

- عِقـــد اللآلي في الرد على أبي حامد الغزالي. حققه: إمام حنفي عبدالله، ونشرته دار الآفاق العربية بالقاهرة في مجلد صغير، عام (١٤٢٢هـــ).

- مشـــكاة الأنـــوار في الرد على الباطنية الأشرار[١]. طبع بتحقيق: محمد السيد الجليند، ونشرته دار الفكر الحديث بالقاهرة، (د.ت.).

- المعالم الدينية في العقائد الإلهية حققه: سيّد مختار محمد حشّاد، ونشرته دار الفكر المعاصر ببيروت، عام (١٤٠٨هـــ).

- النهاية (ثلاثة مجلدات).

- الوعـــد والوعـــيد ومـــا يـــتعلق بهما (مجلد) في مكتبة الجامع الكبير، (الكتب المصادرة).

---

(١) أو: (مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار).

- **كتبُه في علم الفقه:**

- الاختيارات المؤيّدية (مجلد واحد)، وقال الحِبشي: لعله مخطوط بإحدى مكتبات الهند[١].

- إكلـــيل التاج وجوهرة الوهّاج، في كتب الأوقاف بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم(٥١) مجاميع.

- الانتصـــار (ثلاثة وعشرون مجلداً)[٢] أو (ثمانية عشر)[٣]، قال فيه حفيده عبدالله بن الهادي[٤]: «لم يسبقه إلى مثله أحدٌ من الأوائل، ولا يلحقُه إلى مثله أحدٌ من المتأخرين، وهو يَقرُبُ مـــن المعجز لا شك في ذلك». وأجزاؤه لم تنتظم في مكتبة واحدة، فبعضها بمكتبة الجامع الكبير بصـــنعاء، وبعضـــها في مكتـــبة (حُـــوث)، وبعضها في مكتبات خاصة، وبعضها في المتحف الـــبريطاني[٥]. وصـــدرت الأجزاء الأولى بتحقيق: عبدالوهاب المؤيّد، وعلي بن أحمد مفضّل ، ونشرته مؤسسة الإمام زيد بن علي في الأردن ، بدءاً من عام (١٤٢٤هــ/ ٢٠٠٢م).

- الإيضـــاح لمعاني المفتاح (في المواريث) (مجلّدٌ) . منه نســـخة في (برلين) برقم (١١٩)، وفي (الفاتيكان) برقم (٥- ١٠٢٠).

- الجوابات الوافية بالبراهين الشافية عن مسائل وردت عليه من القاضي الفضل ابن أحمد، وهو مختصر. في مكتبة الجامع الكبير (الأوقاف) برقم (١٠)(مجاميع).

- جـــوابٌ حسنٌ مختصَرٌ عن مسائل وردت من الفقيه أحمد بن سليمان الأوْزَرِيّ. وهو في مكتبة الجامع الكبير برقم (١١) مجاميع.

- جوابٌ حسنٌ مختصَرٌ عن مسائل وردت من الفقيه أحمد بن علي التِّهامي.

---

(١) ينظر: مصادر الفكر الإسلامي(٦٤٤).

(٢) ينظر: سيرة الإمام يحيى بن حمزة(الوجيه)(٣/أ).

(٣) كما في هِجر العلم(٥٠٤)، وأعلام المؤلفين الزيدية(١١٢٥). وهو المشهور.

(٤) سيرة الإمام يحيى بن حمزة(الوجيه)(٣/أ).

(٥) ينظر: مصادر الفكر الإسلامي(٦٤٥)، ومصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني(١٧٦)، وأعلام المؤلفين الزيدية(١١٢٥).

- الجـــواب المصـــلح للدين الموضِّح لسُنن سيد المرسلين (مختصر) في مكتبة الجامع الكبير (الأوقاف) برقم (١٠٦) (مجاميع).

- أجوبـــة مســـائل شتّى. وهو في مكتبة الجامع الكبير برقم (١٠) مجاميع، بخط حفيده أحمد بن عبدالله بن يحيى.

- الرسالة الوازعة لصالح الأمة [١] عن الاعتراض على الأئمة . جوابٌ مختصر على الفقيه محمد بن عبدالله الكوفي . منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير، رقمها (١٠٦)، و(١٠).

- العُدَّة في المدخل إلى العُمدة (جزءان في مجلد ضخم)، وُصف بأهميته.

- العُمـــدة في مذاهـــب الأئمة (ستة مجلدات). منه أجزاء مصورة بمكتبة محمد بن عبدالعظيم الهادي.

- **كتبُه في السيرة النبوية:**

- خلاصة السّيرة. وهو تلخيص لسيرة ابن هشام.

- **كتبُه في علم الأصول والمنطق:**

- الإلطاف في التحسين والتّقبيح (مجلد)

- الحاوي لحقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية (ثلاثة مجلدات)، منه نسخ في مركز بدر بصنعاء[٢].

- القانون المحقِّق في علم المنطق (مجلد)[٣].

- القِسطاس في أحكام القياس (مجلدان).

- الكوكب الوقّاد في أحكام الاجتهاد. وهو جوابُ مختصر للفقيه محمد بن مرزوق المِسوَري. في مكتبة الجامع الكبير (الأوقاف) برقم (١٠) (مجاميع)، وأخرى برقم (٦٦).

---

(١) ذُكرت باسم: (...الكاشفة للغُمَّة...).

(٢) يعمل على تحقيقه أحد الباحثين، كما ذكر الوجيه. ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية(١١٢٧).

(٣) أو (الفائق المحقق) كما ذكر الحِبشي والوجيه. ينظر: مصادر الفكر الإسلامي(٦٤٨)، وأعلام المؤلفين الزيدية(١١٢٩).

- المعيار لقرائح النُّظّار في شرح الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية (مجلّد)، في مكتــبة الجــامع الكــبير (الأوقاف)، برقم (١٠) (مجاميع)، وأُخرى برقم (٦٦) (الكُتب المصادرة).

- الــنِّهاية في الوصول إلى علم حقائق علوم الأصول (ثلاثة مجلات). المجلد الأول منه في مكتبة سراج الدين عدلان.

- **كُتُبه في علم النحو:**

- الأزهار الصافية في شرح الكافية (مجلدان)[١]. حُقق الكتاب بجزئيه في رسالتين لنيل العِلمــية العالــية (الدكتواه)، الجزء الأول، حققه: محمد علي العطاونة (١٤٠٢هــ). والثاني، حققــه: عبدالحمــيد مصطفى السيّد (١٣٩٩هــ). وكلتاهما في كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر.

- الاقتصــاد[٢] (مجلــد). وهو كتابٌ مختصر يقع في (٥٦) ورقة، قال العلوي في مقدمــته: «وجعلته كالَمدخَل إلى كتاب المفصَّل، لجار الله العلامة محمود بن عمر الزمخشري نور الله حفرته، ورتّبته على فنونٍ ثلاثة: الفن الأول في السّوابق، الفن الثاني في المقاصد، الفن الثالث في اللواحق»[٣].

- الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب. حققه عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبــانمي، ونال به درجة العالِمية العالية (الدكتوراه)، من كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤١٦هــ).

(١) ذكر القاضي الأكوع كتاباً آخر عنوانه (الأنهار الصافية شرح الكافية). ينظر: هِجَر العلم(١/٥٠٤). ويغلــب عــلى الظــنّ أنه (الأزهار الصافية)، وثمة تحريف، إذ لم يُذكر في مصنفاته من شروح الكافية إلا (الأزهار الصافية).

(٢) أورده الحِبشِي، والوجيه باسم (الاقتصار). ينظر: مصادر الفكر الإسلامي(٦٤٥)، وأعلام المؤلفين(١١٢٥). وهو تحريف. وقد حصلت على صورة من مخطوطة الكتاب بحمد الله، في أثناء رحلتي لليمن عام (١٤٢٤هــ). وأعمل على إخراجه قريباً بعون الله.

(٣) الاقتصاد (٢/أ).

- المحصّل في كشف أسرار المفصل (أربعة أسفار).

السِّــفرُ الأول منها حققه: أ.د.خالد بن عبدالحميد أبوجندية، الأستاذ في كلية اللغة العربــية بالمنصورة، ونال به درجة العالِمية العالية (الدكتوراه)، من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، عام (١٩٨٢م).

والسِّفر الثاني هو موضوع هذه الرّسالة، وسيأتي الحديث عنه مفصّلاً.

والسِّــفر الثالــث مفقودٌ ، وقَصُرَ عِلمي عن أي خبرٍ عنه بعد بذل الجهد في تقصي خبره.

والسِّــفر الرابع حصلت على نسخةٍ منه في (١٣٢) ورقة، متوسط الأسطر في كل صــفحة (٣٢) سطراً. وهي محفوظة في مكتبة الفاتيكان، برقم (١٠٢١). وليست (قطعةً صغيرة من الجزء الثاني) كما ذكر ذلك أ.د. خالد أبو جندية[١]. بل هي الجزء الرابع والأخير فهــي تبدأ بقسم الحروف وتنتهي بالإدغام، وهو آخر أبواب (المفصّل). وفي هذه النسخة خرومٌ في أولها ووسطها وآخرها، في مواضع متعدِّدة.

- المــنهاجُ في شرح جمل الزجاج [٢]. وقد حَقّق الكتابَ الزميلُ الدكتور: عــلي بــن إبراهيم السعود، ونال به درجة العالِمية العالية (الدكتوراه)، من جامعة أم القرى، عام (١٤٢٥هـ).

- **كتبُه في علم البيان:**

- الإيجــاز لأسرار كتاب الطِّراز في علوم البيان ومعرفة الإعجاز(مجلدان)، حقّقه : رياض القرشي، ونال به درجة العالِمية (الماجستير)، من جامعة القاهرة ، عام (١٩٨٤م).

- الديــباج الوضــي في الكشف عن أسرار كلام الوصيّ (شرح نهج البلاغة). حقّقــه : خــالد بــن قاسم بن محمد المتوكِّل، ونشرته مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية بصنعاء في (٦) أجزاء، عام (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

---

(١) ينظر: المحصل (الدراسة) (١/٢٧٤).

(٢) هو شرحٌ لجمل الزجاجي؛ لذا عُدّل العنوان في بعض المراجع إلى (المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي)، كما في أعلام المؤلفين الزيدية(١١٣٠).

- الطِّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. طُبع الكتاب في ثلاثة أجـــزاء بتصحيح الشيخ: سيّد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف بمصر، (١٣٣٢هـــ)، وهو إصدارٌ على نسخةٍ واحدة ينقصه التدقيق والتعليق في مواطن كثيرة. ثم حقّق جزءاً منه: د. عبدالمحســـن بن عبدالعزيز العسكر، ونال به درجة العالِمية العالية (الدكتوراه)، من كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عام (١٤٢٠هـــ). وهو يعمل على تحقيق الجزء المتبقّي من الكتاب.

- **كتبُه في الوعظ والإرشاد:**

- تصـــفيةُ القلـــوب مـــن أدران الأوزار والذُّنوب. طُبع بتحقيق : إسماعيل بن أحمد الجِرافي، في القاهرة ، عام (١٤٠٥هـــ). وأُعيد طبعُه في جزء واحد بصورةٍ أكمل بتحقيق: د. حسن بن محمد الأهدل، ونشرته مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، (١٤١٢هـــ).

- خطـــب الشهور والسّنة والعيدين، منه نسخة في مكتبة محمد بن عبدالعظيم بن الهادي بصعدة[1].

- الدعـــوة العامة، حققه: إمام حنفي عبدالله، ونشرته دار الآفاق العربية بالقاهرة، عام (١٤٢٠هـــ).

- اللُّباب في محاسن الآداب، منه نسخة في (الأمبروزيانا) رقم (G ١٢٤).

- مشـــكاة الأنـــوار للسالكين مسالك الأبرار. في مكتبة الجامع الكبير (الأوقاف) برقم (١٠٦)(مجاميع). و(٦٧) علم الكلام.

(١) ينظر: مصادر التراث في المكتبات الخاصة في اليمن(٤٨٤/١).

الفصل الثاني: مصادرُ المُحَصَّل

كان العلويُّ إماماً مجتهداً، بلغ مبلغاً رفيعاً في علومٍ شتَّى. وقد كان لسعة اطِّلاعه وحسنِ اختـــياره أثـــرٌ في الإيحاء باستقلالية رأيه في كثيرٍ من المسائل، فلم يكن يُصَرِّحُ بمصادره في أثناء الكـــتاب إلا قليلاً، لكنّه أشار إلى شيء منها في مقدمته، وتَبيَّنتْ في مواضع كثيرة من كتابه عند النظر والتأمل. وسأذكر ما ظهر لي منها سواء من العلماء أو الكتب. وأعني بمصادره من العلماء: العـــالم الذي صرّح العلويُّ بالأخذ منه، أو ظهرت لي إفادتُه منه، و لم أجد لذلك المنقولِ مصدراً من الكتب. فإن كان لَه مصدرٌ من الكتب جعلته ضمن مصادره من الكتب.

أولاً: العلماء.

ذكر العلويُّ طائفةً من العلماء في شرحه، وسأمثِّل لذلك معتمداً الترتيبَ الزمني :

١ - أبو عمرو بن العلاء:

نقـــل عنه العلوي مصرِّحاً باسمِهِ ستةَ أقوال، قراءتين، ومسألتين نحويتين، ومسألتين لغويتين. وهي:

رأيه في جرَّ البخل بالإضافة في: (أبى جوده لا البخل....)[١].

وفي جواز إدخال اللام على (عشر) في (أحد عشر)[٢].

وفي معنى المُنْفَهِق[٣].

وفي أن مَن قرأ (أطهر) في: [[illegible]] بالنصب فقد يزيغُ في لحنه[٤].

وقراءته: [[illegible]] [٥]

وفي حكايته (لَهُ فَرجَةٌ) بفتح الفاء[١].

---

(١) ينظر: النص المحقق (٢١٧).

(٢) ينظر: النص المحقق (٢٧٣).

(٣) ينظر: النص المحقق (٣٢٥).

(٤) ينظر: النص المحقق (٥٩٤).

(٥) ينظر: النص المحقق (٦٢٩).

٢ - الخليل بن أحمد:

صـــرَّحَ العلويُّ باسمه في ثمانٍ وثلاثين مسألة من النص المحقق، منها روايةٌ لغويـــة واحدة، وسائرها مسائل نحوية. ويجدر التنبيه إلى أن العلوي حين ينسب الرأي للخليل فإنه ينسبه لَه في سياق ذكر رأي جمهور النحويين أو البصريين وهذا لا يدلُّ على تحقيق النسبة لَه كما سيأتي في طريقته في عرض الخلاف والترجيح، ولم يخصَّه برأي في غير ذلك السياق إلا في أربع مسائل نحوية فقط. وهي:

- قولُه في توجيه التنوين في

ألا رجلاً جزاه اللهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيتُ

« وله محملان: أحدهما: أن يكون على إضمار فعلٍ، كأنه قال: ألا تروني رجلاً، كما قاله الخليل»[٢].

- وقولُه في المذاهب في (إياك): « المذهب الثاني: أنّ (إيّا) اسمٌ مضمَرٌ، وأنّ الكاف اسمٌ مضمر، و(إيا) مضافٌ إليها، وهي في موضع جرٍّ بإضافة (إيا) إليها، وهذا شيءٌ يُحكى عن الخليل بن أحمد» [٣].

- وقولُـــه في توجـــيه قوله تعالى:] Nã&‌ pè‹ï© ®ä `Ë Æ ãÎ\Y9 Sê [: «وثانـــيها:قول الخليل بن أحمد أنّها مرفوعةٌ على الابتداء»[٤].

- وقولُه في (هلمّ):« قال الخليل بن أحمد: أصلُه (لُمَّ) من قولهم: (لَمَّ اللهُ شَعَثَه) أي: جمعـــه، كأنـــه أراد: لُـــمّ نفسك إلينا، أي: اقرب. و(ها) للتنبيه وإنما حُذفت ألفُها لكثرة الاستعمال، وجعلا اسماً واحداً» [١].

---

(١) ينظر: النص المحقق (٦٧٤).

(٢) النص المحقق (١٨٨).

(٣) النص المحقق (٥٦٥).

(٤) النص المحقق (٦٩٦).

٣- يونس:

نقل عنه العلوي مصرِّحاً باسمِه سبعةَ آراء نحوية، وهي:

رأيه في نصب (وحدَه) على الظرفية في: (مررت به وحدَه)[٢].

ورأيه في تنوين (ألا رجلاً.....) على الضرورة[٣].

وفي بقاء حكم الإضافة عند الفصل بين المضاف والمضاف إليه في مثل: (لا أبَ فيها لك)[٤].

وفي حكايته عن أبي عمرو بن العلاء جرَّ البخل بالإضافة في: (أبى جوده لا البخل....)[٥].

وفي كون الضمير في موقع جر في (لولاي) و(لولاك)[٦].

وفي إعراب (أيُّهم) بالرفع على الابتداء في [ÑÖÜ &©‰][٧].

٤- الكسائي:

صرَّحَ العلويُّ باسمه في ثلاثٍ وأربعين مسألةً نحوية، وعزا لَه قراءةً واحدة، ورواية لغوية واحدةً. وكانت نسبة الرأي لَه بعينه في تسع مسائل، وسائرُ المسائل يذكر فيها رأيَه في سياق ذكره لرأي الكوفيين، وهذه لا تفيد نسبةُ الشارح فيها التحقيقَ كما سيأتي في منهجه في عرض الخلاف والترجيح. ومن أمثلة نسبة الآراء للكسائي:

- قولُ العلوي في الآراء في ناصب المستثنى:«وثانيها: مذهب الكسائي، وهو: النصبُ في المستثنى إنّما يكون بإضمار (أنّ)»[١].

---

(١) النص المحقق (٧٣٠).

(٢) ينظر: النص المحقق (٣١).

(٣) ينظر: النص المحقق (١٩٠).

(٤) ينظر: النص المحقق (٢٠٥).

(٥) ينظر: النص المحقق (٢١٧).

(٦) ينظر: النص المحقق (٦١٣).

(٧) ينظر: النص المحقق (٦٩٧).

- وقولُــه في (لاتَ): « وحُكي عن الكسائي أنّه وقف عليها بالهاء كما يقف على الأسماء المؤنثة كـــ(قائمة وضاربة) »[٢].

- وقوله في ضمير الفصل: « فهذه الآياتُ التي تلوناها كلُّها دالةٌ على أنه لا بدّ فيه مـــن اشتراط المطابقة كما ترى. وكان الكسائيُّ يجيز: (كان زيدٌ هي القائمةَ جاريتُه)؛ لأنّ تقديره: كان زيدٌ هو الذي قامت جاريتُه »[٣].

٥ - الفراء:

إنمـــا عددتُ الفراءَ في مصادر العلوي من العلماء؛ لأنه لم يتبيّن لي في نصٍّ واحدٍ أنّه نَقَل من معاني القرآن للفراء، على أني وجدتُ في معاني القرآن قليلاً من آراء الفراء المنقولة، لكـــنّ البون بين عبارة العلوي وعبارة الفراء يُرجِّح عدم النقل من المعاني؛ فترجَّح عندي أنّ كـــلَّ ما أورده العلويُّ من آراء الفراء نَسَبه لَه ظناً ضمن رأي الكوفيين، أو أفادَه من مصدرٍ وسيط معلومٍ وهو مبيَّنٌ في النص المحقق، أو مجهولٍ لم أستطع أن أتبيّنه.

وقـــد ذكـــر العلويُّ الفراءَ في ثلاثٍ وأربعين مسألةً، خصّه وحده بالنسبة في تسع مســـائل، وجعلـــه مع الكوفيين في سائرها. والمسائلُ المذكورةُ نحويةٌ، ما عدا ثلاثَ مسائلَ لغوية. وسأسوق أمثلةً تبيّن ما مضى:

- يذكر العلويُّ الفراءَ على أنه أحد أفراد الكوفيين دون تحقيق النسبة لَه، فيقول في التميـــيز:«والذي عليه أهل التحقيق من نحاة البصرة أنّه لا وجه لاشتراط كونه نكرة، وهو رأي أهل الكوفة كالكسائي والفراء وغيرهما»[٤].

ويقـــول أيضـــاً: «الصـــورة الثالثة: قوله: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت)،....ولهم فيها مذهبان:.....المذهب الثاني: وهو قول الكسائي والفراء وغيرهما من أهل الكوفة، وحاصله أنّ هذا الكلامَ مسوقٌ للشرط....»[٥].

---

(١) النص المحقق (١٠٥).

(٢) النص المحقق (٢٤٧).

(٣) النص المحقق (٥٩٥).

(٤) النص المحقق (٩٤).

(٥) النص المحقق (١٧٦).

- كما ينقل العلويُّ آراءَ الفراء من مصادر أخرى سواء صرح، أم لم يصرِّح وظهرت بالتأمّل. فيقول في (غير): « وقد حكى أبو نصر الجوهريُّ عن الفراء أنّ ناساً من بني أسد وقضاعة يبنونها على الفتح إذا كانت للاستثناء فيقولون: (ما جاءني غيرَك) »(١).

وقال: «اختلف النحاةُ في العطف على عاملين: هل يجوز أم لا؟ وفيه مذاهبُ ثلاثة:....وثانيها: تجويزُه مطلقاً، وهذا هو مذهب الفراء وغيرِه من نحاة الكوفة »(٢).

ورأي الفراء والآراء الأخرى في المسألة أفادها العلويُّ من ابن الحاجب(٣).

ويقول: « وفي الحمِ أربعُ لُغات:......

وثانيها: أن يكونَ مهموزاً فيقال فيه (حَمْءٌ)، حكاه الفراء، مثل: (خَبْء)»(٤).

والحكايةُ في الصّحاح(٥)، وهو مصدرُ العلويِّ الأولُ في المسائل اللغوية.

٦ - الأخفش:

إنما عددتُ الأخفشَ في مصادر العلوي من العلماء؛ لأنه لم يتبيَّن لي في نصٍّ واحدٍ أنّ العلويَّ نَقَل من معاني القرآن للأخفش، على أني وجدتُ في معاني القرآن قليلاً من الآراء المنسوبةِ للأخفش. لكنّ عبارة العلوي بعيدةٌ عن عبارة الأخفش، كما أنّ العلوي صرَّح بحكاية النحويين لرأي الأخفش، وتبيّن في مواضع عدة أنّ العلوي أفاد من مصادر النحو واللغة في حكاية رأي الأخفش وإن لم يُصرِّح بذلك.

وقد نقل العلويُّ رأيَ الأخفش في خمسٍ وثلاثين مسألةً، منها ثلاثُ مسائل لغوية، وسائرُها نحوية. وأسند العلوي الرأي للأخفش وحده أو مع أفرادٍ من العلماء دون الإشارة إلى مذهب البصريين أو الكوفيين في خمسَ عشرةَ مسألة، وجعله في سياق المدرستين في عشرين مسألة.

---

(١) النص المحقق (١٣٦).

(٢) النص المحقق (٣٧٣).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(٤٢٦/١)، وشرح المقدمة الكافية(٦٤٢/٢).

(٤) النص المحقق (٤٠٦).

(٥) ينظر: الصحاح(حمى)(٢٣١٩/٦).

وأسوق أمثلةً لذلك:

قال العلوي في تقديم الحال على عامله المعنوي: « وهذا شيء يُحكى عن أبي الحسن الأخفش »[١]. فصرّح بالحكاية عنه.

وقال: «فأمّا (غير) فمعناها المغايرة تقول: (مررت برجل غيرِك) أي: ليس إياك، وهكذا القول في (سوى)، هذا ظاهر كلام النحاة. وفرّق بينهما الأخفش فقال: إذا قلت (مررت برجل سـواك) فمعناها يسدّ مسدك ويقوم مقامك، بخلاف (غير) فإنّه يشعر بالمخالفة» [٢]. والنص في الغرة المخفية[٣].

وقـال: «وعـن الأخفش أنه سـمع أعرابياً يقول في أبيات: (قالهنّ حَيٌّ رِيـاحٍ)، فـ(حَـيّ) هاهنا مُقْحَـم، والمراد: (هذا زيدٌ) (إنَّ أباكٍ خويلداً)، و(قالهنّ رِياحٌ)»[٤].

وقد أفاد العلويُّ ذلك من المفصَّل[٥].

وقـال: « قال الأخفش: (بَلْهَ) هاهنا بمنزلة المصدر كما تقول: (ضَرْبَ زيدٍ)، تقول: (بَلهَ زيدٍ) »[٦]. والرأي في الصحاح[٧].

وقال: « وعن الأخفش: (فَسَقَ الرَّجلُ يَفْسُقُ) إذا خرج عن أمر ربّه »[٨]. والرأي في الصحاح[٩].

---

(١) النص المحقق (١٦).

(٢) النص المحقق (١٢١).

(٣) ينظر: الغرة المخفية(٢٩٢).

(٤) النص المحقق (٣٤٧).

(٥) ينظر: المفصل(١١٩)، والنص المحقق (٣٣٨).

(٦) النص المحقق (٧٤٤).

(٧) ينظر: الصحاح(بله)(٦/٢٢٢٨).

(٨) النص المحقق (٧٥٢).

(٩) ينظر: الصحاح(فسق)(٤/١٥٤٣).

٧- المازني:

نســـب له العلوي خمسة عشر رأياً، جاءت النسبة له مفردةً في أربعة آراء، وسائرها في سياق رأي البصريين.

والآراءُ المنسوبةُ لَه بعينه:

قال العلوي:«وذهب أكثرُ نحاة الكوفة إلى جواز تقديم المُميِّز على عامله في الجملة في مثل قولك:(نفساً طاب زيدٌ) و(شحماً تفقَّأ زيدٌ) وإلى هذا ذهب أبو عثمان المازني»[(١)].

وقال في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه:« المذهب الثاني: مذهب المازني، وهو أن يُنزَّل تقديمُه على الصفة منزلةَ تقديمه على الموصوف؛ فلهذا يجب نصبُه، كما لو تَقَّدم على الموصوف»[(٢)].

وقال عن مذهب سيبويه في الأسماء الستة:« وظاهر مذهبه أنها معربةٌ بالحركات، وإنما هـــذه الأحرفُ إشباعٌ حصل عن تلك الحركات الإعرابية، وهذا هو المحكيُّ عن أبي عثمان المازني »[(٣)].

وقال في التعليل لمذهب البصريين في منع العطف على المجرور إلاّ بإعادة الجار:«وثانيهما: ما قاله المازني، وهو أنهم أجروا عطفَ الظاهر على المضمر المجرور مُجرى عطفِ المضمر المجرور عـــلى الظاهـــر، فكما أنه لا بدّ من إعادة الجار عند عطف المضمر المجرور لا محالة، فهكذا إذا عُطف على المضمر المجرور يجب إعادة الجار أيضاً من غير فرقٍ بينهما»[(٤)].

٨- الزجاج:

صـــرَّحَ العلويُّ باسم الزّجاج في تسع مسائل، و لم يتبيَّن لي في جميعها إفادتُه من (معاني القرآن وإعرابه)؛ لذا عددت الزجاجَ في مصادر العلوي من العلماء.

وقد أفاد العلويُّ آراءَ الزجاج من مصادر أخرى؛ فأفاد من الغرة المخفية:

---

(١) النص المحقق (٩١).

(٢) النص المحقق (١٥١).

(٣) النص المحقق (٤٠٠).

(٤) النص المحقق (٥٢٣).

كما في إعراب اسم (لا) المفرد[١].

وكما في قوله أنّ الناصب لاسم (لا) هو (لا) نفسها[٢].

وكــــذا في تفسيره لقوله تعالى:] f|¡ù J%$ è3í=» bqãød &Ngà2 [فقال بأن (أجمعون) أفادت وقوعَ السجود منهم دفعةً واحدة[٣].

وأفاد من الإنصاف:

كما في العامل في المستثنى النصب[٤].

وكما في مذهب الزجاج في (إيّا)[٥].

وأفاد من التخمير كما في رأيه في نصب المستثنى في (لا أحدَ فيها إلاّ زيدٌ) و(لا إله إلاّ اللهُ)[٦]. وتوثيق هذه النصوص في النص المحقق.

٩ - أبو سعيد السيرافي:

جعلتُ السيرافي في مصادر العلوي من العلماء، ولم أذكر شرحه للكتاب في مصادره مـــن الكتب؛ لأنه تبيّن لي أن العلوي لم يرجع لشرح الكتاب في المواضع التي نقل فيها رأي السيرافي. وقد نسب العلوي للسيرافي سبعة عشر رأياً، منها سبعةٌ في سياق رأي البصريين لا يظهر فيها تحقيق النسبة له، بل جعله مثالاً لأفراد البصريين عنده، وإن وُجِد له رأيٌ في شرح الكـــتاب. وتسعةُ آراء أوردها في غير سياق المذهب البصري، لكنّه أفادها من الخوارزمي، منها:

رأيُ السيرافي في تعليل اختيار البدلية عند إعراب المستثنى تابعاً[٧].

---

(١) ينظر: النص المحقق (١٨٤).

(٢) ينظر: النص المحقق (١٨٤).

(٣) ينظر: النص المحقق (٤٣٧).

(٤) ينظر: النص المحقق (١٠٥).

(٥) ينظر: النص المحقق (٥٦٧).

(٦) ينظر: النص المحقق (١٤٦).

(٧) ينظر: النص المحقق (١١٨).

ورأيه في التفريق بين (لا أحد فيها إلا زيد) و(لا إله إلا الله)[١].

ورأيه في التعليل لدخول (مِن) على النكرة[٢].

ورأيه في الحذف بعد (إلا) و(غير)[٣].

وقد وثّقت هذه الآراء من التخمير في أثناء التحقيق.

كما أن عبارة العلوي توحي بإفادته آراء السيرافي من غيره فهو يقول مثلاً في قولهم:(والله لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتك، رُويدَ ما الشِّعْرَ): « وله معنيان:.....وثانيهما: محكيٌّ عن أبي سعيد السيرافي»[٤]. فصرّح بالحكاية عنه.

---

(١) ينظر: النص المحقق (١٤٦).

(٢) ينظر: النص المحقق (١٤٦).

(٣) ينظر: النص المحقق (١٦٥).

(٤) النص المحقق (٧٢٨).

ثانياً: الكتب.

كان لِسَعة علم العلوي وتصدّره في علوم شتى أثرٌ في تنوع مصادر المحصل بين كتب النحو، واللغة، والبلاغة، والتفسير، والأدب. وسأعرضُ أمثلةً لإفادة العلوي من هذه الكتب مرتبةً حسب كثرة إفادة العلوي منها.

- **كتب النحو:**

١ - شرح المفصل، للخوارزمي (التخمير):

ذكــر العلويُّ في مقدمة شرحه أنه لم يصلهم في بلاد اليمن من شروح المفصل إلا شرحِ الخوارزمي وشرحِ ابن الحاجب، وأنه أفاد منهما، فقال: « ولمّا وفقني الله لمطالعة هذين الشّــرحين التقطــت منهما معظمَ مقاصدِهما، وانتقيتُ عنهما أحسنَ فوائدهما وفرائدِهما، ونزعتُ الدُّرَرَ من نظم قلائدهما»(١).

وشــرحُ المفصــل للخوارزمي هو المصدر الأولُ الذي نصّ عليه العلويُّ في شرحه للمفصــل. والعلــويُّ في أثناء النص المحقق لم ينص على شرح الخوارزمي، لكنه نص على الخوارزمي نفسه في مواضع كثيرة، وهو يعني رأي الخوارزمي في شرحه.

وقد نقل العلويُّ رأيَ الخوارزمي في أربعٍ وثمانين مسألة(٢) في السفر الثاني وهو النص المحقق، منها ما ذكر رأيه فيها منفرداً، ومنها ما ذكره مع غيره. هذا عدا الفوائد التي أفادها العلــوي من شرح الخوارزمي دون إشارةٍ لمصدرها، وهي كثيرة، لاسيما في معاني الأبيات، وقــد قال العلويُّ في ثنائه على شرح الخوارزمي: «فالفائدةُ فيه: الاستقصاءُ في شرح ألفاظ المفصل، والاستيلاءُ على تفسير المشكل من أبياته»(٣).

ونَقْــلُ العلــويِّ الصريحُ من شرح الخوارزمي ظاهرٌ في صفحات كتابه، ولا أرى حاجةً إلى سوق أمثلةٍ لذلك. وسأمثّل لإفادة العلوي دون إشارته لشرح الخوارزمي.

---

(١) ينظر: المحصل(١/٣، ٦).

(٢) للنظر في أمثلة على ذلك ينظر: النص المحقق (٤، ١٣، ١٤، ٣٠، ٤٠، ٥٨، ٧٩، ١٢٧).

(٣) المحصل(١/٥).

ومن أمثلة ذلك:

- قـــال العلوي: « وإذا تعارض الاستحسان والقياس في مسألة وتناقض حكمهما كان التعويل على الاستحسان؛ لأنّه أدخل وأوقعُ في النّفس من القياس» [١].

والخوارزمي يقول عند حكاية منع البصريين لنحو: (ثلاثة الأثواب) وإجازة الكوفيين لَه:« والذي ذكره البصريون قياس، ومذهب الكوفيين استحسان، والطبع ينـــزع إليه»[٢].

- قال العلويُّ في شرحه لبيت العباس بن مرداس:

فأيِّي مَا وأيُّك كان شَراًّ   فَقِيدَ إلى الُمقامةِ لا يَراها

« والُمقامـــة: هـــي المجلس، معناه: جعله الله أعمى يقاد إلى مجلسه. وهذا السياق من البيان يسمى: الإنصاف»[٣].

وقال الخوارزمي: « عنى بالُمقامة: المجلس، يعني: فصار أعمى يُقادُ على مجلسه، وهذا من باب الإنصاف» [٤].

- وقـــال العلـــوي:«والأعقَّـــةُ أربعـــةٌ:....، ثم قـــال: وشَرِيق: إما (فَعِيل) بمعنى (مفعول).... وإمّا بمعنى (فاعِل)....» [٥].

والخوارزمي يقول: «الأعِقَّةُ العادية أربعة:....، ثم يقول: والشَّريق: إما (فَعِيل) بمعنى (مفعول).... وإمّا بمعنى (فاعِل)....»[٦].

- وقال العلوي في بيت عُمرَ بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إذْ أَقْبَـــلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى   كَنِعـــاجِ الَملا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

---

(١) النص المحقق (١٤).

(٢) التخمير(٢/٨).

(٣) النص المحقق (٣٠٨).

(٤) التخمير (٢/٢١).

(٥) النص المحقق (٣٨٤).

(٦) التخمير(٢/٦٣، ٦٤).

«والتَّهادِي: هو المشي بين اثنين معتَمِداً عليهما.....ومرادُه: أن هؤلاء النِّسوةَ يَمْشِينَ مَشْــيَ نِعــاجِ الوَحْــشِ إذا وقعــت في الــرَّمل، فَهُنَّ يَنْقُلْنَ قَوَائِمَهُنَّ نَقْلاً بطيئاً وتَتَحَرَّكُ أحْشاؤهن.....» [١].

وقال الخوارزمي: «التَّهادِي: أن يمشي بين اثنين معتَمِداً عليهما.....يقول: إنّ هؤلاء النِّســوةِ يَمْشِــينَ مَشْيَ نِعاجِ الوَحْشِ إذا وقعت في الرَّمل، فَهُنَّ يَنْقُلْنَ قَوَائِمَهُنَّ نَقْلاً بطيئاً وتَتَحَرَّكُ أحْشاؤهن.....»[٢].

وثمة مواضعُ أخرى كثيرةٌ ظهرت فيها إفادةُ العلويِّ من الخوارزمي دون تصريحٍ منه، أشرتُ إليها في مواطنها من النص المحقق[٣].

٢ - الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب:

هــو ثاني شرحي المفصل اللذين وصلا إلى بلاد اليمن وأفاد منهما العلوي كما مرَّ عند ذكر شرح الخوارزمي، وهو المصدر الثاني من مصادر العلوي في شرحه، وقد نص عليه في السفر الــثاني وهو النص المحقق في موضعين فحسب، لكنه ذكر ابن الحاجب في اثنتين وثمانين مسألة ثلاثاهــا من شرح المفصل. هذا عدا الفوائد التي أفادها العلوي من شرح ابن الحاجب للمفصل دون إشارةٍ لمصدرها، وهي كثيرة، لاسيما في الحدود النحوية، وتعليلات النحويين وتقسيماتهم، وقــد قال العلويُّ في ثنائه على شرح ابن الحاجب: «فالفائدة فيه: التعريج على كلام النحاة في تعليلاتهم، والاقتفاء لآثارهم بالجري على منهاج مصطلحاتهم والوقوف على محكماتهم»[٤]. ونجده يقول:« وقد أغنى ما ذكره ابن الحاجب عن إيراد تعريفٍ للتمييز، فلا جرم اكتفينا بما ذكره عن إيراد سواه»[٥]. ويقول: « فإذن الأَولى في تعريفِه ما قاله ابنُ الحاجب »[٦]

(١) النص المحقق (٥٢١).

(٢) التخمير(٢/١٢٩).

(٣) ينظر مثلاً: النص المحقق (٤٠، ٥٤، ٨٢، ٤٢٢، ٧٢٩).

(٤) المحصل(١/٥).

(٥) النص المحقق (٧١).

(٦) النص المحقق (٥١٠).

والموضعان اللذان نص العلوي فيهما على شرح المفصل لابن الحاجب هما:

- قال العلوي في عرض أقوال النحويين في موضع الضمير في نحو (الضاربك): «وثالثها: جواز الجرّ والنصب في الضمير واحتمالهما جميعاً، وهذا هو مفهوم كلام ابن الحاجب في شرحه لهذا الكتاب»(١).

- وقال العلوي عند حكاية رأي ابن الحاجب في مبحث ضمير الفصل: «وأمّا في شرحه للمفصل فقد صرَّح فيه بالاسمية، وأنّ لَه موضعاً من الإعراب»(٢).

أما المواضع التي أفاد فيها من شرح ابن الحاجب للمفصل دون تصريح باسمه فهي كثيرة، ومن أمثلتها:

- ذكر العلوي تعريف الزمخشري للحال والاعتراض عليه فقال: «: التعريف الأول: وهو ما ذكره الشيخ، وهو قوله:(ومجيئُها لبيان هيئة الفاعل والمفعول) ولم يُورده على حدّ نظم الحدود واصطلاح المتكلمين، وهو على التحقيق مستقيم؛ لأنّ الغرض بالتحديد هو تمييز المحدود عن غيره، وهذا حاصلٌ بما ذَكر»(٣).

وقال ابنُ الحاجب بعد ذكر تعريف الزمخشري: «وإن كانت العبارة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود، إلا أنه على التحقيق مستقيم؛ لأنّ الغرض بالحد تمييز المحدود، وهو حاصل....»(٤)

- وقال العلوي بعد ذكر الزمخشري للمواضع التي يكثر فيها تمييز المفرد: «وإنّما كان وقوعُه على الكثرة في هذه المواضع؛ لأنّ هذه المقاديرَ وُضعت، والمقصود منها النصوصيّةُ على المقادير العدديّة وغيرها، والأجناسُ المقدرة حقائقُها في أنفسها مبهمةٌ؛ فلهذا كانت مفتقرةً إلى التمييز، إذ لا دلالة في المقادير على حقائق الأجناس »(٥).

---

(١) النص المحقق (٢٨٣).

(٢) النص المحقق (٥٩٧).

(٣) النص المحقق (٦).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(١/٣٢٧).

(٥) النص المحقق (٨٧).

وقال ابن الحاجب: «وهذا كما ذَكَر؛ لأنّ المقاديرَ وُضعت والمقصود فيها النصوصية على المقدار، وحقائق الذوات لا دلالة عليها فاحتاجت إلى التمييز باعتبار الدلالة على أجناسها»[١].

- وقـال العلوي في كيفية إضافة المُسَمَّى إلى اسمه: «فاعلم أن الناسَ مختلفون في الاسم والمسـمى والتسمية. هل هي متغايرة أو مُتَّحِدة؟ فالذي ذهب إليه علماءُ المعتزلة أنّ الاسمَ مغايرٌ للمُسمَّى في حقيقته ومعناه، وأن الاسم في نفسه هو التسمية، وحُكي هذا المذهبُ عن كثير من النحاة والفقهاء. والذي ذهب إليه مُحققو الأشعرية وجماهيرُهم أنّ الاسمَ هو المسمى»[٢].

وقـال ابـن الحاجب: «وفي ذلك خلاف، منهم من يقول: الاسم هو التسمية وهو مذهـب المعـتزلة والنحويين وكثيرٍ من النحويين، ومنهم من يقول الاسم هو المسمَّى وهو مذهبُ الأشعري»[٣].

وثمة مواضع أخرى كثيرة أشرت إليها في مواطنها من النص المحقق[٤].

٣- كتاب سيبويه:

لم يذكر العلويُّ كتابَ سيبويه في النص المحقق، لكنه نصَّ على رأي سيبويه في تسعٍ وسـبعين مسألة[٥]. وترجّح لي بعد التأمل أن العلويَّ لم يرجع لكتاب سيبويه في جميع هذه الآراء، ولا في غالبها، بل في أقلها. ومما يُرجِّحُ ذلك:

- ذَكرَ العلويُّ رأيَ سيبويه في ثمانٍ وثلاثين مسألةً في سياق إيراد رأي البصريين، وأفـرده، أو جَمَعه بأفرادٍ من العلماء دون نص على البصريين في باقي المسائل. وإيرادُ رأي سـيبويه عند ذكر رأي البصريين لايعني نسبةَ الرأي لَه على التحقيق عند العلوي؛ لأنَّ مِن مـنهجه التصريحَ بأفراد المذهبين دون تحقيقٍ عند نسبة الرأي لهما، كما سيأتي في طريقته في عرض الخلاف والترجيح.

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(١/٣٥٥).

(٢) النص المحقق (٣٣٩).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(١/١/٤١٦، ٤١٧).

(٤) ينظر مثلاً: النص المحقق (٩٨، ١٠١، ١٠٧، ١١٨، ١١٩، ١٧٠).

(٥) للنظر في أمثلة على ذلك ينظر: النص المحقق (٢، ١٦، ١٩، ٢١، ٣٠، ٤٧، ١٢١، ٦٧٩، ٦٩٥، ٧٠٩).

- دلَّـــت عـــبارةُ العلوي في بعض المواضع على نقل رأي سيبويه من مصدر آخر، كقوله في وقوع المصادر حالاً بأنفسها: « وأظنّه مذهب سيبويه»(١). وهو مذهبه بنصٍّ ظاهر في الكتاب كما سيأتي في موضعه من التحقيق.

وكقولِـــه في علة إعراب الأسماء الستة بالحروف:« مذهب من قال: إنها إنما أعربت بالحـــروف؛ لأنها حذفت لاماتها، وضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض عن حذف لاماتها، وهذا هو المحكيُّ عن سيبويه »(٢).

وقولِه في المذاهب في إعراب الأسماء الستة:«وهذا بعينه هو ظاهرُ مذهب سيبويه، فإنَّ ابنَ الحاجب حكى عنه بأن لها إعرابين: تقديريٌّ بالحركات، ولفظيٌّ بالحروف»(٣).

وقولِه في (إياك): «واعلم أنّ المذاهبَ فيها كثيرةٌ، والنقل فيها مضطرب، ونحن نورد منها ما عوّل عليه ابن الأنباري وحكاه عنهم»(٤). ثم ذكر رأي سيبويه ثالثَ الآراء.

وقولِه عن قراءة ابن مروان بنصب (أطهر) في قوله تعالى:] ãlwèd ’Î$Z/ £ë &Ô‎g• ‎Ŋa9 [: «قـــال ســـيبويه: فأما ابنُ مروان فقد احْتَبَى في لحنه»(٥). وهذا قولُ أبي عمرٍو ابن العـــلاء بنص سيبويه نفسه. وإن كان العلويّ قد صرّح في النص بأبي عمرو لكن بعد نسبته القول لسيبويه، فالنقلُ غيرُ دقيق.

ومـــن أمـــثلة تحقيقه في رأي سيبويه مما يوحي برجوعه للكتاب في بعض الآراء التي نقلها عنه، قولُه:«كما أنشد سيبويه لرؤبة:

إنِّي وأسْـــطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا

..... فهكذا رواه سيبويه في عطف البيان»(٦).

---

(١) النص المحقق (٢٢).

(٢) النص المحقق (٣٩٨).

(٣) النص المحقق (٣٩٩).

(٤) النص المحقق (٥٦٥).

(٥) النص المحقق (٥٩٣).

(٦) النص المحقق (٥١١).

وقولُه:«وما ذكره من الوجهين لا يُعرفان عن سيبويه ولا رواهما عنه أحدٌ من النحاة، وإنما مذهبه ما نحكيه عنه»[١].

٤ - شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب:

نص العلوي في النص المحقق على شرح المقدمة الكافية في موضعين فحسب، وهما:

- قـــال العلوي في عرض أقوال النحويين في موضع الضمير في نحو (الضاربك): «وفي شرح مقدمته تجويزُ الأمرين»[٢].

- وقـــال العلوي في ذكر الأقوال في ضمير الفصل: « وأمّا ابنُ الحاجب فقد ضَجَّعَ فيه الكلامَ، و لم يمضِ على صَرْمٍ من حرفيته ولا اسميته، وإنما حكى القولين جميعاً للنحاة، و لم يرجِّح أحدَهما في شرح مقدمته»[٣].

كما يعد شرحُ المقدمة مصدرَ العلوي الثاني لآراء ابن الحاجب التي صرّح فيها باسمه.

هذا عدا المواضع الأخرى التي أفاد فيها من شرح المقدمة دون تصريح بها، ومنها:

- قـــال العلوي في الاحتجاج لمن قال بمنع تقديم التمييز على عامله: « الحجّة الأولى: قولهم: إنّ المميِّز في الجملة هو في معنى الفاعل، ألا ترى أنّك إذا قلت: (طاب زيدٌ نفساً) فالمعنى فيه: طابت نفسُ زيد، فكما أنّ الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله، فهكذا ما يكون في معناه....»[٤].

وقال ابن الحاجب: «وإنما امتنع تقديم التمييز عند المحققين على الفعل؛ لأنه في المعنى فرعٌ عن الفاعل، والفاعل لايصح تقديمه، فالفرع أجدر....»[٥].

- وقـــال العلـــوي في علة بناء المضمر: «فلأنّ في المضمرات ما يكون على حرف واحـــدٍ كالـــتاء في نحو: (ضربتُ، وضربتَ)، فلما كانت على حرفٍ واحدٍ كانت مُشْبِهةً للحرفِ في وضعها [٦]».

---

(١) النص المحقق (٥٦٦).

(٢) النص المحقق (٢٨٣).

(٣) النص المحقق (٥٩٧).

(٤) النص المحقق (٩٠).

(٥) شرح المقدمة الكافية(٢/٥٢٩).

(٦) النص المحقق (٥٥٥).

وقال ابنُ الحاجب في ذلك: «لأنّ وضْعَها بالأصالة وضْعَ الحروف في نحو: (ضربت) و(ضربك)، فأشبهت الحروفَ بذلك»(١).

٥- الغُرَّة المَخفية في شرحِ الدُّرة الألفية، لابن الخباز الموصلي:

نقل العلوي عن الموصلي سبعَ عشرةَ مرةً، وسمّاه الموصلي (صاحب الغرة)، أو (الموصلي) فقط، و(الغُرَّة) من أهم مصادر العلوي في إيراد الآراء منسوبةً إلى أصحابها.

وكل آرائه التي نقلها العلويُّ عنه هي في (الغُرَّة المخفية)، وقد وثَّقتُها في مواضعها.

ومن هذه المواضع:

- قال العلويُّ في المذاهب في اسم (لا) النافية للجنس: «فالذي ذهب إليه الخليلُ وسيبويهِ.... والموصليُّ صاحبُ الغرة، أنّ الاسم المفرد إذا وقع بعد (لا) فإنّه مبنيٌّ معها»(٢).

- وقال في أوجه (لا حول ولا قوة إلا بالله): «وهذا هو الذي ذكره ابنُ جنّي، واختاره ابن الحاجب، ونصره الموصلي صاحب الغُرَّة»(٣).

- وقال العلويُّ في تعريف الصفة: « التعريف الثاني: ذكره الموصليُّ صاحبُ الغرة ، ومحصولُ كلامه هو : (الاسمُ الدَّالُّ على الذاتِ والمعنى القائمِ بها الذي ثبت لها الاسمُ بقيامه بها ، وذلك نحو : قائم ، وقاعد ، ومأكول، ومشروب)»(٤).

هذا عدا المواضع الكثيرة التي نقلها العلويُّ من (الغُرَّة) دون إشارة، ومنها:

شروط الحال(٥).

والخلاف في (أرسلها العِراك) و(مررت به وحده)(٦).

والصُّور التي يتمّ بها المميَّز(٧)

(١) شرح المقدمة الكافية(٢/٦٧٤).

(٢) النص المحقق (١٨٣).

(٣) النص المحقق (٢٣٠).

(٤) النص المحقق (٤٤٣).

(٥) ينظر: النص المحقق (٨).

(٦) ينظر: النص المحقق (٣٠، ٣١).

(٧) ينظر: النص المحقق (٨١).

٦- الأصول، لابن السراج:

لم ينص العلويُّ على (الأصول)، لكنه نقل آراءَ ابنِ السراج في ثلاثَ عشرةَ مسألةً، وهي في الأصول، وثمة ما يُشير إلى أنّ العلوي نقل بعضَها من مصادر أخرى، كما في قوله في شروط التمييز:« الشرط الثالث: أن يكون مما يصحّ دخول (مِن) عليه، كقولك: (عندي مـــنوان سمناً، وقفيزان براً)، وهذا إنّما يكون في المفرد كما قاله ابن السراج» [١]. فهذا الرأيُ أفاده العلوي من الغرة المخفية كما في النص المحقق في أول الشروط.

وكمـــا في قوـــله: « قال ابن السراج: فأما الضمير المسمى بالفصل والعماد فهو ملغـــى عـــن الإعراب فلا يؤكَّد ولا يُنسَقُ عليه »[٢].وثمَّة اختلافٌ ظاهر بين هذا النص ونـــص ابـــن الســـراج في الأصول، وفي المقابل ثمة مقاربةٌ بين ما نقله العلويُّ وما نقله الخوارزمـــي في الـــتخمير، وهذا فيه دلالةٌ ظاهرة على إفادة العلوي منه كما سيأتي في هامش النص المحقق.

وثمـــة مـــا يشـــير إلى رجوع العلوي للأصول، كما في قوله: «قال ابن السراج[٣]: والفـــرق بين (إلاّ) إذا كانت صفةً وبينها إذا كانت للاستثناء هو أنّك إذا قلت: (عندي لَه مِـــئةٌ إلاّ درهمان) فقد أقرّ بمئة كاملة، وإذا قال: (عندي لَه مئة إلاّ درهمين) فقد أقرّ بثمانية وتسعين، هذه ألفاظه»[٤].

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري:

نص العلوي على كتاب الأنباري في النص المحقق مرةً واحدة.قال: « المسألة الثالثة: تقديم المستثنى على عامله في غير التفريغ، في مثل قولك:(إلاّ طعامَك ما أكل زيدٌ شيئاً) وهذه المسألةُ لم يوردها ابن الأنباري فيما ذكر من مسائل الخلاف، و لم أعرف لهم فيها نصاً » [٥].

---

(١) النص المحقق (٧٢).

(٢) النص المحقق (٦٠٠).

(٣) ينظر: الأصول(١/٣٠٤).

(٤) النص المحقق (١٤٢).

(٥) النص المحقق (١٥٤).

لكنه صَرَّح بالأنباري ثماني مرات، وهو يعني آراءه في كتابه (الإنصاف)، وقد اعتمد علــيه الشــارح في عــرض كثير من مسائل الخلاف، بل إنه يكاد يجعله الحجة في مسائل الخلاف ويكتفي بما ذكره، فالعلوي يقول: « فهذا ملخص ما أورده ابن الأنباري في حكاية مذاهــب النحاة، ولهم أقاويل غير هذه أعرضنا عنها لِرِكَّتها »[١]. ويقول في حكم الضمائر المنصــوبة نحو (إياك): « واعلم أنّ المذاهبَ فيها كثيرةٌ، والنقل فيها مضطرب،/ ونحن نورد منها ما عوّل عليه ابن الأنباري وحكاه عنهم »[٢].

٨- الدُّرَّة الألفية، لابن معط:

نص العلوي ثلاث مرات على ابن معط وسمّاه المغربي، والآراء التي نسبها لَه في الدرة الألفية. والمواضع الثلاثة هي:

- قال العلوي في (لا أبا لَك): «فهذا ملخّص ما ذكره الشيخ في توجيه هذه اللغة، وهو مذهب سيبويه وأصحابه، ومن المتأخرين مَن ذهب إليه كالمغربي صاحبِ الدُّرَّة»[٣].

- وقــال في أوجه (لا حول ولا قوة إلا بالله): «وزعم الزمخشري أنّ هاهنا وجهاً سادساً جائزاً غيرَ هذه، وذلك لأنّه لما عيَّن الوجه الخامس بقوله: (وأنْ ترفع الأولَ على أنّ (لا) بمعنى (ليس) أو على مذهب[أبي] العباس)، قال بعد ذلك: (وأن تعكــس هذا)، فيحصل من عكسه وجهٌ سادس، وتابَعه على هذه المقالة الخوارزمي، والمغربي صاحب الدرة »[٤].

- وقال البدل والمبدل منه:« وزعم أبو العباس المبرد أنّ الأول في حكم المُطَّرَحِ، وإلى هذا ذهب المغربي صاحبُ الدرة،»[٥].

(١) النص المحقق (٤٠٠).

(٢) النص المحقق (٥٦٥).

(٣) النص المحقق (١٩٩).

(٤) النص المحقق (٢٢٩).

(٥) النص المحقق (٥٠٢).

٩ - حاشية المفصل، المنسوبة للزمخشري:

ذكـــرها الشـــارح حاشية المفصل مرتين واضطرب في نسبتها فمرةً ينسبها لبعض الشـــيوخ فيقول في (لا أبا لَك): « التوجيه الثالث: وجدته في (حواشي المفصل) لبعض الشـــيوخ، وحاصل ما عوّل عليه هو أنّ قولهم: (لا أبا لَك) اسمٌ باقٍ على تنكيره، وليس مضافاً كما قاله الزمخشري، ولا هو معرَّفٌ كما قاله ابن الحاجب»[١].

وهذه العبارة أقربُ إلى الصِّحة؛ إذْ هي مجهولةُ النِّسبة.

ومرةً ينسبها للعكبري فيقول: « التفسير الثاني: رأيته في حواشي المفصل للشيخ أبي البقاء زعم أنّ مـــراد الشيخ بقوله: (ولا تخلو في الأمر العام إلاّ أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى (من)) إنما يُحـــترز به عن قولنا: (فلانٌ ثابتُ الغَدَرِ)»[٢].وهذه النسبةُ لا تصحُّ كما قال د. العثيمين في شرح العكبري: «نُسب إليه كثيرٌ من النسخ إلا أنها جميعاً لم تثبت نسبتها إليه»[٣].

وكلا النصين موجودٌ في الحاشية المنسوبة للزمخشري.

١٠ - المقتضب، للمبرِّد:

نصّ العلوي عليه في النص المحقق مرةً واحدة.

قـــال: «وإنّمـــا المراد بالتثنية التكريرُ في المستثنى كما ترجمه المبرد في كتابه المُسمَّى بـــ(المقتضب)»[٤].

لكـــنه نـــص على المبرد في ثلاثٍ وعشرين مسألةً من النص المحقق دون ذكر المقتضب. ولا يَلزم من ذلك رجوعُ العلوي للمقتضب في تلك المواضع، بل ربما نقل آراء المبرد من مصادر أخرى يدُلُّ على ذلك:

- نقلُه تفسير المبرّد لـــ(بنات ألبُب) من الصحاح[٥].

---

(١) النص المحقق (٢٠٠).

(٢) النص المحقق (٢٦٢).

(٣) التخمير(٤٨/١).

(٤) النص المحقق (١٥٥).

(٥) ينظر: النص المحقق (٣٤٣).

- وقولـه بعد حكايته لمذهب المبرد في ناصب المستثنى: « فأمّا المبرد فمذهبه الصحيح ما نقلناه عنه، وهو الذي رواه ابن الأنباري عنه »(١).

- وقـال في المذاهب في (إياك): « المذهب الرابع: أنّ (إيّا) اسمٌ مبهَمٌ أُضيف لمجرَّد التخصيص من حيث كان مبهَماً، ولا يُعلم اسمٌ مبهم يضاف إلى ما بعده سوى هذا، وهذا هـو مذهب محمد بن يزيد المبرد»(٢). وقد نقله العلويُّ من الإنصاف كما سيأتي في موضعه من التحقيق.

١١- الإيضاح، لأبي علي الفارسي:

نص عليه الشارح في النص المحقق مرةً واحدة.

قـال: « المسـألة الخامسة: أنّ (إلاّ) لا يجوزُ أن يكون في صدرِها اسمان على جهة الاسـتثناء بها، ويجوزُ أن يكونا في صدرها على جهة البدلية مما قبلها. ولنورد في بيان هذه المسـألة المـثال الذي أورده الشيخ أبو علي الفارسي في كتاب الإيضاح، قال: (ما ضرب القومُ إلاّ بعضُهم بعضاً) »(٣).

١٢- المقدمة الجُزُولية، لأبي موسى الجُزُولي:

سماها العلوي (القانون)، وذكرها مرة واحدة فقال: « وزعم أكثرُ النحاة أنّ بـدل المضـمر من المظهر، و المظهر من المضمر في بدل البعض وبدل الاشتمال مُـتعذِّرٌ؛ لأنّ الإضمارَ يرفع البعضية، وقد ذكر الجزوليُّ في كتابه القانون إمكانَ ذلك وجوازَه »(٤).

---

(١) النص المحقق (١٠٦).

(٢) النص المحقق (٥٦٧).

(٣) النص المحقق (١٥٩).

(٤) النص المحقق (٤٩٩).

١٣ - أمالي ابن الحاجب:

لم ينص العلويُّ على الأمالي، لكنْ بعد التأمُّل في بعض المواضع يتبيّن أنّ العلويَّ أفاد من الأمالي، ومن أمثلة ذلك:

- قـــال العلويُّ: «لا يُقال: هلّا جاز أن يكون (رجلاً) منصوباً بإضمار فعلٍ دلّ عليه قولنا: (جزاه الله) ويكون تقديره: ألا جزى اللهُ رجلاً خيراً.

لأنّا نقول هذا فاسد لأمرين:

أمـــا أولاً: فلأنّه لم يقصِد أن يدعو الرجل على هذه الصفة.... وأما ثانياً: فلأنا إذا جعلنا (جزاه الله) مفسِّراً لفعلٍ يَنصِبُ (رجلاً) كنَّا قد فصلنا بين الصفة والموصوف بالجملة المفسرة....»[(١)].

وقـــد قـــال ابن الحاجب: «فإن قيل: فهل يجوز أن يكون (رجلاً) منصوباً بفعلٍ دلَّ علـــيه (جزى)، كأنه قال: ألا جزى اللهُ رجلاً خيراً.... قلت: هو مستبعد مع جوازه لفظاً ومعنى، أما المعنى فهو أنّه لم يُرد أن يدعو لرجلٍ على هذه الصفة... »[(٢)].

- وقـــال العلـــوي: « لا يقـــال: فلمَ لم يُنَـــزِّلوا صفة المنادى المبني مع موصوفها ويجعلوهما كالشيء الواحد، ويبنوهما جميعاً كما فعلوا ذلك في صفة اسم (لا) مع موصوفها، فإنّهم مزجوا بينهما وجعلوهما بمنزلة الشيء الواحد ؟

- لأنا نقول: إنما وجب ذلك في (لا) دون صفة المنادى لأمور ثلاثة:.... »[(٣)].

وقـــد قال ابن الحاجب: «وقد يُقال: فلمَ لمْ تُنـــزَّل صفةُ المنادى المبني مع الموصوف كالشيء الواحد حتى تكون الصفة مبنية؟

فالجواب من أوجه:.... »[(٤)]. وذكر الأوجه الثلاثة التي ذكرها العلوي.

---

(١) النص المحقق (١٨٩).

(٢) أمالي ابن الحاجب(١/٤١٣).

(٣) النص المحقق (٢١٠).

(٤) أمالي ابن الحاجب(١/٤١٨).

١٤- شرح المفصل، للعكبري:

لم يُصرِّح به العلوي، وهو من شروح المفصل المفقودة، لكن ترجح لي إفادة الشارح منه، وذلك لما يأتي:

- ذكــر العلــويُّ بعضَ الفوائد والمسائل وهي قريبةٌ في نسقها وأسلوبها مما ذكره اللورقي في شرحه للمفصل، وقد صرح اللورقي بنقلها عن شيخه العكبري. وشرحُ اللورقي لم يصــل للــيمن، و لم يذكــر العلــويُّ اللورقيَّ في كتبه، بينما تردَّدَ ذِكرُ العكبري فيها، فترجَّحت إفادةُ العلوي من شرح العكبري وإن لم يُصَرِّحْ بذلك.

ومــن أمــثلة هذه النقول: قولُ العلوي في أسباب العدول عن الإعراب: «السبب الثالث: هو عروض البناء.... وهو معربٌ بالأصالة. وذلك أمورٌ خمسة:

أولها: المنادَى في نحو: (يا رجلُ، ويا زيدُ)....»[١]. وقد ذكر ذلك اللورقي[٢] ونسبه للعكبري.

وقال العلوي في نون الوقاية:« وقول الشيخ: (صوناً لها مِن أَخي الجر) يُشير به إلى أنَ الكســرَ إنما تعذر دخولُه في الأفعال حملاً لَه على أخيه وهو الجر؛ فإنّ الأفعالَ لا حظَّ لها في دخول الجر»[٣]. وقد ذكر ذلك اللورقي[٤] ونسبه للعكبري.

- ومما يُرجِّح إفادةَ العلوي من شرح العكبري أنه نَسب للعكبري آراءً لم أجدها في كتــبه المطــبوعة، وصرَّح فيها باعتراض العكبري للزمخشري، مما يرجح وجودها في شرح المفصــل المنســوب لَه. يقول العلويُّ بعد ما ذكر رأيَ الزمخشري في أنّ (هات) اسم فعل، ورأيَ الخوارزمــي في أنهــا فعل:« وزَعَم أبو البقاء رَدَّ كلامِ الزمخشري، يشير إلى ما ذكره الخوارزمــي، وهو فاسدٌ بالتحقيق الذي لخصناه»[٥]. وردُّ العكبري لكلام الزمخشري لم يرد في كتب أبي البقاء، كما هامش النص المحقق.

(١) النص المحقق (٥٤٧).

(٢) ينظر: المحصل للورقي(٢/٢٤٢).

(٣) النص المحقق (٦١٨).

(٤) ينظر: المحصل للورقي(٢/٤٦٣).

(٥) النص المحقق (٧٣٦).

- **كتب اللغة:**

١ - الصّحاح، للجوهري:

لم يُصـــرِّح العلوي بالصحاح، لكنّه نص على الجوهري في خمسين مسألةً. جُلُّها في المعاني اللغوية، وفيها مسائلُ نحوية نادرة. ومن أمثلة نقل العلوي عنه:

- قـــول العلوي: « ونهى رسول الله - صلى الله عليه - عن المصبورة من البهائم، وهي التي تُحبس لتُرْمَى. هكذا قاله الجوهري»(١).

- وقال العلوي: « والدِّخال في الورد هو: أن يشرب البعير ثمّ يرد من العَطَن، وهو مَـــبْرَكُه إلى الحوض ليشرب ما فيه ويُدْخَل بين بعيرين عطشانين؛ ليشربَ ما عساه لم يكن شَرِب. هكذا قاله الجوهري »(٢).

- وقال العلوي في (قضَّهم بقضيضهم): « وحكى الجوهري أنّ بعض العرب يعربه ويجريه مُجرى (كلّهم) بالحركات الثلاث »(٣).

- وقال العلوي في (غير): « وقد حكى أبو نصرٍ الجوهري عن الفراء أنّ ناساً من بـــني أسد وقضاعة ينونها على الفتح إذا كانت للاستثناء فيقولون: (ما جاءني غيرَك)، و(ما جاءني أحدٌ غيرَك)» (٤).

- وقال: « والصِّرَم: جمع صِرْمة، وهي قطعةٌ من السَّحاب. هكذا قاله الجوهري»(٥).

كما كان الصحاح مصدراً للعلوي في نقل كثير من آراء النحويين واللغوين كالفراء والأخفـــش، ومـــر التمثـــيل لذلك عند ذكرهما في مصادر المحصَّل من العلماء، وعند ذكر (المقتضب) في مصادره من الكتب.

---

(١) النص المحقق (٢١).

(٢) النص المحقق (٣١).

(٣) النص المحقق (٣٣).

(٤) النص المحقق (١٣٦).

(٥) النص المحقق (٣٠١).

- **كتب البلاغة:**

١ - دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني:

لم يذكر العلويُّ اسم الكتاب، لكنه نقل منه نصوصاً في مواضع عدة. منها:

قوله في بيت بشار:

إذا أَنكرتْني بَلــدةٌ أونكرتها خرجتُ مع البازِيْ عليَّ سوادُ

«يعني في بقية من الليل، وليس من باب المبتدأ والخبر، هكذا قاله الشيخ عبدالقاهر»(١).

- وقــال العلوي: « قال الشيخ عبد القاهر: ولو قلت:(خرج زيد الفرس يعدو)كان مخلاً يعنى بغير واو»(٢).

وكذا كلامه على بيت ابن الرومي:

والله أبقــاكَ لنــا ســالماً بُرداكَ تبــجيلٌ وتعظيمُ(٣)

وعلى بيت سَلامة:

ولولا جَنانُ الليلِ ما آبَ عامرٌ إلى جَعــفرٍ سِرباُله لم يُمزَّقِ(٤)

فهذه المسائلُ وغيرُها استقاها العلويُّ من مبحث الفروق في الحال في دلائل الإعجاز(٥).

- **كتب التفسير وعلوم القرآن:**

١ - الكشاف، للزمخشري:

نَصَّ العلويُّ على الكشاف في النص المحقق خمسَ مرات. وهي:

- قــال العلــويُّ: «وهذا كقوله تعالى: [©ĝ‰$! ª &Rq¼ w]9« m]v ž dq]، ثمّ قال: [%$Jí$ ‌ÊÉ óX] فإنّــه كما يصحُّ أن ينتصب على الحال المؤكِّدة من الضمير المنفصل في الجملة الابتدائية يصحّ أن يكون منتصباً من اسم الله الذي هو فاعل (شهد)، وقد ذكره الشيخ في الكشاف»(٦).

---

(١) النص المحقق (٤٦).

(٢) النص المحقق (٥٤).

(٣) ينظر: النص المحقق (٤٩).

(٤) ينظر: النص المحقق (٥٥).

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز(٢٠٢-٢٢١).

(٦) النص المحقق (٣٨).

- قال العلويُّ: «ومنه قوله:] $Zq∫ãã Ú öF$$Röf ùr [والمعنى فيه: تفجّرتْ عيونُ الأرض؛ لأنّ الأصلَ فيه: فجّرنا عيونَ الأرض فتفجّرتْ؛ لتطابق قولَه تعالى:] ûÑ • f ÿR$ù [وهو أبلغ من قولنا: (فجّرنا عيونَ الأرض)، هكذا قاله في الكشاف»[1].

- قـــال العلـــويُّ: «] r {L/q‡ï ñ ë$ï ê r° h‰ % B$ê J$$9 i• ‰ ã [لأنه لما تقدم ذكر الميراث عُلم أنّ ثمّ موروثاً، فلما [ذُكِر الضمير] رجع عليه. هذا ما قاله ابن الحاجب. وذكر الشيخ في الكشاف أنه راجعٌ إلى الميت، وكلُّه قريبٌ مما يفسِّره السياق كما حققناه »[2].

- قال العلوي: « وقد قال الشيخ في الكشاف في تفسير قوله تعالى:] B$ ÿd ' [في قصـــة الـــبقرة: إنـــه سؤالٌ في الآية الأولى والثانية عن صفاتها وحالها؛ ولهذا كان جوابُهم بالكشف عن صفاتها »[3].

- وقـــال العلوي: « والمختارُعندنا أنّ (أيُّهم) هاهنا معربةٌ في الآية، وأنه لا وجه لبـــنائها مـــع الإضـــافة؛ لأنها من خصائص الإعراب، فلو بُنِيت في حال الإضافة لكان عكساً للواجب، ورَفْعُها على أنها جملةٌ ابتدائية محكيةٌ بعد قولٍ تقديرُه: ثمّ لنَـــنْزعَنَّ من كـــل شيعة، فكأنّ قائلاً قال: من هم؟ فقيل:] ñNåk‰ & %©! ã?' $$9q»H Ç‹ĞÑ$ [ويكون قوـــله:] B` ä‹@ ©‹ èp [ في موضـــع المفعول كقوله تعالى: ] rr d ō‹$Y 9q¼ B` §q‡H ŽZ$ [ومعناها: البعضية، أي: لنَنْزعَنَّ بعضَ كلِّ شيعة، وهذا هو الذي يُشير إليه كلامُ الشيخ في الكشاف، ويعضُده المعنى »[4].

ومواضعُ نصوصِ الزمخشري في الكشاف موضَّحةٌ في النص المحقق.

---

(١) النص المحقق (٧٨).

(٢) النص المحقق (٥٦٣).

(٣) النص المحقق (٦٧٧).

(٤) النص المحقق (٦٩٨).

٢ - الإغفال، لأبي علي:

نص العلوي عليه في موضعين، هما:

- قـــال العلـــوي: «وثانيهما: أن تأتي بالضمير دون الواو، وقد ذكرنا من قبل وجه ندوره وقلَّته. وأنشد أبو علي الفارسي في كتاب (الإغفال):

ولولا جَنانُ الليلِ ما آبَ عامرٌ إلى جَعَـــفرٍ سِرباله لم يمزَّقِ»[١].

- وقال العلوي في الأوجه في قوله تعالى: [ȅ•Å»|¡9ȅ‹»d bĵ]: « وثانيها: أنّ (إنَّ) هاهـــنا بمعـــنى (نَعَـــم)، واللام داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: نَعَم هَذان لهما ســاحران. وقـــد استحســـن هذا أبو إسحاق الزجاج وأُعجب به، ورَدَّه الفارسي في (الإغفال) »[٢].

- **كتب الأدب:**

١ - حماسة أبي تمام:

نص العلوي على حماسة أبي تمام في مسألتين من النص المحقق، والنصّان:

- قال العلوي في صور ضمير الشأن إذا كان مؤنثاً: « الصورة الثالثة: بيت الحماسة:

عَلـــى أنَّها تَعفـــو الكُلومُ وَإِنَّما نُوَكَّلُ بِالأَدنى وإن جَـــلَّ ما يَمضِي »[٣].

- وقـــال العلـــوي في (ذو) الطائـــية: « ومن أبيات الحماسة، قال سِنان بن الفحل الطائي:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبِـــي وجَدِّي وبِئْرِيْ ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيتُ »[٤].

---

(١) النص المحقق (٥٤).

(٢) النص المحقق (٦٣٠).

(٣) النص المحقق (٦٠٥).

(٤) النص المحقق (٦٤٧).

الفصل الثالث: منهجُ العلوي في المحصَّل

١- طريقته في الشرح:

الكـــتاب المحقق شرحٌ للمفصل، وقد نَهج العلويُّ نَهج الزمخشري في ترتيبه للمفصل، وقال في الثناء على منهج الزمخشري في ترتيب المفصَّل:

« وهو ترتيبٌ بديعٌ حَسَنٌ، وظهورُ حُسنِه مِن وجهين:

أحدُهمـــا: أنّه وَضْعٌ لكل شيء في موضعه اللائق به، وعند هذا يَسْهُل على الناظر طلبُه وأخذه من غير حاجةٍ إلى كُلفةٍ وعناية.....

وثانـــيهما: أنّه يُطلِعُ الناظرَ من أول وَهلةٍ من هذا الترتيبِ على جميع مقاصد الفنِّ، ويكون مستولياً على جميع أطرافه محيطاً بغوامضه وأسراره» [١].

ثم ذكر العلوي معالم منهجه في شرح المفصل فقال:

« ولا أتركُ معنًى لطيفاً إلا أظهرته، ولا سِرًّا إلا كشفتُه ووضَّحتُه، ولا معنًى إعرابياً إلا وجَّهتُه بمبلغ جَهدي ومنتهى عِلمي وفَهمي.

وقد التزمتُ في شرحي هذا الوفاءَ بشرائطَ ثلاث:

الشـــريطةُ الأولى: أن أَعْقِـــدَ كلَّ فصلٍ من فصول الكتاب عقداً يحتوي على جميع أسراره، ويستولي على زُبَد معانيه ويُحيط بأغواره. فأذكرُ مطلع الفصل وأقتطعُ آخره لفظاً، وأُوردُه في أثناء العِقد معنًى وشرحاً، وأحترزُ عن إيراد التعليلات الباردة، وأتصوّن عن إنشاد الأبيات الشاذة النادرة، وأُوردُ من كل شيء زُبْدتَه، ومن كل بحثٍ نَقاوته.

الشريطة الثانية: أن أشرح مقاصد الشيخ وأُبيِّن مُراداتِه فيه....

الشريطة الثالثة: أن أشرح أبياته وأمثاله» [٢].

ويُمكن تجسيدُ منهج العلوي في شرحه للمفصل من خلال الملامح الآتية:

أ- الـــتزم العلوي في شرحه أن يذكر نصَّ المفصل كاملاً في كل فصل، كما قال: (فأذكـــرُ مطلـــع الفصل وأقتطعُ آخره لفظاً)، ثم يشرحه من غير أن يذكر ألفاظه في أثناء

---

(١) المحصل (١/٧٩).

(٢) المحصل(١/٧).

الشـــرح كمـــا قال: (وأُوردُه في أثناء العقد معنىً وشرحاً)، ولا يذكر ألفاظ الزمخشري إلا نادراً. فإن طال الفصلُ جداً أورد منه جملاً كافية ثم قال في آخره: (إلى آخر كلامه في هذا الفصل) كما في أفعل التفضيل[١]، وأسماء الإشارة[٢].

ولا يخرم ذلك إلا نادراً فلربما أدخل نص الزمخشري في أثناء الشرح[٣].

أ- يستوفي العلويُّ كلَّ ماذكره الزمخشري، ولا يُهمل شيئاً ذكره الزمخشري، وقد أوفى بما قال في مقدمته: (أن أَعْقِدَ كلَّ فصلٍ من فصول الكتاب عقداً يحتوي على جميع أسراره، ويستولي على زُبَد معانيه ويُحيط بأغواره)، ولم يكتفِ بذلك، بل إنه علّل لبعض ألفاظ الزمخشري، فقال: «الصورة الثانية: قوله: (أخذته بدرهمٍ فصاعداً) وإنما فصَله عما تقدمه من الأمثلة بقوله: (ومنه)؛ لأنّ ما سبق من الأمثلة حَذْفُها على جهـــة الجواز، وهذا لا يبعُد أن يكون حذفُه على جهة الوجوب»[٤]. كما أنه أعرب بعض ألفاظ الزمخشري تبييناً وإيضاحاً، فقال في قول الزمخشري: (على الذَّهاب بهذه الأوصـــافِ مذهـــبَ خاتمٍ وسِوارٍ وبابٍ ومئة؛ لكونها محتملةً مثلَها ليُلَخَّصَ أمرُها بالإضافة): « وقولُه: (مثلَها) منصوبٌ على المصدرية؛ لأنّ التقدير فيه لكونها محتملةً احتمالاً مثلَ احتمالِها»[٥].

ب- استدرك العلويُّ على المفصّل بعض المسائل ونص عليها، هذا علاوةً على ما تضيفه الشروح على متونها من مسائلَ وأبيات وأمثلة.

يقـــول العلويُّ في أقسام (أيّ): «وخامسها: أن تكون صفةً، كقولك: (مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، وأيِّما رجلٍ)، وهذا القِسمُ لم يذكره الشيخ، وهو من أقسامها، ولا بدّ من إيراده»[٦].

(١) ينظر: النص المحقق (٣١٨).

(٢) ينظر: النص المحقق (٦٢٦).

(٣) ينظر: النص المحقق (١٧٨).

(٤) النص المحقق (٦٣).

(٥) النص المحقق (٣٣٦).

(٦) النص المحقق (٦٩٩).

وقـــال في تصريفات (هلمّ): «التصريفُ الثالث: باعتبار التأكيد، فإذا أدخلتَ عليها نـــونَ التوكيد الثقيلةَ قلت فيها: (هَلُمَّنَّ يا رجل)، وللمرأة: (هَلُمِّنَّ يا امرأة)، بكسر الميم، و(هَلُمّـــانِّ) لـــلمذكر والمؤنـــث جميعاً، وللرجال: (هَلُمُّنَّ يا رجال)، بضم الميم، وللنساء: (هَلْمُمْنانِّ يا نساءُ).

وهذا التصريفُ باعتبار التأكيد لم يذكره الشيخ»[١].

وقـــال في صُـــوَر (صه):«فهذه الصُّورُ كلُّها في معنى الأوامرِ غيرِ المتعدية لم يُورِدْها الشيخُ في التفاصيل، فلا جَرَمَ أوردْناها»[٢].

ت- حَـــرِص العلوي على ضبط الألفاظ بما لا يجعل شيئاً منها موهِماً، سواء أكان ذلك اللفظُ في نص الزمخشري أم كان في شواهده.

مـــن ذلـــك قولُه: « أراد أن يبيّن أنّ الاسم الجامد غير الصّفة وغير المصدر يكون بمنـــزلتهما، لّما كان دالاً على الهيئة؛ فلهذا قال (والاسم غير الصفة والمصدرِ - بالكسر أي وغير المصدر - بمنـــزلتهما في هذا الباب)»[٣].

وقولُه: «(بالنص على أحد محتمَلاته) هو ثمرة التمييز وفائدته، والمحتمَلات الرواية فيها بفتح الميم دون كسرها »[٤].

وقولُـــه عـــند قول الزمخشري (أسماء الأفعال والأصوات): «قوله:(والأصواتُ) بالرفع وهي مندرجةٌ تحت أسماء الأفعال؛ لأنها دالةٌ على الفعل كدلالتها، وليست قِسماً برأسها»[٥].

وكـــذا قولُـــه: «فأما البيت الذي أنشده لأعشى هَمْدان، وهَمْدان بالدَّال بنطقة من أسفلها» [٦].

---

(١) النص المحقق (٧٣١).

(٢) النص المحقق (٧٧١).

(٣) النص المحقق (٢٣).

(٤) النص المحقق (٦٨).

(٥) النص المحقق (٥٤٨).

(٦) النص المحقق (٤٢٤).

وقولُـــه:«وحِذْيَـــم: بكســـر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة، وفتح الياء المثناة التَّحْتانِيَّة»(١).

وقولُـــه: «والفَـــرجَة بالفتح هي: الخَلاصُ من الهم، وهي مراده في البيت، والفُرجة بالضمّ هي فُرجة الحائط»(٢).

ث- اهـــتم العلـــويُّ بشرح المصطلحات النحوية. يقول: «ليس المراد بالتثنية هاهنا المثـــنَّى التثنيةَ الاصطلاحية، فإنَّ حُكمَ المفرد والمثنى واحد، وإنّما المراد بالتثنية التكريرُ»(٣). ويقول: «واعلم أن مراد النحاة بقولهم: (إنّ الإضافة هي المقتضي للجرّ) فيه بعض غموض. وكشفُ الغطاء عنه أنّ نقول:إنّ مرادهم بأنّ الإضافةَ مُقتضيةٌ للجرّ هو أنّ أحد الاسمين متى كان مسنداً إلى الآخر على تقدير عهد بينك وبين مخاطبك....»(٤).

ج- حرص العلوي على ضبط الحدود، وكان ذلك ظاهراً في مواضع شتى.

مـــنها قولـــه: «وللنّحاة في تعريفها أقوالٌ كثيرةٌ أعرضنا عنها لركَّتها وانحرافها عن مقاصد الحدود التي يعتبرها المتكلمون»(٥).

وقولُـــه معلقاً على تعريف الزمخشري للتمييز: «وإن كان الغرضُ رفعَ الإبهام المحقق فقَيْدُ التحقيق ليس مذكوراً في نفس الحدّ، وتقديرُه في الوهم باطلٌ فإنّ النقوضَ الواردةَ على الحدود والماهيات لا تندفع بما في الأوهام باتفاق النظار؛ فلهذا كان هذا الحدّ فاسداً»(٦).

وقولُه: «واعلم أنّ الشيخ ليس يجري في أكثر حدوده على منهاج كلام المتكلمين في الصَّون عن الاعتراضات، وإنما غرضُه رسمٌ يُؤْنِسُ الناظر»(٧).

---

(١) النص المحقق (٣٧١).

(٢) النص المحقق (٦٧٤).

(٣) النص المحقق (١٥٥).

(٤) النص المحقق (٢٥٣).

(٥) النص المحقق (٨).

(٦) النص المحقق (٦٩).

(٧) النص المحقق (٤٤٣).

وقولُـــه في الاعـــتراض على تعريف ابن الحاجب للمبني: «وأما ثانياً: فلأنه ذكر فيه لفظـــة (أو) وهـــي موضوعةٌ للشَّكّ والتَّرديد، وإدخالُها في الحدِّ عَبَثٌ عند النُّظار من أهل صناعة التحديد»[١].

ح- ظهرت عند العلوي سِمةُ الاستطراد، وإن كان وعد في المقدمة بتركها، فقال: (وأُورِدُ مـــن كـــل شيءِ زُبْدتَه، ومن كلِّ بحثٍ نَقاوته). ولربما حقق هذا الوعد في بعض المواضع، كقوله في مسألة الاسم والمسمَّى: «ولسنا على عزم الاستقصاءِ لأسرار هذه المسألةِ لانحرافها عن المقاصد الإعرابية ومُتعلَّقُها المباحثُ الكلامية، وقد شرحناها هناك»[٢].

وقال في معرض رده على قول ابن الحاجب إنّ النهي عن الشيء أمر بضده: «واستقصاءُ الكلام فيه يتعلق بمقاصد أصول الفقه»[٣].

لكنه أخل به في مواضع أخرى، منها:

قوله في بيت العباس بن مرداس:

فأيِّي مَا وأيُّك كان شَراً ... فَقِيدَ إلى المُقامةِ لا يَراها

« وهذا السياق من البيان يسمى: الإنصاف، ومما يلتَفِتُ إلى هذا المعنى ويُنسَجُ على منوالِه قولُ حسَّان:

أتهجُوه ولستَ لَه بِكُفءٍ ... فشَرُّكما لخيرِكُما الفداءُ

وقولُ غيره:

تَغابيتُ عن قومي فَظَنُّوا غَباوةً ... بِمَفْرِقِ أَغْبانا حَصىً وتُرابُ »[٤].

وقوله في البيت: قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيبَين قَدِيْ

«وأبو خُبَيبٍ بالخاء المعجمة مُصَغَّراً هو عبد الله بن الزبير كان يُكنَى بأبي خبيب، قال الراعي:

ما إنْ أَتيتُ أبا خُبيبٍ وافِداً ... .

---

(١) النص المحقق (٥٢٩).

(٢) النص المحقق (٣٤١).

(٣) النص المحقق (٧١٥).

(٤) النص المحقق (٣٠٨).

فمن رواه بالتثنية أراد به عبدَ الله بنَ الزبير وابنَه، ويقال هو وأخوه مُصعَب.

ومــن رواه بالجمع أراد به ثلاثتهم: عبدَ الله وابنَه وأخاه، وقال ابن السِّكِّيت: أراد عبدَ الله ومَن كان على رأيه.

وعبدُ الله هو الذي ادَّعى الخلافة، وقتله الحَجَّاجُ، وكانت تكنيتُه المشهورة بأبي بكر، ومن أراد ذَمَّه كنّاه بأبي خُبيب»(١).

٢- طريقته في الأخذ عن غيره:

أكــثر العلوي من الأخذ عن المصادر، وقد صرّح في مقدمة المحصَّل بأهم مصدرين أفاد مــنهما، وهمــا شرحا المفصل للخوارزمي وابن الحاجب، إضافة إلى نقله من الصحاح، والمطلع يــلحظ تكرار اسم الجوهري في كثير من المسائل. وقد مرّ تفصيل ذلك والتمثيل لَه في مصادر العلوي من الكتب. وعند تأمل تلك النقولات تظهر لنا ثلاث ملامح تبيِّن طريقته في النقل.

أ- لا يلتزم العلوي النقل بالنص من المصادر، إلا في بعض الحدود، فإنها قد وردت بنصها في مصادرها، ومع ورودها بنصها إلا أن العلوي لم يُصرِّح بنقلها بالنص، بل إن ظاهر عبارته يفيد النقل بالمعنى. كما في نقله تعريف الموصلي للحال(٢). وتعريف ابن الحاجب للتمييز(٣)، وتعريفه للتاكيد(٤).

ب- كانــت للعلــوي شخصيته المستقلةُ عند الإفادة من غيره فكان يُقَدِّم ويؤخِّر، ويحــذف ويضيف، ولا يأخذ نصَّ غيره بالتسليم التام. وظهر ذلك في إفادته من الجوهري الأوجهَ في (لا سيما)(٥)، وفي إفادته من ابن الخباز شروطَ الحال(٦)، والأقوالَ في (حاشا)(٧). و إفادتِه من ابن الحاجب مسألةَ حذف المضاف وبقاءِ المضاف إليه على إعرابه(٨).

---

(١) النص المحقق (٦٢٤، ٦٢٥).

(٢) ينظر: النص المحقق (٧).

(٣) ينظر: النص المحقق (٧٠).

(٤) ينظر: النص المحقق (٤٢٢).

(٥) ينظر: النص المحقق (١٢٨).

(٦) ينظر: النص المحقق (٨).

(٧) ينظر: النص المحقق (١٢٣).

(٨) ينظر: النص المحقق (٣٧٥).

ت- لم يصـــرِّح العلـــوي باسم المصدر في كل النقولات، بل أغفل الإشارة إليها في كثير من المواضع، اكتفاءً بالتصريح بالشرحين في مقدمته، وبهما وبغيرهما في بعض المواضع، ولم يكن هذا الأمر كافياً، لكن منهج كثيرٍ من العلماء قديماً يجري على منوال ذلك. وسبق التمثيلُ في مصادر العلوي من الكتب لبعض المواضع التي أفاد العلويُّ فيها من بعض المصادر ولم يشـــر إلى اســـم المصدر، ومن أهمها: التخمير، وإيضاح ابن الحاجب، والغرة المخفية، والصحاح.

ث- وقع شيءٌ من الاضطراب في رواية العلوي للشواهد والأقوال؛ ذلك لأنه اعتمد نقـــل الآراء والشواهد والخلاف والحُجَج من مصادر وسيطة غالباً، فلم يَظهر رجوعُه كثيراً لكتاب سيبويه في ذكر معظم آرائه، ومثله المقتضب، ومعاني الأخفش، والفراء، وكتب أبي علي، وغيرها، بل أفاد معظم آراء مؤلفيها من الإنصاف، وشرح الخوارزمي، والغُرة المخفية، وشرح ابن الحاجب، والصحاح، كما مرّ التمثيل لَه في مصادر العلوي.

ومن أمثلة الاضطراب وعدم التمحيص في النقل عند العلوي:

عَدُّه الزجاج من الكوفيين(١)، وتكنيته الأخفش الأوسط بأبي سعيد(٢).

وقولُه: « ولْنُورد في بيان هذه المسألة المثالَ الذي أورده الشيخ أبو علي الفارسي في كتاب الإيضاح، قال: (ما ضرب القومُ إلاّ بعضُهم بعضاً)»(٣). ولم أجد المثال في (الإيضاح) ولا في كتب أبي علي الأخرى.

وقولُه: «وقد ذكرنا في قسم المعرب أنَّ ابنَ جني زعم أنّ الجاريَ مَجرى الصحيح هو ما كـــان آخـــره همزة قَبَلَها ألفٌ في مثل:كساء، ورداء، وذكرنا أنّ الصحيحَ ما قاله النحاة»(٤). والصـــواب أن ابـــن جني لم يحصر الجاريَ مَجرى الصحيح في المهموز، كما تُوهم عبارة الشـــارح، بل إنَّه جعل أيضاً ما آخره واوٌ أو ياء ساكنٌ ما قبلهما كـــ(دلْو) و(ظبْي) جارياً مجرى الصحيح، وكذا ما آخره ياءٌ مشدَّدة. وبيانه في التحقيق.

---

(١) ينظر: النص المحقق (١٥٣).

(٢) ينظر: النص المحقق (٣٥١، ٥٠٥).

(٣) النص المحقق (١٥٩).

(٤) النص المحقق (٣٨٨).

وقولُه في الضمير بعد (لولا) و(عسى): « وما قاله سيبويه ومن تابعه فهو ضعيف.

أما ما قاله أولاً من أنّ التغيير في المضمر يؤدي إلى تغييرات كثيرةٍ، فمثلُ هذا لا مانع [منه] إذا أدى إليه النظر»[١]. وسيبويه لم يقل (إنّ التغيير في المضمر يؤدي إلى تغييرات كثيرةٍ)، وإنما نسبه الشارح لَه اعتماداً على استدلال ابن الحاجب لقوله في شرح المقدمة الكافية، كما سبق بيانه في التحقيق.

وقولُه بعد ذكر ثلاث لغات في (حيهلا): « فهذه الثلاثُ ذكرها سيبويه»[٢]. ولم يذكر سيبويه لغة التنوين وهي الثانية مما عد العلوي....والشارحُ متابعٌ الزمخشريَّ في نسبة اللغات الثلاث الأُوَل لسيبويه. وفي التحقيق بيان ذلك.

٣- طريقته في عرض الخلاف والترجيح:

- طريقته في عرض الخلاف:

أ- حَرِص العلويُّ على نسبة الأقوال إلى أصحابها، وثمة أقوالٌ غير منسوبة؛ إمّا لعدم نسبتها في مصدر العلوي، وإما لضَعفها وهُونها. ومن الأمثلة على حرص العلوي على نسبة الأقوال: حكايته الخلاف في تقديم الحال على عامله المعنوي[٣]، وفي تقديم التمييز على عامله في تمييز الجملة[٤]، وفي تقديم المستثنى على عامله في التفريغ[٥]. ومن أمثلة عدم النسبة عنده: الرأي الثالث في (لا أبالك)[٦]، والرأي في الحاشية المنسوبة للزمخشري ولم تصح نسبتها. ومنها: الخلاف في المحذوف من النونين في (إنّي)[٧]؛ ولم ينسب لأنها في مصدره غير منسوبة، وهو الغرة المخفية.

---

(١) النص المحقق (٦١٤).

(٢) النص المحقق (٧٣٩).

(٣) ينظر: النص المحقق (١٦).

(٤) ينظر: النص المحقق (٩٠).

(٥) ينظر: النص المحقق (١٥٢).

(٦) ينظر: النص المحقق (٢٠٠).

(٧) ينظر: النص المحقق (٦٢٢).

ب- لمـــا كان العلويُّ ينقل معظم مسائل الخلاف من غيره، وقع عنده قصورٌ في صـــحة النسبة لبعض العلماء. وذلك مثل الخلاف في إضافة أفعل التفضيل[١] فقد نسب للخلـــيل وســـيبويه والفـــراء مـــالم يثبت عنهم. وكذا الخلاف في موضع الضمير في (الضـــاربك)[٢]، فقـــد نســـب إلى الجـــرجاني وأصحابه من غير تحقيق، بل نقلاً عن الخوارزمـــي. ومـــثلُه الخـــلاف في استعمال أسماء الإشارة بمعنى الموصول[٣]، فقد نسب للخليل والمبرد ما لم يثبت عنهم.

ت- أغفل العلوي بعض المسائل الخلافية في مواضعها، وربما جزم بعدم الخلاف وهـــو موجود، مثل قولِه: «وقد اختلف النحاة في العامل في الحال المؤكِّدة بعد الاتفاق بيـــنهم على أنّ العامل فيها لا يجوز ظهوره بحال»[٤]. والاتفاق غير منعقد كما سيأتي في التحقـــيق. ومثلُ قوله في اسم (لا):«فإن كان معرباً فليس في صفته إلاّ النصبُ لا غير»[٥]. وقـــد قـــيل بجـــواز الرفع. وكذا قوله في اسم الفعل: «فالذي يكون معدولاً عن الفعل الرباعي لم يختلف النحاةُ في كونه مسموعاً، ولا يجوز القياس عليه»[٦]. ونُسب للأخفش القول بقياسه.

ث- لـــيس لَـــه منهجٌ ثابت في ترتيب الأقوال، فمرةً يبدأ بالراجح كما في الخلاف في حكم اسم (لا) المبني[٧]، والخلاف في الأصل من (الذي) و(التي)[٨]، والخلاف في تقديم معمول اسم الفعل المنقول عن المصدر والظرف والحرف[٩].

---

(١) ينظر: النص المحقق (٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) ينظر: النص المحقق (٢٨١).

(٣) ينظر: النص المحقق (٧٠٧).

(٤) النص المحقق (٤٣).

(٥) النص المحقق (٢٠٧).

(٦) النص المحقق (٧٢٥).

(٧) ينظر: النص المحقق (١٨٣).

(٨) ينظر: النص المحقق (٦٤٤).

(٩) ينظر: النص المحقق (٧٩١).

ومـــرةً يبدأ بالمرجوح، ويرجح آخر الأقوال كما في الخلاف في العامل في المستثنى[١]، والخـــلاف في علـــة بـــناء اسم الفعل المعدول عن الصفة[٢]، والخلاف في الإغراءَ من المصادر والظروف والحروف هل هو سماع أو قياس[٣].

ويخـــالفُ ترتيـــبَ المصدر الذي نقل عنه كما في الخلاف في (حاشا)، فقد خالف ترتيب مصدره وهو الغرة المخفية[٤].

ج- ســـار العلـــوي في عرض أدلة الأقوال على منهج واضح، فهو يعرض كل قول ويُعقبه بدليله وحجّته، ثم القول الآخر مثله. ويتضح ذلك جلياً بالنظر في أي مسألةٍ من مسائل الخلاف.

- طريقته في الترجيح:

أ- لـــيس تابعاً في ترجيحاته، بل هو محقِّقٌ، ولربما رجّح غير رأي الجمهور، كما في (مـــا أتاني أحدٌ إلاّ زيداً إلاّ عمرٌو)، فإنه استحسن رفع الاسمين جميعاً على البدلية[٥]. وهو مخالفٌ لرأي الجمهور. وكما في (إياك)[٦]، وكما في أصل (هلم)[٧].

ب- يفـــنّد الآراء المرجوحة وأدلتها حتى يسلم لَه دليل الرأي الراجح، فهو يقول في (هذا بسراً أطيب منه رطباً):«وتمام تقرير الاستدلال بهذه الوجوه بفساد ما عداها وإبطالِه»[٨]. ويقول في (لا أبالك): «فهذا مُنتهى تقرير هذه الأدلة في هذه المسألة، وتمامها يكون بإبطال ما عداها من المذاهب وإفسادِها»[٩].

---

(١) ينظر: النص المحقق (١٠٤).

(٢) ينظر: النص المحقق (٧٦٦).

(٣) ينظر: النص المحقق (٧٨٧).

(٤) ينظر: النص المحقق (١٢١).

(٥) ينظر: النص المحقق (١٥٨).

(٦) ينظر: النص المحقق (٥٦٨).

(٧) ينظر: النص المحقق (٧٣١).

(٨) النص المحقق (٢٦).

(٩) النص المحقق (٢٠٣).

ت- مـــن باب تقويته للرأي الراجح يُورد الاعتراض له والإجابة عنه، والأمثلة على ذلـــك ظاهرة، منها قوله بعدما اختار تعريفاً للحال: « لا يُقال هذا منقوض بالصفة في مثل قولنا: (جاءني رجلٌ عالم).....

لأنّا نقول هذا فاسد،.....»[١].

وقوله في العامل في المستثنى: « لا يقال: ما ذكرتموه فاسدٌ لأمرين:....

لأنـــا نقول.... »[٢]. وهكذا نجد الاعتراض المفترض مصدراً بـــ(لا يُقال) والإجابة عنه بـــ(لأنّا نقول). وهذا ظاهرٌ في تقوية الرأي المختار.

ث- يحرص على ذكر أسباب الترجيح، كما في تقديم الحال على عامله المعنوي[٣]، وفي ألقاب البناء والإعراب[٤]، وفي أن المحذوف من نحو (يضربوني) هو نون الوقاية[٥].

وهذا يُكسب اختياراتِه قوةً وتمكُّناً.

ج- يميل في غالب ترجيحاته إلى ما رجَّحه الجمهور، كما قال في واو الحال:«والحقّ مـــا عوّل عليه جماهير النحاة»[٦]. وقال في إعراب (قادرين) من [/?4 %»‰ïíîû]: «والحقُّ ما قاله الزمخشري، وعليه جماهير النحاة»[٧]. وكذا في مجيء (إلا) بمعنى (غير)[٨].

ح- يـــناقش آراء العـــلماء ويُجلِّـــيها حتى يصل إلى المترجِّح عنده. كما في تحقيقه ماهية التمييز[٩]. وكما في إعراب (امرأتك) في قوله تعالى: [rŸwÿ¨GïÿMÿ6BÏZ 6àÑ&n‰ ĵ}žŠD•&?7][١٠].

---

(١) النص المحقق (٦، ٧).

(٢) النص المحقق (١٠٧).

(٣) ينظر: النص المحقق (١٦).

(٤) ينظر: النص المحقق (٥٣١).

(٥) ينظر: النص المحقق (٦٢٠).

(٦) النص المحقق (٥٩)

(٧) النص المحقق (٦٦).

(٨) ينظر: النص المحقق (١٣٩).

(٩) ينظر: النص المحقق (٦٨).

(١٠) ينظر: النص المحقق (١١٨-١٢٠).

خ- ربما تجاوز على المخالفين في العبارة، من أجل تقرير رأيه وتقويته. كما في قوله في الخوارزمي: « هذه هي المناقضة البيِّنة، والمدافعة الوَحْشَة التي لا يرتضيها لنفسه من لَه أدنى دُرْبَة وفطانة »[١]. وقوله في الرد على الخوارزمي في حد التمييز:« فإنّ الاحتراز بما في الأوهام هـــوسٌ وهذيـــان لا يُعـــرِّجُ علـــيه أحدٌ من أهل الفطانة»[٢]. وقوله: « وأما ما يَهذي به ابنُ الحاجب.... »[٣].

٤- طريقته في إيراد الشواهد:

قـــال العلـــوي في مقدِّمته: « أمّا الأبيات فأذكرُ مواضعَ الاستشهاد منها، وأكشفُ إعرابَها، ومعانيَها، وهذا هو القدرُ اللائقُ بعلمِ الإعراب، فأمّا نِسبتُها إلى قائليها، وفيمَ قِيلتْ فـــيه، فهـــو بِمَعْزِلٍ عن العربية، وهو بكُتب التاريخ أليق؛ فأعرضنا عنه لقِلَّة جدواه. وأمّا الأمثال فأذكُر معناها، وموضعَ الشاهد منها، وإعرابَها»[٤].

وسأورد ملامح عامة لطريقة العلوي في إيراد شواهده المختلفة، من غير التفات إلى مسلك الاستشهاد بها، وسيأتي في فصل (أصول النحو في المفصل) تجليةٌ لسمات الاستشهاد عند العلوي بكل نوعٍ من أنواع الشواهد.

ونستطيع أن نتبيَّن طريقته في إيراد الشواهد بجلاء من خلال الملامح الآتية:

أ- لـــيس مـــن منهج العلوي التزامُ نسبة القراءة، فهو قد نسب قراءات كثيرة ورَدَتْ، لكنَّ ما ترك نسبته أكثرُ، ومنها قراءات سبعية، ومن أمثلة القراءات المنسوبة:

قراءةُ حمزة والكسائي في قوله تعالى: [bq ÜZ? Na $B @# Ås 9 ¼çR][٥].

وقراءةُ ابن عامر وابن كثير في قوله تعالى:[ô Br Ä ö][٦].

---

(١) النص المحقق (٥).

(٢) النص المحقق (٧٠).

(٣) النص المحقق (٢٣١).

(٤) المحصل(١/٧).

(٥) ينظر: النص المحقق (١٣٠).

(٦) ينظر: النص المحقق (١٣٠).

وصـــحَّح نســـبةَ الخوارزمـــي في قولِـــه تعـــالى: [r Ÿ2 ‹ ÿº • š زُيِّـــنَ ÿ 6 ÿ9ÿ B šÆ
$B9ÿ Îô 2Å ü šú قَتْلُ #ø9»‰d Ÿd شُرَكائِهِمْ](١).

وقراءةُ ابن عباس في قوله تعالى: [r9» m أَبِيْكَ ÿ•ÿ º ÿd ¿O r9ÿ Jÿ» é›Šÿ@](٢).

وقراءةُ ابن مروان في قوله تعالى: [d ¯àwÿ ä /Z$ÿ ’ ed£ ßÿ g• ÿ9a ÿd](٣).

ومن أمثلة القراءات غير المنسوبة:

القراءتان في قوله تعالى: [ùX ‘ù] r ÿè Ýÿq Xš rÿ Å‰#A Î’ $ÿ sÆÿ](٤)، نسب واحدة وترك اثنتين.

والقراءتان في قوله تعالى: [d»‹# ƒÿP ÿ ƒZÜÿ qb]، وقوله تعالى: [ƒÿP ÿ ?ôÎ 7ÿ
Rÿ $ÿ Zÿ ÿ $ <© æÿ$](٥).

والقراءتان في قوله تعالى: [Bÿ ô ã ‹# Éÿ ƒÿB Í¥](٦).

ب - يحرص على إتمام الأبيات التي اكتفى الزمخشري بصدورها أو أعجازها.

ومن أمثلة ذلك:

قال العلوي: « فأما البيت الذي أنشده فهو لامرئ القيس، وتمامه:

.... بمنجَـــردٍ قَيدِ الأوابد هيكلِ »(٧).

---

(١) ينظر: النص المحقق (٣٦٤).

(٢) ينظر: النص المحقق (٤٠٤).

(٣) ينظر: النص المحقق (٥٩٣).

(٤) ينظر: النص المحقق (٢٢١).

(٥) ينظر: النص المحقق (٥٣٥).

(٦) ينظر: النص المحقق (٥٣٦).

(٧) النص المحقق (٥٥).

وقال: « وصدرُه:

لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلا ما تَخَوَّنَهُ داعٍ.........................»[١].

ت- يذكــر موطن الشاهد من البيت إذا خفي، وإلا قال إنه ظاهرٌ لا يحتاج إلى بــيان، وربمــا قال ذلك، ثُم بيَّن موطن الشاهد تأكيداً. ومن أمثلة ذلك قوله: «ومنه قول الفرزدق:

وعاهدْتُ ربِّي أشتمُ الدَّهرَ مُسلماً ولا خَــارجاً من فِيَّ زُورُ كلامِ

.....وأمّــا موضع الشاهد منه فإنَّما أورده شاهداً على أنّ (خارجاً) صفةٌ في موضع المصدر، ويكون معنى (خارجاً) أي: خروجاً»[٢].

وقال: « فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة بنا إلى شرحهما»[٣].

ث- يذكــر إعراب الكلمات التي لا يظهر إعرابها، وإن ظهر قال إن الإعراب ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيان كما في المثال السابق. وربما قال ذلك وأعرب. مثلُ قولِه: «أما إعرابُه فهو ظاهر، وفــتح المــيم في (ذُمَّ المنازلَ) إنما كان من أجل التخفيف كما سنقرره من بعد. و(الأيامِ): مجرورة على الصفة لــ(أولاء). و(بعد): منصوب على الظرفية»[٤].

وقولِــه:« أمــا إعرابُه فهو ظاهر. قوله: (لا تَخونَني): جملةٌ منفية في موضع نصب على الحــال مــن الضمير في (عاهدتني). (نكن):هو مجزومٌ بالشرط، والتقدير فيه: فإن عاهدتني غيرَ خائنٍ لي نكُن مِثلَ مَنْ....»[٥].

ج - على الرغم من أن العلوي لم يُلزم نفسه في مقدمته بذكر قائل البيت كما مر، إلا أنه حرص على ذلك، فقد نسب بيت الأعشى:

وَقَــد أُسَلِّيْ الهــَمَّ حينَ اعْتَرَى بِجَــسْرَةٍ دَوْسَــــرَةٍ عــاقِرِ

والزمخشري لم ينسبه. بل إنه كان يحقق في النسبة، كقوله:

---

(١) النص المحقق (٣٤٤).

(٢) النص المحقق (١٩).

(٣) النص المحقق (٣٥).

(٤) النص المحقق (٦٣١).

(٥) النص المحقق (٦٨٧).

« قال الأخطل:

وإِنّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤهم هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خالد

.....وهذا البيت نسبه الخوارزمي إلى الأخطل، ونسبه الجوهري إلى الأشهب بن رُمَيلة»[١].

ح- حَدَث عند العلوي بعض الخطأ في رواية الأبيات ونسبتها إلى قائليها. مثل:

قوله: « فأما ما رواه سيبويه:

أَرِيْحُوا البِلادَ مِنكُمُ وَ دَبِيبكُمْ بِأَولادِكُمْ مِثْلَ الإماءِ الوَلائِدِ»[٢].

وسيبويه لم يروِ هذا البيت، ومصدر الوهم عند الشارح اللبس الحاصل من اعتماده على (الغرة المخفية)، كما سيرد في موضعه من التحقيق.

وكذا نسبته هذا البيت للخنساء:

يَبْدُو وتُضمِرُه البِلادُ كأنَّهُ سَيفٌ على عَلَمٍ يُسَلُّ ويُغْمَدُ [٣]

والصحيح أنه للطرماح.

ومثله رواية الشارح: (إنما يَعرفُ الفَضْلَ لِذِي الفضلِ ذووه)[٤]. وقد جعله الشارح بهذه الرواية نثراً، وهو بيت كما سيأتي بيانه في موضعه من التحقيق.

وكذا روايته:

وما ألفَيْتِني حِلْمي مُضاعاً رُويدَكِ إنّ أمْرِكِ لن يُطاعا[٥]

فقد لفّق بين الشطرين.

أ- يحصل عند العلوي تداخلٌ في الحديث عن إعراب البيت وشاهده وبيان معناه، أو الحديث عن بيتين. فيُورد الشاهد في أثناء الإعراب، أو الإعراب في أثناء بيان المعنى. نحو قوله: «قوله: (لا تَخونَني): جملةٌ منفية في موضع نصب على الحال من الضمير في (عاهدتني). (نكن):هو مجزومٌ بالشرط، والتقدير فيه: فإن عاهدتني غيرَ خائنٍ لي نكُن مِثلَ مَنْ.

---

(١) النص المحقق (٦٥٠).

(٢) النص المحقق (٥٢٥).

(٣) ينظر: النص المحقق (٥٥١).

(٤) ينظر: النص المحقق (٤٠٨).

(٥) ينظر: النص المحقق (٥٠٧).

وأمّـــا موضعُ الشاهد منه فإنما أورده شاهداً على جواز الحمل على المعنى في التثنية؛ لأنها محتمِلةٌ للتثنية كما هي محتمِلةٌ للجمع.

وقوله: (يا ذِئبُ): اعتراضٌ بين الصِّلة والموصول»[١]. فجعل الشاهد في أثناء الإعراب.

وكمـــا جعل الحديث متداخلاً عن بيتي ذي الرمة ولبيد، فأدخل الحديث عن بيت لبيد في أثناء الحديث عن بيت ذي الرمة[٢].

٥- اهتمامُه بالتقسيم والتنظيم:

حَرِصَ العلويُّ على الترتيب والتنظيم والتقسيم في شرحه، ومن مظاهر ذلك:

أ- أنه حَرِصَ على ذِكر خلاصة تقسيم مسائل الفصول والأبواب قبل استرساله في الشـــرح، حـــتى تكـــون حدودُ الموضوع حاضرةً في ذهن المتلقي قبل البدء، وهذا لا يكاد يتخلف في كل فصل وباب، وهو ظاهرٌ في صدر كل باب.

كمـــا أنه حرص على تقسيم المسألة النحوية ذاتها في أثناء الشرح، حتى تظهر حدودها وتتضح للقارئ، فهو يقول: « نعم قد يَعرِضُ الحالُ من النكرة، ولها في ذلك مرتبتان:

فالمرتبة الأولى: أن تكون متقدمة على صاحبها، وفيها مع التقدم وجهان:....

المرتبة الثانية: أن تكون الحال متأخرة عن صاحبها، وفيها وجهان:.... »[٣].

ب- أنـــه حـــرص عـــلى إيـــراد كل مسألة في موضعها، ويُعلِّل لورودها عنده في موضعها، وإن تكررت أحال إلى الموضع السابق، وهذه سِمةٌ ظاهرةٌ في شرح العلوي.

ومن أمثلتها قولُه: «فهذه المسائل واردة في تعريف الأعداد، أوردناها هاهنا لَمَّا ذكرنا تعريف الأعداد المضافة، وكان أحقّ المواضع بإيرادها هذا الموضع لأجل المطابقة»[٤].

---

(١) النص المحقق (٦٨٧).

(٢) ينظر: النص المحقق (٣٤٥).

(٣) النص المحقق (٣٤).

(٤) النص المحقق (٢٧٤).

وقولُـــه: «فأمّا واو المفعول معه فقد قدّمنا ذكرها، وذكرنا ما عندنا فيها فلا وجه لإعادته»(١).

وقولُه:« وقد قدَّمنا خِلافَ الناسِ في وزن الفعل وذكرنا مذهبَ عيسى بنِ عمر وأفسدنا كلامَه حيثُ زعمَ أنَّ المعتبر في ترك الصرف وزنُ الفِعلِ مُطلقاً، وقدْ مَرَّ فلا وجه لإعادته »(٢).

ت- كـــان يحـــرص على بيان أسرار الترتيب عند الزمخشري، وكان يحمد لَه منهجه، إذ يقول كما سبق إيراده في منهج العلوي في المحصل: (وهو ترتيبٌ بديعٌ حَسَنٌ....). والتمس أسباب إيراده بعض المسائل في موضعها، فقال في الاستثناء بـــ(لا سيّما): «والذي حسَّن من إيراده في باب الاســـتثناء هـــو أنّـــه لمّا كان بين الأوّل والثاني مخالفةٌ من حيث ثبوتُ الزيادة للثاني في الحكم دون الأوّل، كما أنّ بين المستثنى والمستثنى منه نوعاً من المخالفة؛ فلهذا ساغ إيرادها هاهنا»(٣).

وقـــال العلوي: « اعلم أنّ الشَّيخَ قد صدَّر الفَصْلَ بذكر المشابهة بينها وبين غيرها. والوجـــه في ذلـــك هـــو أنه لما فرغ من الكلام في المفعولات الحقيقية، وطال الكلام فيها، وانسحبت ذيوله، أراد أن ينبِّه على المفاعيل المُشْبِهة، والحالُ هو أوَّلُها»(٤).

وقال: « أَجْمَلَ الشيخُ ذكرَ هذه الأسماءِ هاهنا؛ لأنّه سيُفصِّل من بعد ما كان مفتقراً إلى التفصيل منها »(٥).

كمـــا نـــراه ينتقده إذا لم يجد وجهاً لإيراد المسألة في غير موضعها. فيقول: « وأما البيت الذي أنشده:

وهَيَّجَ الحَيَّ مِن دارٍ فَظَلَّ لَهُم يومٌ كَـــثيرٌ تَنـــاديهِ وحَيَّهَلُهْ

.... وأما موضعُ الشاهد منه فلا وجه لإيراده هاهنا شاهداً على شيء،....فإذن لا وجهَ هاهنا لإيراده، ولا أدري ما عُذرُ الشيخ في إنشاده في هذا الموضع، والحال ما ذكرناه»(٦).

---

(١) النص المحقق (٦١).

(٢) النص المحقق (٤٨٨).

(٣) النص المحقق (١٢٤).

(٤) النص المحقق (٢).

(٥) النص المحقق (٢٩٨).

(٦) النص المحقق (٧٤١).

ث- كـــان يســـلك الإيجـــاز في موطنه، والإطناب في موطنه، وينبه على ذلك، فـــيقول في مســـائل في باب الحال:« ونحن نوردها واحدةً واحدةً، ونشير فيها إلى كلامٍ ملخَّصٍ وجيزٍ »(١).

ويقـــول: «وكلّه ممّا لا إشكال فيه ولا وجه لتطويل الكلام فيه، وأنا أوثر الإيجازَ في غير مظان الحاجة، وأدَّخرُ التفصيلَ لمظان الحاجة»(٢).

ويقـــول: «والمجـــاز أقســـامٌ كثيرة، منها ما يختص المفردَ، ومنها ما يختص المُركَّبَ، واستقصاؤها يخرجنا عن مقصد الكتاب الذي تَصَدَّينا لبيانه»(٣).

ويقـــول: «وحقيقة الاستعارة جاريةٌ بغير أداة التشبيه، وحقيقة التشبيه جاريةٌ بأداة التشبيه كما مثلناه، وكلُّه من أودية المجاز الرشيقةِ. وهذا التقريرُ يختص علومَ البيان»(٤).

٦- إكثارُه من التعليل:

كـــان لتأثر العلوي بأصول الجدل والمناظرة أثرٌ في اهتمامه بالتعليل في معظم مسائله واختياراته؛ حتى يكون تلقيها أمكنَ وأوقعَ في النفس. ومن أمثلة ذلك:

قولُه في موقع الضمير في (الضاربك): «والحقُّ عندنا في هذه المسألة هو تجويز الأمرين واحتمالُهما كما قاله ابن الحاجب وأشار إليه.

فإن كلّ واحد منهما لا غبار عليه، وبيانه من وجهين:...... »(٥).

وقوـــله في ألقـــاب الإعراب والبناء: «والمختارُ عندنا ما ذهب إليه علماءُ البصريين لأمرين»(٦).

وظهـــر جلياً من خلال الإجابة على الاعتراضات المفترضة، فيصدرها بقوله: (لأنّا نقول). وسبق التمثيل لذلك في منهج العلوي في الترجيح.

---

(١) النص المحقق (٢٣).

(٢) النص المحقق (٣٦).

(٣) النص المحقق (٣٧٠).

(٤) النص المحقق (٤٥٢).

(٥) النص المحقق (٢٨٣).

(٦) النص المحقق (٥٣٢).

٧- اهتمامُه بالبلاغة في الشرح:

يُعـــدّ العلوي من أشهر علماء البلاغة المحققين، وكتابه (الطراز) يشهد بذلك. أمّا في شرحه للمفصل فقد تجلّى اهتمامه بالبلاغة من خلال أربعة أمور، هي:

أ- ذكـــر المباحـــث والمصـــطلحات البلاغية، كما في حديثه عن التشبيه[١]، وعن الاستعارة[٢]، وعن الإنصاف[٣]، وعن المجاز[٤]، وعن الكناية[٥].

ب- الإفـــادة مـــن المصادر البلاغية. ومن أهمها: (دلائل الإعجاز)، وقد سبق ذكر ذلك في مصادره البلاغية.

ت- الإشارة إلى المصادر البلاغية.

قـــال العلوي: «والمجاز أقسامٌ كثيرة، منها ما يختص المفردَ، ومنها ما يختص المُركَّبَ، واستقصاؤها يُخرجـــنا عن مقصد الكتاب الذي تَصَدَّينا لبيانه وإنْ نفّس الله لنا في المهلة فالنيةُ صادقةٌ في تأليف كتابٍ في عـــلم البـــيان يُطْلِـــع على عِلم حقائق الإعجاز للقرآن، أوردنا فيه من النكت الغريبة والأسرار البديعة العجيـــبة ما يكون شفاءَ كلِّ عِلَّة وبِلالَ كلِّ غلَّة بمعونة الله تعالى، ويكون فيه تنبيهٌ على الأسرار القرآنية وتقريرٌ للدقائق البيانية»[٦]. والمقصود كتابُه: (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز).

ث- تمثله للبلاغة في عباراته.

ويظهر ذلك جلياً في قوله: «وهذا الكلام ليس بمُقنعٍ، ولا يوجد فيه شفاءُ العَليل، فإن كان غرضـــه بهذا السياق الوحشي والعبارة النكدة ما أسلفناه فهو مستقيم على مرارةِ مذاقه وخشونة سياقه، وإن كان غرضه شيئاً آخر فهو عن عِلم الإعراب بمَعزل، وعن اصطلاحات النحاة على مســـافات ومـــراحل، وربّما يروق الناظرَ كلامُه حين يَقْرعُ مسامعَه حتى إذا عرك أديمَه وميَّز صحيحَه وسقيمه انكشف عن غير طائل وآل لَمَعانُه إلى غير حاصل:

(١) ينظر: النص المحقق (١٦٩).

(٢) ينظر: النص المحقق (٤٥٢).

(٣) ينظر: النص المحقق (٣٠٨).

(٤) ينظر: النص المحقق (٣٦٩).

(٥) ينظر: النص المحقق (٥٥٤).

(٦) النص المحقق (٣٧٠).

إذا صُورةٌ راقَتْكَ فاخبُر فَرُبَّما أَمَرَّ مذاقُ العودِ والعودُ أخضرُ»[١].

وقوله: «واعلم أنَّ هذا الكلامَ لَه في ظاهره رَواء وليس لَه في حقيقته قَرار ولا استواء»[٢].

وقوله: «ولكن أمّا إذا أردت البلاغة بكمالها والفصاحة بحذافيرها لم تُغيِّره عن حالته التي هو عليها؛ ولهذا تراهم لا يستعملون هذه الأشياءَ إلاّ حيث يتهالكون في الوصف بتلك المعاني»[٣].

٨- أسلوبه:

يتمثَّل أسلوب العلوي في السمات الآتية:

أ- اصطبغ أسلوب العلوي بالبيان في كثيرٍ من عباراته، كما أشرت إليه في اهتمامه بالبلاغة.

ب- ثَمَّـــةَ بعضُ الألفاظ الغريبة في عبارات العلوي، وإن كانت كتب النحو ليست مـــيداناً لغريب الألفاظ ووحشيِّها، لكنها جاءت في معرض تعليقه على بعض الآراء. ومنها قوله: «وهذا الذي قاله منقوضٌ بالطِّمِّ والرِّمِّ»[٤].

وقوله:« فلأنّ أحداً ممن شدا طَرَفاً مِن علم الإعراب....»[٥].

وقوله في الردّ على الخوارزمي: « فما وقع عليه، وصَأْصَأَ »[٦].

وقوله: « حتى إذا عَرَكَ أديمَه.... »[٧].

ت- ظهـــرت بعضُ الأخطاء النحوية والأسلوبية في شرح العلوي، التي مردُّها إلى الســـهو لا الجهـــل، إذْ إنّ مثـــلها لا يصح من مبتدئٍ في العربية، فكيف بمَن هو علَمٌ من أعلامها؟ على أنّ نسبة أكثرها للناسخ لا تَبعُد. ومنها:

---

(١) النص المحقق (٢٥٦).

(٢) النص المحقق (٢٧٩).

(٣) النص المحقق (٤٥٤).

(٤) النص المحقق (٤٤٣).

(٥) النص المحقق (٦٠).

(٦) النص المحقق (٢٥٥).

(٧) النص المحقق (٢٥٦).

قولُــه: «وهو أنْ يكون قولُه: (لا أشتم)، وقوله:(ولا خارجاً) صفتان على حالهما، منصوبتان»[١]. فرفع (صفتان) و(منصوبتان).

وقولُــه: «فأقصـــى مـــا في الباب أن تكون هذه الحالُ صاحبُها محذوفاً»[٢]. فنصب (محذوفاً).

وقولُــه: « فــلهذا تقول: (عندي قنطاراً أعسالاً وأمتار ثوباً)»[٣]. فنصب (قنطاراً) وأفرد (ثوباً).

وقولُــه: « وحَمَل (لدى) على (على) بجامع افتقارِهما إلى الفعل كلاهما »[٤]. فرفع التوكيد (كلاهما).

وقولُــه:«الإشكال الثالث قولهم:(عينُ الشيء ونفسه) فإنّ هذين اسمين وضعا»[٥]. فنصب (اسمين).

ث- اضطراب السياق في بعض الجمل:

كقوله:« لا يقال: فكيف ساغ لكم هاهنا جعلُ الرَّجل صفةً هاهنا»[٦]. فكرَّر (هاهنا).

وكقوله: « فهاتان الصورتان هما وإن كانا غير مشتقين»[٧].

وكقوله: « ونعني بالمشاكلة: هي المشابهة الصورية »[٨].

وكقوله: « وحجته على ما زعمه هو أنه »[٩].

---

(١) النص المحقق (٢٠).

(٢) النص المحقق (٥٩).

(٣) النص المحقق (٧٥).

(٤) النص المحقق (٣١٧).

(٥) النص المحقق (٣٣٢).

(٦) النص المحقق (٤٤٢).

(٧) النص المحقق (٤٥٠).

(٨) النص المحقق (٥٣٤).

(٩) النص المحقق (٥٦٨).

وكقوله: « الضرب الرابع: الإخبار عن التوابع، وهي بالإضافة إلى الإخبار عنها على نوعين: أحدهما: يمتنع فيها الإخبار، وهذا نحو: الصفة، والتأكيد، وعطف البيان »[١].

فقولُه (نحو) لا يصح؛ لأن المقام مقام حصر لا تمثيل.

ومثل هذه الهفوات لايُمكن التنقص بها على العلوي الإمام العَلَم، بل هي من طبائع البشر الذين أبى الله - عز وجل- لهم الكمال. وسببُ مثل هذه الهفوات عند العلوي أنّه لم يُـــراجع كتبه، فمصنفاتُه على طولها وسَعَتها لم تُسوَّد منها مسوَّدةٌ، كما قال حفيده عبد الله بن الهادي في سيرته[٢]. وقد ذكر ذلك د. عبد المحسن العسكر في تحقيقه للطراز[٣].

ج- التسامح والتوسّع في الألفاظ والعبارات:

وردت بعض الألفاظ والعبارات عند العلوي التي يظهر فيها التوسُّع، فالمقصود على الصحيح خلاف ظاهرها، لكن المراد منها ظاهر، فلا يمكن وصفها بالخطأ، لكنها مما يتوسع فيه النحويون. ومن ذلك:

يقـــول في تعـــريف الحال: « التعريف الثاني: ذكره الموصلي، وحاصل ما قاله»[٤]. والمذكـــور نصُّ ما قاله، وتكرر ذلك في مواضع منها سياقه لتعريف ابن الحاجب للتمييز[٥]، ولقول الخوارزمي في الفرق بين المقتضِي والمؤثِّر[٦].

ويقـــول: « وفي البيت الذي أنشده شذوذ من وجهين: أحدهما: أنّه وصَف (كلّ)، والقياس أن يكون الوصف موجهاً إلى مضافه»[٧]. وهو يعني (إلى المضاف إليه).

ويقول في بيان ما يوصَف به العَلَم: « أولها: المعرَّفُ باللام»[٨]. والمقصود: بالألف واللام.

---

(١) النص المحقق (٦٦٥).

(٢) ينظر: سيرة الإمام يحيى، (مكتبة الوجيه)(٥/أ).

(٣) ينظر: الطراز (الدراسة) (٥١/١).

(٤) النص المحقق (٧).

(٥) ينظر: النص المحقق (٧٠).

(٦) ينظر: النص المحقق (٢٥٤).

(٧) النص المحقق (١٤٣).

(٨) النص المحقق (٤٧٢).

ح- تأثره بالمنطق وعلم الكلام:

يتميز أئمة الزيدية بالاهتمام بالمنطق وأصول الجدل تأثراً بالمعتزلة المتكلِّمين. وقد انطبع ذلك في أسلوب العلوي. ومن أمثلة ذلك:

قال العلوي في شرائط الحال: « الشرط الرابع: أن تكون نكرة؛ وإنّما وجب اعتبار هذا الشرط لأمرين:

أمّا أولاً: فلأنّ المقصود من الحال حاصلٌ بتنكيرها، وهوبيان هيئة الفاعل والمفعول، فدخول التعريف فيها يكون فصلاً لافائدة فيه»[١]. والفَصل من المصطلحات المنطقية في الحدود.

ويقول في معرِض ردِّه على الخوارزمي: «فأما إطلاق المسألة من غير إبانة لعلتها فإنما هو دَأَبُ العجزة، ومن لا عهد لَه بأدب المناظرة ورسوم الجدل»[٢].

ويقول في رده على الخوارزمي: « والكلامُ على تلفيقه هذا يكون من حيث المطالبةُ، والمعارضةُ، والتحقيقُ، والمناقضةُ، فهذه وجوهٌ أربعةٌ:

الوجه الأول: من حيث المطالبة.....»[٣].

ويقول في رده على الخوارزمي:« واعلم أنّ الشيخ ليس يجري في أكثر حدوده على منهاج كلام المتكلمين في الصَّون عن الاعتراضات»[٤].

خ- التأثر بالأسلوب القرآني:

لا يظهر التأثر في كتابه هذا؛ لأنّ كتب النحو تتقارب عباراتها، لكن مَرّت بعض الأمثلة، منها:

قولُه: « فإنّه يجد فيه إعصاراً فيه نارٌ»[٥].

وقولُه: « وبناه على شفا جرفٍ هارٍ فانهار»[٦].

(١) النص المحقق (١٠).

(٢) النص المحقق (٢٧٩).

(٣) النص المحقق (٢٩١).

(٤) النص المحقق (٤٤٣).

(٥) النص المحقق (٢٣٢).

(٦) النص المحقق (٢٩٠).

الفصل الرابع: موقفُ العلويّ من النحويين، واتجاهُه النَّحْوي

١- موقفه من البصريين:

نـــصّ العلوي على رأي البصريين أو جمهورِهم في خمسٍ وستين مسألةً، وافقهم في أربـــعٍ وأربعـــين منها، وخالفهم في خمس عشرة، ولم يرجّح في ست. والمسائلُ ظاهرةٌ في مواضعَ كثيرةٍ من النص المحقَّق.

ومن أهم ما يُلحظ في موقف العلوي من البصريين أمران:

الأول: أنّ العلوي حين ينسب المذهب للبصريين يُمثِّل بأفرادٍ منهم دون تحقُّقٍ من صحة النسبة إلى هؤلاء العلماء الأفراد. مثل قوله: « والذي عليه أهل التحقيق[١] من جماهير البصـــريين كالخليل وسيبويه والمازني والمبرد، واختاره الزمخشري ونصره ابن الحاجب وغيرُه مـــن المـــتأخرين: أنّ الحـــال إنما كانت منصوبةً لأجل مشابهتها للمفعول به »[٢]. ولم أجد نصوصاً في المسألة للخليل وسيبويه والمازني والمبرد. ومثلها جلُّ الآراء المنسوبة لهؤلاء الأفراد، وقـــد يـــنص سيبويه على المسألة وربما نسب للخليل، كما أن المبرد قد ينص على المسألة وينسبها للمازني، لكنّ منهج العلوي في تعميم النسبة لأفراد المذهب لا يتخلّف بذلك؛ لأنه لم يتتبع رأي أولئك العلماء.

الثاني: أن العلوي توسّع وتسامح كثيراً في مصطلح البصريين، فألحق بهم متأخري الـــنحويين الذيـــن جـــروا عـــلى غالب آرائهم. ومن أمثلة ذلك: جعله السيرافي[٣]، وابن بَـــرهان[٤]، والأنـــباري[٥]، وأبا البقاء العكبري[٦] من البصريين. ولا يعني ذلك أن العلويَّ يَعُدُّهم كذلك، بل هو تسامحٌ في العبارة بدليل تصريحه بالتفريق بين البصريين والمتأخرين في

(١) يُنظر: الإيضاح العضدي(٢٢٠)، واللمع(١١٦)، والمقتصد في شرح الإيضاح(٢٧٢/١).

(٢) النص المحقق (٢، ٣).

(٣) ينظر: النص المحقق (١٣١ ، ٥٠٥ ، ٧٠٧).

(٤) ينظر: النص المحقق (٢٤٠).

(٥) ينظر: النص المحقق (٦١٤).

(٦) ينظر: النص المحقق (٢٤٠).

النص السابق، وفي قوله: « فالذي استقرّ عليه رأي البصريين كالخليل وسيبويه والأخفش وغيرِهم من المتقدمين، والسيرافي والمازني والجرجاني وابن جني وغيرِهم من المتأخرين»(١). وقد جرى العلويُّ على توسُّعه في كتبه الأخرى فجعل الخوارزميَّ من البصريين في المنهاج الجلي(٢).

٢- موقفه من الكوفيين:

نصّ العلويُّ على رأي الكوفيين أو جمهورِهم في اثنتين وخمسين مسألةً، وافقهم في عشرٍ منها، وخالفهم في سبعٍ وثلاثين، ولم يرجّح في خمس. وهذه المسائلُ ظاهرةٌ في مواضع شتى من النص المحقَّق. وأهم ما يُلحظ في موقفه من الكوفيين:

- أنّه يُعَمِّمُ نسبةَ الرأي للكوفيين على أفراد مذهبهم، وخاصةً الكسائي والفراء، فهو يقول: « وزعم الكسائيُّ، والفراء، وغيرُهما من نحاة الكوفة أنّ العطف على المضمر من غير إعادة الجار جائزٌ»(٣). مع أن الظاهر من مذهب الكسائي والفراء غير ذلك، كما سيرد في موضعه من التحقيق. وقد تكرّر ذلك كثيراً حتى كاد أن يكون في كل رأي منسوب للكوفيين.

وقد سها العلوي فجعل الزجاج من الكوفيين(٤)، ثم عاد وجعله من البصريين(٥)، وهو ممن لا يُنسب إلى المذهبين لتأخره عنهما، لكنه يعد من متابعي البصريين.

٣- موقفه من علماء آخرين:

تميز موقف العلوي من العلماء في المفصّل بمَيزتين ظاهرتين:

الأولى: استقلاله في الرأي.

والثانية: غِلظته في عبارته عند الرد على المخالف، ولو كان الزمخشري.

وسيتضح ذلك من خلال ما سيأتي.

وسأقتصر على أربعةٍ من العلماء ظهر موقف العلوي منهم جلياً، وهم:

---

(١) النص المحقق (٥٣١).

(٢) ينظر: المنهاج(١/١٧أ).

(٣) النص المحقق (٥٢٤).

(٤) ينظر: النص المحقق (١٥٣).

(٥) ينظر: النص المحقق (١٨٤).

سيبويه، والزمخشري، والخوارزمي، وابن الحاجب.

- **موقف العلوي من سيبويه:**

مـــرّ في مصادر العلوي من الكتب أنّ العلوي ذكر سيبويه في تسعٍ وسبعين مسألةً. وقد كانت مسائل الخلاف منها ثلاثٌ وخمسون، رجّح رأيه في سبعٍ وأربعين مسألة، وخالفه في ثـــلاثَ عشـــرةَ. وسائرُ المسائل غيرُ خلافية، وهي تسعَ عشرةَ، ساق فيها العلويُّ رأي سيبويه من غير ترجيح.

من هذا يتبيّن أن العلويُّ متابعٌ لسيبويه في معظم آرائه، بل إنه قد اتخذ رأيه مرجِّحاً في بعض المسائل فقال: «والحقُّ عندنا في هذه المسألة ما قاله البصريون، وعهدتُنا في ذلك ما قاله سيبويه وهو أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لو كان جائزاً لوقع....»[١].

عـــلى أن آراء العلوي في هذه المسائل تميّزت باستقلالها، فلا يُرى فيها تبعيّةٌ مطلقةٌ لسيبويه من غير تحقيق، ومخالفةُ العلوي لَه في ثلاثَ عشرةَ مسألةً دليلٌ على ذلك، بل إنه مع ذلك قد يُعبِّر بما يُظهر استقلالَه وتحقيقَه وإنْ غَضَّ من آراء سيبويه، فهو يقول في مذهبه في الأسمـــاء الســـتة:«فهذه غايةُ ما يُحمل عليه كلامُ سيبويه على هونِه وانحرافه عن المقصد الإعرابي»[٢].

- **موقف العلوي من الزمخشري:**

تعدّدت ألقاب الزمخشري عند العلوي في شرحه هذا، فمرة يلقبّه بـــ(الشيخ)، ومرة بـــ(الزمخشري)، ومرة بـــ(صاحب الكتاب). ولكلِّ لَقبٍ مَواطنُه.

فلقَـــبُ (الشيخ) مواطنُه حديثُ العلويِّ عن آراء الزمخشري في المفصَّل. وتكرَّر هذا اللقبُ في النص المحقق ثلاثَمئةٍ واثنتي عشرةَ مرة.

ولقَبُ (الزمخشري) مواطنُه حديثُ العلوي في الخلاف النحوي الذي لا يرتبط بآراء الزمخشـــري في المفصل، كذكره الزمخشريَّ في سياق جمهور البصريين أو جمهور النحويين،

---

(١) النص المحقق (٣٦٤).

(٢) النص المحقق (٣٩٨).

فحديــثُه عنه في هذه المواطن كحديثه عن أي عَلَمٍ من النحويين. وقد تكرّر هذا اللقبُ في النص المحقق مئةً وأربعاً وستّين مرةً.

ولقَـــبُ (صاحب الكتاب) محصور في مبتدأ سياقه لنصوص المفصل. وقد تكرر في النص المحقق اثنتين وتسعين مرة.

ويتضح موقف العلوي من الزمخشري في آرائه النحوية من خلال ثلاثة أمور:

الأول: موافقاته:

وافق العلويُّ الزمخشريَّ في جلِّ آرائه، ولا نستطيع إخفاء المواءمة والمقاربة في المعــتقد بين الزيدية والمعتزلة مهما حاولنا تجريد الآراء العلمية من التأثُّرات الخاصة، وتلــك المُقاربة هي التي أنالت الزمخشري منزلةً رفيعة عند العلوي؛ لذا أغلظ العلويُّ القولَ للخوارزمي وابن الحاجب عند اعتراضهم للزمخشري.

وقد تجلت موافقة العلوي للزمخشري في ثلاث صور:

أ- الموافقـــة الصـــريحة، كقوله في إعراب (قادرين) حالاً: «والحقُّ ما قاله الزمخشري»(١). وقوله في (لا أبا لك): «والحقّ في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه وجمـــاهير النحاة، وارتضاه الشيخ»(٢). وقال في أسماء الأفعال: «والحقُّ عندنا أنها موضوعةٌ لما ذكره الشيخ، وهو أنها موضوعةٌ بإزاء الأوامر والأخبار سواء كانت مضارعة أو ماضية»(٣).

ب- اعتذاره للزمخشري، كقوله: « واعلم أنّ ظاهر كلام الشيخ هاهنا، أنّ المرفوع في (كــان) و(إنَّ) مشـــبَّهٌ بالفاعل، وأنّ المنصوب فيهما مشبَّه بالمفعول، وهذا كالمناقض لما ذكره في المرفوعات....وفيه اعتذاران: »(٤).

---

(١) النص المحقق (٦٦).

(٢) النص المحقق (٢٠١).

(٣) النص المحقق (٧١٣).

(٤) النص المحقق (١٧٠).

وقـــال في قول الزمخشري: (ويجوز رفعه إذا كُرر): « تنبيه: اعلم أنّ التكريرَ حقيقته إعادةُ لفظ الأوّل، وهذا إنما يكون في (لا)، فأمّا المنفي فليس فيه تكرير فيما ذكـــره وإنما يكون في التأكيد حيث قال: (لا) فإطلاق لفظ التكرير تسامح منه في ذلـــك. والتحقـــيق ما ذكرناه، ومعذرته في ذلك هو أن تَكرُّر (لا) لما كان تكريراً محققـــاً، وكان منفيها ملازماً لها، فلا جرم أطلق الشيخ لفظ التكرير عليه باعتبارها تسامحاً»[١].

ت- الدفاع عنه: يقول العلوي: « وزعم الخوارزمي أنّ كلام الشيخ هاهنا فيه نظرٌ....وهذا الذي ذكره وعظَّم فيه القضيَّة تطويلٌ ليس وراءه كثيرُ فائدة ولا تحصيل، فإنّ كلام الشيخ هاهنا لا غبار عليه، وفيه نهاية الوضوح، فإنّ الشيخ لم يتعرض إلاّ لموضع الشبهة في نصب (عمرو)، ولم يَرِد مثالاً لأصل المسألة، حتى يَرُدَّ علـــيه ما ذَكَر، وإنّما وَرَد دفعاً للوهم الذي قرَّرناه. وكيف يُظنُّ بالشيخ أنّه لم يفـــرِّق بين قولنا:(تركوني إلاّ عمراً) وبين قولنا:(ما أتاني إلاّ زيد)؟ ومثل هذا لا يخفى على من لَه أدنى ذوق من علم الإعراب، فضلاً عمن حاز الكِياسَة بأسرها، وأحـــاط بدقائق العربية وتفاصيلها. فإذن ما ذكره الخوارزمي اعتراضٌ قريب لا فـــائدة فيه، ولا ثمرة تحته، ولقد كان لَه مندوحةٌ وسَعةٌ عن إيراد هذا الاحتمال الركيك»[٢].

ويقول: « وزعم ابن الحاجب أنّ كلام الشيخ هاهنا غير مستقيم؛ فإنّ الأفضلية هاهنا مـــأخوذة مـــن نفس (خير) ألا ترى أنّك لو قلت: (زيدٌ خيرٌ من جميعهم) كان هذا المعنى حاصـــلاً، وليس فيه (إلا). وهذا فاسدٌ؛ فإنّه ليس الغرض إثبات الأفضلية لـــ(زيد) مطلقاً، وإنما الغرضُ من هذا الكلامِ إثباتُ الأفضلية على جهة الحصر بإثباتها لَه ونفيها عمن سواه، وهـــذا لا يكون إلاّ بواسطة (إلاّ). فظهر بما قلناه ضعف كلام ابن الحاجب، وسداد كلام الشيخ. وبالله التوفيق»[٣].

---

(١) النص المحقق (٢٢٧).

(٢) النص المحقق (١٥٦).

(٣) النص المحقق (١٦١).

الثاني: اعتراضاته:

على الرُّغْم من مُوافقة العلوي للزمخشري في جُلِّ آرائه إلا أنّ تَمَيُّزَ العلويِّ بالاجتهاد والتحقيق جعله يعترض بعض آرائه، وكانت جل اعتراضاته في الحدود. يقول العلويُّ: « واعلم أنّ الشيخ ليس يجري في أكثر حدوده على منهاج كلام المتكلمين في الصَّون عن الاعتراضات، وإنما غرضُه رَسمٌ يُؤْنِسُ الناظر»[١].

ويقول بعد ذكره تعريفَ الزمخشري للحال المؤكِّدة: «وهذا التعريفُ فاسدٌ، وبيانُه من أوجهٍ ثلاثة:.....»[٢].

ويعترض لَه في غير الحدودِ قليلاً، كقوله:«وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر، وتُقرأ: [مَا هَـٰذَا بَشَرٌ] بالرفع، قال الشيخ: (إلا من دَرَى كيف هي في المصحف). وهذا غيرُ مستقيم....»[٣].

الثالث: استدراكاته:

مما يُظهر اجتهاد العلوي وسَعة علمه استدراكاته على الزمخشري، ومرَّ ذكر ذلك في منهج العلوي في المحصل، في طريقته في الشرح.

ومنها استدراكه عليه في مواقع انفصال الضمير [٤].

وفي أقسام (أيّ)[٥].

وفي تصريفات (هلمّ)[٦].

وفي صُوَر (صه)[٧].

---

(١) النص المحقق (٤٤٣).

(٢) النص المحقق (٣٧).

(٣) النص المحقق (٢٣٤).

(٤) ينظر: النص المحق(٥٧٥).

(٥) ينظر: النص المحقق (٦٩٩).

(٦) ينظر: النص المحقق (٧٣٤).

(٧) ينظر: النص المحقق (٧٧١).

- **موقف العلوي من الخوارزمي:**

كـــان شرح الخوارزميّ للمفصل من أهم مصادر العلوي في شرحه، وقد صرّح في مقدمته بذلك، وذكر تقويماً موجزاً لشرح الخوارزمي، فذكر الفائدة فيه، والآفة فيه، فقال إن الفـــائدة فـــيه تتبعُ ألفاظ المفصل بالشرحِ والإيضاح والضبط، وتفسيرُ المشكل من الأبيات، وتتـــبعُ مقاصـــد الزمخشري. وذكر أنّ الآفة فيه الخروجُ عن تعليلات النحاة ومصطلحاتهم، والـــتعويلُ على أمورٍ سمح بها خاطره واقترحها من تلقاء نفسه، فبعُدت عنها النفوس ونَفَرت لغرابتها وبُعدها[١].

وممـــا ذكره العلوي عن شرح الخوارزمي نستوحي أنفته من جملةٍ من آرائه، ونفورَه من ترجيحاته واختياراته، وعدم اطمئنانه لمنهجه النحوي.

وقـــد ذكـــر العلـــويُّ للخوارزمي أربعةً وثمانين رأياً، وافقه في اثنين وثلاثين منها، وخالفه في اثنين وخمسين.

وموافقاته له على صفتين:

إمـــا ان تكـــون الموافقة في سياق رأي جمهور النحويين، وليست مما تفرّد به، وهي الكـــثيرة الغالبة في الموافقات، ومن أمثلتها، قوله في المذاهب في تقديم الحال من المجرور على عامله: «المذهب الأول: وهو الذي عوَّل عليه جماهير البصريين، واختاره الزمخشري، ونصره الخوارزمي وابنُ الحاجب هو: المنع من تقديم الحال في هذه الصورة»[٢].

وإما أن تكون موافقته فيما تفرد به، وهي قليلةٌ لا تتجاوز عشرة آراء. ومن أمثلتها: اختيار رأيه في إعراب المنصوب تمييزاً في (لله درُّه فارساً)، و(حسبك به ناصراً)[٣].

وقولُه في توجيهه للرفع والنصب في قوله تعالى: [‰n&Nà6 ZB 6Mÿ Gt Wr]: «وهذا الذي ذكره الخوارزمي في الآية جيّدٌ لا غبار عليه، وهو أسدُّ من كلام ابن الحاجب»[٤].

---

(١) ينظر: المحصل(١/٥).

(٢) النص المحقق (١٣).

(٣) ينظر: النص المحقق (٨٩).

(٤) النص المحقق (١٢٠)

وكذا مخالفته له على صفتين:

إمـــا مخالفةٌ دون تعقب ومناقشة، وهذا يكون غالباً عندما يذكر رأيه في سياق رأي الجمهور، كما في منع العطف على عاملين مطلقاً(١).

وإمّـــا اعتراضٌ لَه ومخالفةٌ مع مناقشة وتفنيد، وهذا هو الغالب، ويصدِّرها العلويُّ، بقوله: (وزعم الخوارزمي)(٢)، وهي ظاهرةٌ، وقد تجاوزت ثلاثين اعتراضاً في السِّفر الثاني.

- **موقف العلوي من ابن الحاجب:**

ذكـــر العلـــوي في مقدمته إفادتَه من شرح ابن الحاجب للمفصل، وذَكَر محاســـنَه ومســـاوئه، فقال إنّ الفائدة فيه التعريجُ على كلام النحاة في تعليلاتهم، والجريُ على مصطلحاتهم، من غير ميلٍ إلى رأي غريب أواصطلاحٍ وحشي. وأمّا الآفـــة فـــيه فإسقاطه نصوصاً كثيرةً من المفصل، وإضرابه عن شرح الأبيات إلا نادراً(٣).

ومما ذكره العلوي تظهر لنا موافقة العلوي لَه في أكثر آرائه واصطلاحاته، واطمئنانه إلى منهجه النحوي.

وقـــد ذكـــر العلويُّ لابن الحاجب اثنين وثمانين رأياً، وافقه في ستة وأربعين منها، وخالفه في ستّةٍ وثلاثين.

وهـــو لايكتفي في موافقته لَه بصيغة الموافقة المجرّدة، بل يجعل قوله غُنيةً عما سواه، فيقول: «وقد أغنى ما ذكره ابن الحاجب عن إيراد تعريفٍ للتمييز، فلا جرم اكتفينا بما ذكره عن إيراد سواه»(٤).

وقال في توجيه (هذا بسراً أطيب منه رطباً): «والحقّ عندنا في هذه المسألة ما ذكره ابن الحاجب وهو أنّ العامل في الحال هاهنا هو (أطيب)....»(٥).

---

(١) ينظر: النص المحقق (٣٧٣).

(٢) للتمثيل، ينظر: النص المحقق (١٤ ، ٤٠ ، ٥٨ ، ٧٩ ، ١٢٧).

(٣) ينظر: المحصل(١/٥).

(٤) النص المحقق (٧١).

(٥) النص المحقق (٢٥).

على أنه قد يُغلظ القول لابن الحاجب، فهاهو يقول: « فهذا ملخص كلامِ ابن الحاجب في ماهية المضمر. وهو فاسدٌ لوجوه ثلاثة:

أمـــا أولاً: فـــلأنّ ما ذكره مجانبٌ لصناعة الحدود، فإن من حقّ ما يُجعل ماهـــيةً للشـــيء وتعريفاً لَه أن يكون مُجَنَّباً عن الطول المُملِّ، وهذه الحقيقةُ قد كـــثُرت أجزاؤها وتعددت مفرداها، وهذا مفسِدٌ للحدِّ عند النظار وأهل صناعة الحدود......»[١].

وخاصـــة عـــندما يتعلّق الأمر بالمعتقد، كقوله: «وأما ما يَهذي به ابنُ الحاجب من أنّ الاســـتطاعة مع الفعل، وأن الله تعالى هو المتولي لخلق أعمال العباد فيهم، فقد قرَّرنا في كتبنا العقلية ضعفَ هذه المقالة»[٢].

وكقولـــه عن بني أمية: « والعجب من ابن الحاجب حيث قال[٣]: (وزعم الشيخُ أنه لـــيس فـــيهم عـــادلٌ غيرُهما)، وظاهرُ كلامه يفهم منه أنّهم عادلون، وهذه مُناكرةٌ للحِسِّ ومدافعة للضرورة؛ فإنّ فسقَهم وخروجَهم عن الدين أظهرُ من نور الشمس »[٤].

اتجاهُه النَّحْوي:

لقد فُتح بابُ الاجتهاد عند الزيدية، حتى صار مبدأً معروفاً عندهم، وشرطاً من شروط الإمامة فيهم[٥]. ولما بلغ العلويُّ مبلغ الاجتهاد الشرعي اصطبغ ذلك في آرائـــه النحوية، فصار يُناقش الآراء، ويرجِّح منها ما رآه، ويعارض ما لم يستقم لَه، فصـــار التحقـــيق بالترجـــيح والتعليل سمةً بارزةً في اختياراته، فصار اعتمادُه على اجتهادِه ونظرِه أقوى من اعتماده على متابعته للأكثر والأشهر، وإنْ وافق البصريين في أكثر آرائه.

---

(١) النص المحقق (٥٥٣).

(٢) النص المحقق (٢٣١).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(١/٤١١).

(٤) النص المحقق (٣٢٣).

(٥) ينظر: الزيدية، لإسماعيل الأكوع(٤٠).

ومما يدلُّ على ذلك:

ترجيحُه بالتدليل والتعليل رأيَه المخالفَ للجمهور في الضمير في نحو (إياك) و(أنت) و(ضربتما)[١].

وكذا انفرادُه ببعض الآراء الغريبة، كإجازته ضميرَ الشأن للمخاطب[٢]. ومنعه جزم المضارع في جواب الطلب باسم الفعل[٣].

وبعد استقرار المذهبين البصري والكوفي في نهاية القرن الثالث، البصري عند المبرد (٢٨٥هـ)، والكوفي عند ثعلب(٢٩١هـ)، أو ابن الأنباري(٣٠٤هـ)[٤]. لم يكن ثمةَ مذهبٌ يتميّز في منهجه بمثل ما تميّز به هذان المذهبان[٥].

فلا نستطيع وصفَ نَحْويٍّ أتى بعد ذلك بأنه بصريّ أو كوفي.

ومن خلال ما مر في موقف العلوي من البصريين من أنّه وافق البصريين في أربعةٍ وأربعين رأياً وخالفهم في خمسة عشر، ووافق الكوفيين في عشرة آراء وخالفهم في سبعة وثلاثين. يمكن الحكمُ بوضوح بأن العلويّ من الموافقين للبصريين، لكنّه موافقٌ عن اجتهاد وترجيح، لا عن متابعةٍ وتسليم.

(١) ينظر: النص المحقق (٥٦٥ - ٥٧١).

(٢) ينظر: النص المحقق (٦٠٢).

(٣) ينظر: النص المحقق (٧٦٨).

(٤) ينظر: المدارس النحوية، لخديجة الحديثي(٩٤، ١٨١، ٢٢٧)، ومدرسة الكوفة(٨٤).

(٥) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي(١٥٧).

الفصل الخامس: أُصولُ النحو في المحصَّل

أصول النحو: «علمٌ يُبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّته، وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدلّ »[١] .

وعلم أصول النحو بهذا المفهوم لم يظهر إلاّ بعد استقرار النحو بتميّز مذهب المدرستين البصريّة والكوفية.

قال ابن جنّي:« وذلك أنّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يُلمم فيه بما نحن عليه، إلاّ حرفاً أو حرفين في أوّله، وقد تعلّق عليه به، وسنقول في معناه. على أنّ أبا الحسن قد صنّف في شيءٍ من المقاييس كتيباً إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنّا نُبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا»[٢].

من نصّ ابن جنّي هذا نستطيع أن نقول إنّ كلمة (أصول النّحو) كانت تعني قواعده الأساسيّة في بادئ الأمر، وكتاب ابن السراج (الأصول) هو مثال ذلك، إذا استثنينا بعض المباحث منه كما قال ابن جنّي، كحديثه عن أقسام العلّة[٣] وعن أقسام الشاذ[٤].

ثمّ أُلّفت الكتب التي تبحث في أصول النّحو التي هي أدلّته، وتلك الكتب قسمان:

الأوّل: كتبٌ لم تنصّ على هذه الأدلّة وإنّما ذكرت بعض مباحثها ومنها: كتاب (المقاييس) لأبي الحسن الأخفش الذّي أشار إليه ابن جنّي، وكتاب (الإيضاح في علل النّحو) للزجاجي.

الثاني: كتبٌ نصّت على هذه الأدلّة وعمّقت البحث فيها، منها: (الخصائص) لابن جنّي، و(الإعراب) و(لمع الأدلّة) للأنباري، ثمّ (الاقتراح) للسيوطي[٥].

---

(١) الاقتراح (الإصباح)(٢٥).

(٢) الخصائص(١/٢).

(٣) ينظر: الأصول(١/٣٥).

(٤) ينظر: الأصول(١/٥٧).

(٥) ينظر: أصول النحو العربي لمحمود نحلة(٢٢).

أمّـــا أدلّةُ النحو التي يبحث فيها علم الأصول فإنّ مجموع ما ذكره ابن جنّي منها في مواضع متفرّقة ثلاثة هي: السماع، والإجماع، والقياس. فورد الحديث عن السّماع في (باب القول على الاطراد والشذوذ)[١] و(باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع)[٢] وفي (باب تعارض السماع والقياس)[٣].

وورد الحديـــث عـــن القياس في (باب مقاييس اللّغة)[٤] وفي الباب السابق (تعارض الســـماع والقياس)، وورد الحديث عن الإجماع في (باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكـــون حجّـــة)[٥] أمّـــا الأنباري فإنّه قال في أقسام أدلّة النحو: « أقسام أدلّته ثلاثة: نقلٌ، وقـــياسٌ، واستصـــحاب حـــال»[٦]، فاتّفقـــا في الســـماع والقياس، واختلفا في الإجماع والاستصـــحاب، عـــلى أنّ الأنـــباري احـــتجّ بالإجماع على ردّ قول الزجاج بناء المثنّى والجمـــع[٧]، ثمّ جـــاء السيوطي فقال: «وقد تحصّل ممّا ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتـــب» [٨]. فهـــو يـــرى أنّ الأدلّة الإجماليّة أربعة: سماعٌ، وقياسٌ، وإجماعٌ، واستصحاب حال. وهذه هي الأدلّةُ الغالبة.

ثمّ إنّ هناك أدلّةً غيرُ غالبة، قلّ الاستدلال بها ومنها: الاستدلال بالأولى، والاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلّة، والاستدلال بعدم الدّليل في الشيء على نفيه، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء، والدّليل المسمّى بالباقي[٩].

وقد ظهر استدلالُ العلوي ببعضها، وسأذكر أمثلةً من عنده لذلك.

---

(١) ينظر: الخصائص(١/٩٦).

(٢) ينظر: الخصائص(١/١٠٠).

(٣) ينظر: الخصائص(١/١١٧).

(٤) ينظر: الخصائص(١/١٠٩).

(٥) ينظر: الخصائص(١/١٨٩).

(٦) ينظر: لمع الأدلّة(٨١).

(٧) ينظر: الإنصاف(١/٣٣).

(٨) الإصباح(٢٦).

(٩) ينظر: لمع الأدلّة(١٢٧) وما بعدها ، الإصباح(٣٥٩) وما بعدها .

ويُعــدّ العلويُّ مِن العلماء الذين تضلّعوا من علم أصول الفقه وخاضوا غماره، شهدت بذلك مؤلفاته الأصولية، وأهمها: الحاوي، والقانون، والقسطاس، والمعيار. كما مَرّ ذلك في الحديث عن آثاره. وهذه المكانةُ التي تبوّأها في علم أصول الفقه، جعلت منه نحويّــاً ذا رأيٍ مؤصَّل سديد. وعباراتُ العلوي تُظهِر اهتمامَه بعلم الأصول وعلوَّ كعبه فــيه، كقوله بعد حكايته الآراء في وقوع الاستثناء: «فحصل من مجموع ما ذكرناه أنّ الحقَّ في هذه المسألة ما قاله الأصوليون؛ ولهذا أوردوا الاستثناء في التخصيصات المتصلة، كالشرط والصفة، وتكلّموا عليه»(١).

وكقولــه في الموصــولات: «لا يُقــال: فدلالــة (مَن) على الاستغراق كما يقوله الأصوليون. هل تكون من باب الحمل على لفظها أو معناها؟

لأنّــا نقول: الحقُّ عندنا أنّ دلالتها على الاستغراق من حيث المعنى؛ لأنّ المقصــود بالاســتغراق هو اندراج المفردات الجزئية تحتها، فكما أنّ دلالتها على الجمــع مــن حيــث المعنى، فهكذا نقول في الاستغراق خلافاً لما يزعمه الواقفيةُ وأصــحابُ الخصــوص من كونها غيرَ مفيدة للاستغراق، وهذا البحثُ إنما يليق بمقاصد أصول الفقه»(٢).

ومــن أجــل تجلية أثر الأصول في المحصّل أُبين بعض الأمثلة التي ظهر فيها استدلال العلويّ بالأدلة الأصولية الغالبة، والأشهرِ من الأدلة غير الغالبة.

أولاً: الأدلة الغالبة.

١- السَّماع:

كــان الاستدلالُ بالسماع ظاهراً عند العلوي، والسماع هو الكلام العربيُّ الفصيح المنقول بالنّقل الخارج عن حد القِلّة إلى حد الكثرة.

والأدلــةُ السماعيةُ هي القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأشعار العرب، وأقوالهم النثرية. وسأوضح مدى استدلال العلوي بهذه الأدلة وموقفه منها:

---

(١) النص المحقق (١٠٤).

(٢) النص المحقق (٦٨٧، ٦٨٨).

أ- القرآن الكريم:

اهـــتم العلوي بالاستشهاد بالقرآن الكريم، وبلغ عددُ الآيات المستشهد بها في النص المحقـــق عشـــرين ومـــئتي آيةٍ. وقد سبق في (طريقته في إيراد الشواهد) الحديثُ عن نسبة القـــراءات، وسأوضـــح هنا أهم الملامح في طريقة الاستشهاد بالقرآن الكريم عند العلوي، وهي:

- اعتمد العلوي الآيات القرآنية شاهداً في مسائل كثيرة، وأمثلتها ظاهرة.
- التفـــت العلوي للقراءات القرآنية، فوجَّهَها واستشهد بها في مسائل عدة، ومن أمثلتها:

قـــولُ العلـــويّ: «وأمّا قولُه تعالى: [7 ?‰•D$ž/) ‰n‰Ñà6 ZB ÖMÿGi ŵr] بالرفع والنصب، ففيها توجيهاتٌ ثلاثة:....»[1].

وقولُـــه: «ومما يتعلق بما نحن فيه قوله تعالى: [Ÿxù ‘ù] qÝèŵr šX ŵr A#‰Å ÎØ$‘ ¨Es] وهذه الآيةُ فيها قراءاتٌ ثلاثٌ:....»[2].

وقولُـــه في أسباب البناء: «السبب السادس: إضافتُه إلى غير متمكن كالفعل فإنه غيرُ متمكِّنٍ بالأصـــالة، وهذا نحو قولك: (أعجبَني يومَ قَدِمْتَ)، ومنه قوله تعالى: [d»‹# ÿqP ŵr ƒZÜ$ bqãà]، وقولُه تعالى: [ÿqP ŵr ?ôî Ÿ7 ÿR ©Ï §ÿZÿ<$ §ø© $\ ]، وفيهما قراءتان:.....»[3].

- تحدّث عن أصول الاستدلال بالقراءات، كقوله:«وأما بنو تميم فيَرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر، وتُقرأ: [مَا هَـٰذَا بَشَرٌ] بالرفع، قال الشيخ: «إلا من درى كيف هي في المصـــحف»، وهذا غير مستقيم، فإنّه يُوهِم أنّ لكلّ أحد أن يقرأ على حَسبِ لغته، وليس الأمر كذلك، فإنّ القرآنَ سُنَّةٌ مُتَّبَعة لا تجوز قراءته إلاّ بمجموع خِلالٍ ثلاث:

---

(١) النص المحقق (١١٨).

(٢) النص المحقق (٢٢١).

(٣) النص المحقق (٥٣٥).

الأولى: أن يكون منقولاً بالتواتر.

والثانية: أن يكون مطابقاً لخطّ المصحف.

الثالثة: أن يكون مطابقاً لقوانين العربية، مقرراً على قواعدها.

فمتى كان بهذه الشروطِ الثلاثةِ كان قرآناً، وكَفَر من أنكره.

فأمّا من قرأ بالآحاد ففيه خلافٌ بين العِترة وفقهاء الأمّة، هل يكون محرّماً أم لا؟»[1].

- تعـــدّى في عبارته على ابن عامر تبعاً للزمخشري، فهو يقول: «فأما ما زعموه من قراءة ابن عامرٍ فهو فاسدٌ لأمرين:

أمـــا أولاً: فـــلأنّ الأفاضلَ من القراء والنحاة متفقون على ضعف هذه القراءة وبُعْدِها؛ لانحرافها عما عليه التنـــزيل من أسلوب الفصاحة ومعجز البلاغة، فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف إنما يليق بالضرورات الشعرية المستقبَحة، فأما في السعة فهو غير لائق.

وأمـــا ثانـــياً: فلأن الذي حَمَلَه على ذلك هو أنّه لما رأى في مصاحفِ أهل الشـــام جرَّ الشركاءِ، فتوهَّم أن جرَّه إنما كان بإضافة (قتل) إليه مع نصب الأولاد، ولـــيس الأمـــر كما ظنّ، فإن جرّ الشركاءِ إنما كان على البدل من الأولاد المجرورِ بإضـــافة (قـــتل) إلـــيه؛ لأنّ الأولادَ هم شركاءٌ للآباء في أموالهم، فلو جَرَّ الأولادَ بالإضافة لكان أسلم لَه عن ارتكاب هذا اللحن الفاحش الذي ينبغي تنـــزيه كتابِ الله عن مِثْله»[2].

بينما نراه يجتهد في تصويب قراءة نافع في قوله تعالى: [$‹tžC “ ˚][3].

وقراءةِ حمزة في قوله تعالى: [$?àqè)¨?$#ur ©!$# “Ï%©!$# šcqä9uä!$|¡s? ¾ÏmÎ/ tP%tnö‘F{$#ur][4].

(١) النص المحقق (٢٣٥).

(٢) النص المحقق (٣٦٤).

(٣) ينظر: النص المحقق (٣٩٠).

(٤) النص المحقق (٥٢٥).

ب- الحديث الشريف:

استشـــهد العلـــويُّ بـــثلاثين حديثاً وأثراً، وسيرد التمثيل لها من خلال أهم سمات الاستشهاد بها، وهي:

- أورد العلـــويُّ هذه الأحاديثَ وصرّح في سياقها، بأنها أحاديث عن النبي e ، كقوله: «المرتبة الثانية: أن تكون الحال متأخرة عن صاحبها، وفيها وجهان:

أحدهما: إجراؤها على الوصفيّة....

وثانـــيهما: نصـــبُها على الحال،.... ومما قد جاء فيه الوجهان قوله:- عليه السلام-: (جاء على فرسٍ سابقاً)»(١).

- استشـــهد بعشرةٍ منها على مسائل نحوية، ومنها قولُه: «وأمّا (بَيْدَ)(٢) فهي كلمةٌ فصـــيحة، وهـــي بمعنى (غير) يقال: (هو كثيرُ المال بيد أنّه بخيل)، وهي مفتوحةُ الباء. وقد تُقْلَبُ الباءُ ميماً وتَخرجُ مَخرج التعليل، ومنه الحديث: (أنا أفصحُ العربِ مَيْدَ أنّي من قريشٍ واستُرضعت في بني سعد)»(٣).

وقولُه في باب الصفة: «والفرق بين ما يكون سماعياً وبين ما يكون قياسياً هو أنّ كلّ ما كان جارياً على القياس فإنه يطرد استعماله في كلّ موضع، وأمّا ما كان مسموعاً فإنه يجب ألا يطرد، ويكونُ مُقَرًّا حيثُ وردَ، ومنه الحديث: (الناسُ كإبِلٍ مِئَةٍ لَيسَ فيها راحلةٌ)» (٤).

واستشـــهد بتســـعةٍ على مسائل في اللغة والمعاني، منها قوله: «وقتْل الصَّبْر هو: أن يُحـــبس الـــرجلُ حتى يُقتل، وفي الحديث: (اقتلوا القاتل، واصبروا الصابر). أي: احبسوا المُمسِك حتى يموت. ونهى رسول الله - صلى الله عليه - عن المصبورة من البهائم»(٥).

---

(١) النص المحقق (٣٥).

(٢) ينظر: الصحاح(بيد)(٢/٤٥٠).

(٣) النص المحقق (٣٠٢).

(٤) النص المحقق (٤٥١).

(٥) النص المحقق (٢١).

وقولُه: «ويقولون: للظِّباء إذا أورت الماء: (فلا عَبَابِ)، أي: لا تَعُبُّهُ.

وفي الحديث: (الكُبَادُ مِن العَبِّ). ولا يَعُبُّ من الطيرِ إلا الحَمامِ»[١].

● أورد بعضَ الأحاديث في سياق الاعتماد عليها في المسائل النحوية، وصرّح بالاحتجاج بها فقال: « الحكمُ الثاني: اعلم أنّ الإغراء من الأمور الإنشائية التي لا تَحتمل صدقاً ولا كذباً؛ لأنه في معنى الأمر لأن المعنى في (عليكَ زيداً) أي: خذه.

ويُستعمل كثيراً في الخطاب والتكلم، كقولك: (عليكَ زيداً)، و(عليّ عَمْراً)، وهو قياسٌ مطرد؛ لأنّ الغرض بالإغراء هو الإلصاقُ بالشيء، وهذا إنما يكون فيما عُلم وتَحقَّق كالمتكلم والمخاطب.

وهل يجوز للغائب أم لا ؟ فيه تَرَدُّدٌ، فمنهم من أجازه مُحتَجاً بما ورد مِن قوله - عليه السلام -:«مَن استطاع منكم الباءةَ فَلْيَتَزوَّجْ ومَنْ لم يستطعْ فعليه بالصوم». وقولِ بعض العرب: (عليه رجلاً ليسني)»[٢].

• لم يلتزم الصِّحة فيما أورده الأحاديث، بل إنه أورد ما ليس بحديث وجعله حديثاً، وأورد أحاديث ضعيفة، مثل: (ما أحدٌ من أصحابي إلاّ وقد أخذتُ عليه ليس أبا الدرداء)[٣].

ومثل: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرّ)[٤].

وأورد قول ابن عباس على أنه حديث: (وقّت لأهل العراق بطنَ العقيق)[٥].

ت- أشعار العرب:

اهتم العلوي بالشاهد الشعري كثيراً، وقد سبق في (طريقته في إيراد الشواهد) الحديثُ عن أهم سمات طريقة العلوي في إيراد الشاهد، من غير إشارةٍ إلى مسلك استدلاله به.

وأذكر هنا أهم ملامح الاستشهاد بالشعر عند العلوي:

---

(١) النص المحقق (٧٥٠).

(٢) النص المحقق (٧٨٩).

(٣) ينظر: النص المحقق (١١٢).

(٤) ينظر: النص المحقق (١٧١).

(٥) ينظر: النص المحقق (٣٨٥).

• حَـــرِصَ العلـــويُّ عـــلى إيراد الأبيات الشعرية في مسائل كثيرة، و لم يكتفِ بما أورده الزمخشري من شواهد، بل زاد عليها، فقد استشهد الزمخشري في موضوعات السِّفر الثاني من شرح العلوي بأربعةَ عشرَ ومئةِ بيتٍ، أما شواهد العلوي فبلغت ثمانيةً وثمانين ومئتي بيتٍ.

• لم يستشـــكل العلويُّ مجهولَ القائل، والظاهر من سياقات الاستشهاد أنه لايرى بأساً في الاستشهاد به، ويظهر ذلك في قوله: « قال الشاعر:

كُلِّـــفَ من عَنَـــائه وشِقْوتِهْ

بنتَ ثَمانِيْ عَشْرةٍ من حِجَّتِهْ

فأضاف ثماني إلى عشرة ونونه، وفي هذا دلالة على ما قلناه.

والحـــقّ ما ذهب إليه البصريون، فأما البيت فهو شاذٌّ لمخالفته لاستعمال الفصحاء، فلا يعول عليه»[١]. فقد ردّ البيت لمخالفته الفصيح، والبيتُ مجهولُ القائل، وقد ردّه الأنباري لذلك كما سيرد في النص المحقق، و لم يُشر العلوي لمسألة الجهل هنا.

كما أن العلوي احتج بأبيات مجهولة القائل، مثل:

.... والصالحات عليها مُغلَقاً بابُ[٢]

ومثل:

أستغفرُ اللهَ ذنباً كنتُ فاعلَه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ[٣]

ومثل:

فلا أهلَ إلاّ دونَ أهلِكَ عنـــدنا ولا بيتَ حاشا بيتِ مكةَ من عدلِ[٤]

• كان لَه موقفٌ مضطربٌ من شعر المولدين:

فمـــرةً يتسامح فيُورد شعراً للمتنبي ولابن الرومي في تقرير مسائل نحوية، بل يعتمد عليه وحده في المسألة، ولا يشير إلى أنه من قبيل الاستئناس والتمثيل، وزاد على هذا فسمَّى بيت المتنبي شاهداً:

---

(١) النص المحقق (٢٧٤).

(٢) ينظر: النص المحقق (٣٤).

(٣) ينظر: النص المحقق (٨٠).

(٤) ينظر: النص المحقق (١٢٢).

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنت منهم فإن المسكَ بعضُ دم الغزالِ[١]

وأورد بيت ابن الرومي شاهداً على ربط جملة الحال بالضمير فقط:

والله أبقـــاكَ لنا ســـالماً بُرداكَ تبجيـــلٌ وتعظيمُ[٢]

وأورد عجز بيت المتنبي:

وخيلٍ حشَوناها الأسِنَّةَ بعدما تَجَمَّعْنَ مِنْ هَنَّا علَيْنا ومِن هَنَّا[٣]

ومـــرّةً يُصرِّح بردّ بيت المولّد؛ لأنه لا يصحّ الاحتجاج به، فيقول معلِّقاً على إنشاد الزمخشري بيت ربيعة الرَّقِّي:

لَشَتّانَ ما بَينَ اليزيدينِ في النَّدَى يَزيدِ سُـــليمٍ والأَغَـــرِّ ابنِ حاتمِ

في مجيء فاعل (شَتَّانَ) غيرَ مُتَعَدِّدٍ:

« فأما البيت الذي أنشده فهو لربيعة الرَّقِّي، وقد قال الجوهري: إنَّ ربيعةَ هذا مُوَلَّدٌ لا حُجَّةَ في شعره»[٤].

● ربمـــا أورد بعـــض الأبيات الشعرية في سياق الأمثلة النثرية وقد يذكرها محرّفةً، كقوله في (لا): «وأقسامُها ثلاثة[٥]:

زائـــدة، كقولِـــه: (فِي بئرِ لا حُورٍ)» [٦]. وهذا المثال بعضٌ من بيت من مشطور الرجز للعجَّاج، وهو:

في بئرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ

(١) ينظر: النص المحقق (٤٥).

(٢) ينظر: النص المحقق (٤٩).

(٣) ينظر: النص المحقق (٣٥٧).

(٤) النص المحقق (٧٧٩).

(٥) ذكر الشارح هذه الأقسام في المرفوعات عند الحديث عن خبر (لا). ينظر: المحصل(١/٤٦٤).

(٦) النص المحقق (١٧٩).

وقولـه:«وربمـا أظهروا التضعيف كما في بيت الكميت، و(الأَلْبُبُ) عروق القلب أيضـاً.قيل لأعرابيةٍ تُعاتِبُ ابناً لها: مَالَكِ لا تَدْعِين عليه؟ فقالت: تَأْبَى عليه بَناتُ أَلْبُبِي»[١]. وهذا بيتٌ من مشطور الرجز:

تَأبَى لَه ذاك بناتُ أَلْبُبِي

ث- أقوالُ العرب النثرية:

أورد العلويُّ في شرحه جُملةً من الأمثال وأقوال العرب، وبلغ عدد الأمثال عشـرين مَثَلاً. استشهد باثني عشرَ منها على مسائل نحوية، وبثمانية على مسائل لغوية، وكان تارةً يُصرّح بأنه مَثَلٌ من الأمثال، وتارةً يذكره على أنه من أقوال العرب.

ومن الأمثلة على ذلك:

أورد في الاستشـهاد على المسـائل النحوية قوله في (وحدَه): « ولم يُستعمل مجـروراً مضافاً إليه إلاّ في مواضـع، فواحدٌ مُستعمَلٌ في المدح وهو قولهم: (هو نسيجُ وحدِه) واثنان في الذمّ، وذلك قولهم: (جُحيشُ وحدِه) و(عُيَيرُ وحدِه)»[٢].

وقـال في المعـدول إلى (فَعالِ) في غير النداء: «ويُقال للـدَّاهِيَة: (صَمِّي صَمامِ)»[٣].

وأورد في الاستشـهاد على المسائل اللغوية قولَه:«والخَرْقاء من النساء هي الحمقاء، ومنه المَثَل: (لن تُعدَمَ خُرقاءُ عِلَّة)»[٤].

---

(١) النص المحقق (٣٤٩).

(٢) النص المحقق (٣٢).

(٣) النص المحقق (٧٥٨).

(٤) النص المحقق (٣٢٩).

وقولَـــه: « و(بقلة الحمقاء) هي الرِّجْلة، وسمّيت حمقاء؛ لأنّها تنبت في بطون السيول فتقتلعها، ومنه المثل: (أحمقُ مِن رِجْلة)»[١].

وقولَـــه: « و(خَصـــافِ) بالصّاد المهملة والخاء المعجمة أيضاً اسمُ فرسٍ، وفي المثل: (هو أَجْرَأُ مِن خاصِيْ خَصافِ)»[٢].

ونـــلحظُ في هـــذه الأمثال أنه لم يُصـــرِّح مرةً بأنها أمثال، كما في (هو نســـيجُ وحـــدِه)، و(جُحـــيشُ وحدِه)، و(عُيَيرُ وحدِه). وهي مُشتهِرةٌ في كتب الأمثال.

وصَرَّح في بعضها، نحو: (لن تُعدَمَ خُرقاءُ عِلَّة)، و(أحمقُ مِن رِجْلة)، و(هو أَجْرَأُ مِن خاصِيْ خَصافِ).

كمـــا استشـــهد بأقوال العرب، كقولهم في صور مجيء الحال معرفة: (طلبتَه جَهدَك وطاقتَك)، و(مررت به وحدَه)، و(مررت بهم الجماء الغفير) [٣].

وكا ستشهاده في اللغة بقولهم:(هما يتقارضان الخير والشرّ)[٤].

وكاستشهاده في رفع المعرفة بعد (لا) دون تكرار بقولهم: (لا نولُك أن تفعل كذا)[٥].

وكاستشـــهاده في الصـــورتين الثالثة والرابعة من صور العطف على عاملين بقولهـــم: (مـــا مثلُ عبدالله يقولُ ذاك ولا أخيه)، وقولهم:(ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك)[٦].

(١) النص المحقق (٣٣٥).

(٢) النص المحقق (٧٦١).

(٣) ينظر: النص المحقق (٣٠- ٣٣).

(٤) ينظر: النص المحقق (١٤٣).

(٥) ينظر: النص المحقق (٢٢٣).

(٦) ينظر: النص المحقق (٣٧٨).

٢- القياس:

مرّ القياس بمرحلتين[١]:

المـــرحلة الأولى:مـــرحلة القياس الاستقرائي من نشأة النحو إلى أواخر القرن الثالث الهجري.

ومدلولُ القياس في هذه المرحلة يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللّغويّة مرويّةً أو مسموعةً، واعتبار المطرد منها قواعد يجب الالتزام بها.

وأوّل مـــن خطـــا في هذه المرحلة فأخذ يستقري الظواهرَ اللّغويّةَ المطَّرِدةَ ويرصدها ويجعلها قياساً وما عداها شاذاً هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[٢]، يقول ابن سلام: « وكان أوّل من بعج النحو ومدّ القياس والعِلل»[٣].

وكذلك كان موقف تلميذه عيسى بن عمر يأخذ بالمطرد من الظواهر ويصوغ منها قواعد ملزمة لا يجيز الخروج عليها[٤].

المرحلة الثانية: القياس الشكلي، ومفهومه: عمليّة شكليّة يتمّ فيها إلحاق أمرٍ بآخر لما بينهما من شبهٍ أو علّةٍ فيُعطى الملحَق حكمَ ما أُلحق به.

وهـــذا هـــو القـــياس الاصطلاحي وأركانه أربعة: المقيس، والمقيس عليه، والجامع بيـــنهما، والحكم[٥]. فاستقرّ تعريفه[٦] بأنّه: (اعتبارُ الشيءِ بالشيءِ لجامعٍ)[٧]، أو (حملُ غيرِ المنقول على المنقول إذا كان بمعناه)[٨].

---

(١) يـــنظر: أصول التفكير النحوي(١٣). وجعلها د. الزبيدي ثلاثاً، مرحلة النشأة، ومرحلة المنهج، ومرحلة التنظير. ينظر: القياس في النحو العربي(١٨، ١٩). لكن المرحلة الثانية امتدادٌ للأولى في مفهوم القياس.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي، لمحمود نحلة(١٠٢)، والقياس في النحو ، لمنى إلياس(١٠).

(٣) طبقات فحول الشعراء(١/١٤).

(٤) ينظر: أصول النحو العربي، لمحمود نحلة(١٠٣).

(٥) ينظر: الاقتراح(الإصباح)(١٨١).

(٦) ثمة تعريفات أخرى تلتقي مع ما ذُكر. ينظر: القياس في النحو العربي، للدكتور:سعيد الزبيدي(١٧).

(٧) ينظر: لمع الأدلّة(٩٣).

(٨) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب(٤٥).والاقتراح (الإصباح)(١٧٥).

وهذه المرحلةُ تجسّدت فيما كتبه أبو علي الفارسي وابن جنّي والأنباري والسيوطي، وأثر أصول الفقه فيها ظاهر(١).

وللعلوي يده الطولى في أصول الفقه، فكان اعتمادُه للقياس ظاهراً في مسائل كثيرة، منها:

قال العلويُّ في الاحتجاج لتقديم التمييز على عامله اللفظي: «الحجّة الأولى: من جهة القـــياس، وهو أنّ العامل لّما كان لفظياً، وكان متصرفاً في نفسه وجب تصرّفه في معموله، كسائر العوامل اللفظيّة، كالمفعول به والحال وغيرهما»(٢).

وقال في (لا) النافية للجنس: « المقصد الأول: في بيان أنّ قياس (لا) أن تكون مختصةً بالنكرة، وإنما وجب ذلك لأمرين:

أما أولاً: فلأنها موضوعةٌ للاستغراق....

وأما ثانياً: فلأنّها محمولة على (رُبَّ) وقد تقرر أنّ (رب) داخلةٌ على النكرة، فوجب في (لا) أن تكـــون مختصّةً بالنكرة أيضاً. والجامع بينهما أنّ (رب) موضوعة للتقليل، وتقليل الشـــيء يقـــارب نفـــيه؛ فلما كانا مشتركين في هذا المعنى وجب اختصاص (لا) بالنكرة كاختصاص (رب) »(٣).

وقال في (لا هيثم الليلة للمطي): «وأما وجه جريه على/ القياس فله محملان:

أحدهمـــا : أنّه على حذف مضاف، وتقديره: لا مثل هيثمِ الليلةَ للمَطِيِّ. ومن حقّ (مثل) ألا يتعرف بما أُضيف إليه؛ فلهذا كانت داخلة على النكرة، وهذا تأويل ابن الحاجب، وعليه أكثر النحاة.

وثانيهما: أنّ العَلم متى اشتَهَر بمعنى من المعاني فإنّه يُنَزَّل مترلة الجنس الدال على ذلك المعنى كما قالوا: (لكلّ فرعونٍ موسى). وهذا تأويل الخوارزمي»(٤).

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي لمحمود نحلة(١٠٢)، والقياس في النحو العربي(١٣).

(٢) النص المحقق (٩١).

(٣) النص المحقق (١٩١، ١٩٢).

(٤) النص المحقق (١٩٣).

وقال في الفائدة الثالثة في جواز الإضافة في (الضاربك): «وجه جوازها وجوازِ غيرها مــن سائر المسائل التي حققناها هو بالقياس على مسألة (ضاربك، والضارباك، والضاربوك) والجامعُ بينها هو ما ذكرناه، والحكم هو أنّ (ضاربك، والضارباك، والضاربوك) ساغ فيها الإضـــافة من غير تحقّق تخفيف؛ فهكذا يجوز في نحو: (الضاربك، والضارباتك، والضاربيْ، والضارباتي) الإضافةُ من غير تحقق تخفيف»[١].

وقـــال في (أفعـــل) التفضيل: «وإنما جاز فيه إذا كان مستعملاً بالإضافة المطابقةُ وتـــركُها؛ لأنّ لها شَبَهاً باللام وبــ(مِن)؛ فلهذا أعطيت حكمهما. فأما شَبَهُها باللام، فمن حيث كانت مفيدة للتعريف والتخصيص أشبهت اللامَ. وأما شبهُها بــ(مِن) فمن حيث أنّ المفضَّلَ عليه مذكورٌ في الإضافة كما هو مذكور مع (مِن) فلهذا جازت المطابقة مع الإضافة لشَبَهِها باللام، وجائزٌ تركُ المطابقة فيها لمشابهتها بــ(مِن)»[٢].

ومِـــن أخـــذ العلوي بالأقيسة الصحيحة اعتمادُه القياسَ الأقوى عند معارضة القياس للقـــياس، فهـــو يقول في تقدّم التمييز على عامله اللفظي: « فأمّا ما قالوه من أنّ القياس يقتضي تقديمَه، فهذا إنّما يسوغ حُجّةً لو لم يُعارضْه ما ذكرنا من كونه في معنى الفاعل»[٣].

٣- الإجماع:

عُـــرِّف الإجماع بأنّه إجماعُ نحاة البصرة والكوفة[٤]. وقد كان للإجماع نصيبٌ وافر من أدلّة العلوي الغالبة،

قـــال في حقيقة الاستثناء: «فلأنّ الإجماع من أهل العربية منعقدٌ على أن المستثنى من الجنس مخرَج عما قبله»[٥].

وقـــال: «وزعـــم ابنُ الحاجبِ أنَّه لا معنى لشرطية الاشتقاق في الوصف، وأنه كما يصح بالمشتق يصح بغير المشتق، وهذا فاسدٌ لأمرين:

---

(١) النص المحقق (٢٨٥).

(٢) النص المحقق (٣٢١).

(٣) النص المحقق (٩١).

(٤) ينظر: الاقتراح(الإصباح)(١٥٩).

(٥) النص المحقق (١٠١).

أمـــا أولاً: فــلأن الإجمـــاعَ منعقدٌ بين النحاة على أنّ نحو قولنا: (ضارب)، و(كــريم) من الصفات قياسيٌّ، ومثل قولنا: (ذي مال)، و(تميمي)، و(بصري) ليس قياســياً، ولا وجــه لكون أحدهما قياسياً والآخر غيرَ قياسيٍّ إلاّ أنّ أحدهما مشتقٌ والآخر ليس مشتقاً»[١].

وقــال في الــرد على أنّ الفعلَ هو الدَّالُّ على الفاعل من غير حاجةٍ إلى تقدير ضــميرٍ في الفعــل: «هذا فاسدٌ لأمرين:.... وأما ثانياً: فلأن الإجماعَ منعقدٌ من النحاة على أنّ (ضرب) في نحو قولنا: (زيدٌ ضرب) جملةٌ فعلية....»[٢].

وقــال في الاحــتجاج لاسمــية ضمير الفصل:« أنّ الإجماعَ منعقدٌ بين الكل من الــنحاة عــلى القضاء باسميته في مثل: (هو زيد)، و(أنت القائم)، فلو قضينا بحرفيته في وقوعه فصلاً لكان مشتركاً بين الاسمية والحرفية»[٣].

ورُبّما احتج العلويّ باتفاق النحاة وإجماعهم، والإجماعُ غيرُ قائم، كقوله: «اعلم أنّ الضمير في نحو قولك:(الضارباك)، و(الضاربوك) قد اتفق النحاة على كونــه في موضـــع جـــرّ بالإضافة»[٤]. وسيأتي بيان عدم الاتفاق في موضعه من التحقيق.

وكقولِــه: «وقد عَدَّها الخـــوارزميُّ خمسةً، وزعم أنّ (هَنَاً) ليـــس معدوداً مـــن جملتها، ولم أعلم أحداً من أئمـــة الأدب والنحاة وأهل اللغة أسقطه عن العِدة، بـــل كلُّهم مجمعون على إعرابه بالحرف، وأنه معدود من جمـــلة ما يُعرب بالحرف مـــن الأسمـــاء المفـــردة»[٥]. وسيأتي في موضعه من التحقيق أنّ الفراء والزجـــاجي أسقطاه.

(١) النص المحقق (٤٤٩).

(٢) النص المحقق (٥٦١).

(٣) النص المحقق (٥٩٨).

(٤) النص المحقق (٢٨١).

(٥) النص المحقق (٣٩٦).

٤- الاستصحاب:

هو:«إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل»[(١)].

وقد زاد الأنباريُّ في توضيحه فقال:«استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب»[(٢)].

وقد كانت عبارة الأنباري متفاوتة في الاعتداد به، فمرّةً يقول:«اعلم أنّ استصحابَ الحال من الأدلّة المعتبرة»[(٣)].

ويقول: «ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدّليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة»[(٤)].

ومرَّةً نراه يقول: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلّة؛ ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وُجد هناك دليلٌ»[(٥)].

واكتفى السيوطي بنقل هذا التناقض الظاهر و لم يعقّب عليه[(٦)]، ولعلّ الأنباري يعني أنّه من أضعف الأدلّة المعتبرة.

والحقُّ أنّه دليلٌ معتبرٌ، فإذا جاء العنصرُ التحليليُّ النحويُّ حرفاً كان أو كلمةً أو جملةً على أصله، وكذلك إذا جاء الحكمُ الذّي يتوصّل إليه النحويُّ على أصله فلا يُسأل عن العِلّة؛ لأنّ بقاءه على الأصل حُجَّةٌ. ولعلّ هذا هو السببُ الذّي جعل النحاة يُمسكون عن الاستشهاد بكلام العرب على القواعد الأصليّة[(٧)].

وقد أخذ العلويُّ بهذا الدليلِ في مواضع من شرحه، منها:

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب(٤٦).

(٢) لمع الأدلّة(١٤٢).

(٣) لمع الأدلّة(١٤١).

(٤) الإنصاف(١/٣٠٠).

(٥) لمع الأدلّة(١٤٢).

(٦) ينظر: الاقتراح(الإصباح)(٣٥٣، ٣٥٦).

(٧) ينظر: الأصول، لتمام حسان(٧٠).

قولُه في ترجيح ناصب المستثنى: «ورابعُها: مذهب من قال إنَّ العامل هو الفعل الأوّل بواسطة (إلاّ)، .....وهو المختار عندنا، ويدلُّ عليه أمران:

أحدهمـــا: أنّ الأصلَ في كلِّ ما كان منصوباً بعد الفعل فإنّه يجب كونُ الفعل مؤثراً فيه بخلاف هذا الفعلِ لَمَّا كان لازماً غيرَ مُتعَدٍّ وجب تقويته بـــ(إلاّ) كما قلناه في المفعول معه»[1].

ومنها أخذه بحجة البصريين في إعراب (غير) عند إضافته إلى متمكِّن، فقال:

فـــالذي ذهـــب إليه علماء البصريين....أنّه لا يجوز بناؤها إذا كانت مضافةً إلى متمكن أصلاً، وحجَّتُهم على هذا هو أنّ أصل الأسماء إنّما هو الإعراب لا غير، و لم يعرض لها ما يوجب بناءها؛ فلهذا كانت باقية على اقتضاء الإعراب وأصالته. .....

والحقّ ما ذهب إليه البصريون»[2].

وقوله: «واعلم أنّ (إلاّ) تكون وصفاً تشبيهاً لها بـــ(غير) وإنّما تقع وصفاً باعتبار شروط كلُّها مؤذِنةٌ ببقاء حكم الاستثناء وأصالتِها فيه، وجملتها ثلاثة:

الشرط الأوّل: أن يكون موصوفها مذكوراً معها....

الشرط الثاني: أن يكون موصوفها جمعاً منكَّراً، وإنما وجب اعتبار هذا الشرط ملاحظةً لأصل معناها في الاستثناء؛ لأنّ المستثنى لا بدّ مِن أن يكون جمعاً أو ما في معناه،.....

الشرط الثالث: أن يكون ما بعدها اسماً لا جملة، وإنّما وجب اعتبار هذه الشـــريطة تبقيةً لأصل معناها في الاستثناء؛ لأنّ المستثنى لا يكون جملة....فهذه الشروط الثلاثة مؤذنةٌ بتبقية أصلها في الاستثناء، والتفاتِها إليه كما فصّلناه»[3].

وقال: «واعلم أنّ الأصلَ في الأسماء إذا أضيفت ألا تضاف إلاّ إلى أسماءٍ مثلِها؛ لأنّ الأسماء المضافةَ إضافةً معنوية ليس المقصودُ من إضافتها إلاّ التعريفَ أو التخصيصَ،

(١) النص المحقق (١٠٦).

(٢) النص المحقق (١٣١، ١٣٢).

(٣) النص المحقق (١٤٠).

وهمـــا لا يحصلان إلاّ في الإضافة إلى الأسماء، وإنما ساغ إضافة أسماء الزمان والمكان إلى الأفعال لِما بينها من الاختصاص والملازمة»(١).

وقـــال في إضافة أسماء الزمان والمكان: « ثمّ إذا كانت مضافةً إلى الجمل فليس يخلـــو حالُهـــا إما أن تكون معربةً أو مبنية. فإن كانت مبنيةً بقيت على حالها في البناء كـــــ(إذْ، وإذا، ومُـــذْ، ومُـــنْذُ) ....وإن كانت [مُعربةً] جاز فيها وجهان الإعراب والبـــناء، فالإعـــراب بقاءً على الأصل الذي هي مُستحِقَّةٌ لَه، والبناء إنما كان من أجل إضافتها إلى غير متمكن»(٢).

ثانياً: الأدلّةُ غيرُ الغالبة.

١- عدم النظير:

ومفهومـــه: «أن يحتجّ المناظر ببطلان القول المنفي الذّي يريد المحتجُّ إبطالَه بأنّه لم يَرد في كلام العرب لَه مثيلٌ، أو شبيهٌ يُقاسُ عليه، أو يُلحقُ به، أو أنّه خرج عن نظائره المعروفة فيه، وانفرد هو بأمرٍ لم يوجَد فيها، مع أنّه لم يدلَّ على هذا القول دليلٌ، فيردُّه المحتجّ بخروجه عن طريق العرب في كلامها»(٣). ونصّ ابن جنّي على الاستدلال به(٤)، وذكر السيوطي أنّه كثيرٌ من كلام العرب، ولا يكون دليلاً على الإثبات بل على النفي(٥).

وأخذ العلوي بهذا الدليل أقل مما سبق، ومن أمثلته:

قوله: «الصورة الثالثة: (أتميمياً مرة وقيسياً أخرى)، .... وفيها مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب سيبويه، أنّها منصوبةً نصب المصادر....

(١) النص المحقق (٣٥٥).

(٢) النص المحقق (٣٥٥، ٣٥٦).

(٣) عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف(٢٦).

(٤) ينظر: الخصائص(١/٧).

(٥) ينظر: الاقتراح(الإصباح)(٣٦٩).

وثانـــيهما: مذهـــب الزمخشـــري، أنّها منصوبةٌ على الحال.... والحقُّ ما ذهب إليه سيبويه لأمور: ....

وأمـــا ثالثا: فلأنّ الحال لا يخلو حالُه إما أن يكون كلَّ واحد منهما أو مجموعَهما، وبـــاطلٌ أن يكـــون كلَّ واحد منهما، لأنّ كلّ واحد منهما على انفراده لا يكون تحوّلاً، وبـــاطلٌ أن يكـــون الحـــال مجموعهما؛ لأنّه لم يعهد في كلام العرب ألفاظٌ متغايرةٌ وقعت أحوالاً، وإنّما عُهد ذلك في المصادر كقولهم: (تُرْباً وجَنْدَلاً)»[1].

وقولُـــه في حذف المستثنى من (ليس غير): « فإذا حُذف ففي حركتها بعد حذفه عنها وجهان:

أحدهما: أن تكون ضمّةً كما هو مذهب البصريين....

وثانـــيهما: أن تكـــون فتحةً، كما هو مذهب الكوفيين ....والحقُّ ما ذهب إليه البصريون لأمرين:

أمّـــا أولاً: فلأنّ (غيراً) هو خبر (ليس) ولم يُعهد في كلام العرب، ولا في الأقيسة النحويّة بناءُ خبرِ (ليس) معها بحالٍ »[2].

وقولُـــه في المضـــاف إلى يـــاء المتكلم: «وزعم الخوارزمي أيضاً أنه مُعرَبٌ بالجر، وأن هذه الكسرةَ هي الكسرةُ التي كانت واجبةً للياء بإضافة ما قبلها إليها، نُقلت إلى الاسم الذي قبلها.

وهذا أيضاً فاسدٌ لأمرين:

أمـــا أولاً: فلأنه لا يوجد في لغة العرب أن تكون كلمةٌ معربةً بإعراب كلمةٍ أخرى، فإذن يَبْطُل ما قاله وعول عليه»[3].

ونقـــل العلويُّ الاحتجاج بعدم النظير وارتضاه، فقال: «والضمير بعد (عسى): وإن كانـــت صورتُه صورةَ المنصوب فهو في الحقيقة مرفوعٌ؛ لأنه حُمل المرفوع على المنصوب فيه، فهذا هو مذهب الكسائي، والفراءوأصحابِهما من أهل الكوفة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين.

---

(١) النص المحقق (٦٤، ٦٥).

(٢) النص المحقق (١٦٧).

(٣) ينظر: النص المحقق (٣٨٩).

وحجَّـــتُهم على هذا هو أنّ التغيير في الضمائر أنفسِها هو الكثير الشائع، فأما تغيير الحرف والفعل فلا وجه لَه بدليل أوجهٍ أربعة: .....

وإذا كان الأمرُ كما قررناه كان تقديرُ ما قلناه أولى وأحقَّ من غيره لكثرة نظائره في كلام العرب بخلاف غيره فإنه لا نظيرَ لَه»(١).

٢- الاستحسان:

تباين الأصوليون في تحديد مفهوم الاستحسان، فالاستحسان في أصول مذهب الإمـــام مالك يعني : الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلي. فهو ميلٌ إلى أقوى الدليلين(٢).

كما عُرِّف بأنه: العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي(٣).

وقال الأنباري:« اعلم أنّ العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان فذهب بعضُهم إلى أنّــه غـــيرُ مـــأخوذٍ به لما فيه من التحكّمِ وتركِ القياس. وذهب بعضُهم إلى أنّه مأخوذٌ به، واخـــتلفوا فيه، فمنهم من قال: هو تركُ قياس الأصول لدليل. ومنهم من قال: هو تخصيص العلّة»(٤).

وممن ضعّف الأخذ به ابنُ جني فقال: «وجِماعُه أنّ علّته ضعيفةٌ غير مُستحكِمةٍ؛ إلاّ أنّ فيه ضرباً من الاتّساع والتصرّف»(٥).

واخـــتلاف العلماء في الأخذ بالاستحسان مبنٌّي على مفهومه عندهم، فمن رآه تركاً للقـــياس بلا دليل، بل من أجل التحكّم ونزوع الطّبع تَرَكه وضعّفه، ومَن رآه الميل لأقوى الدليلين لمصلحة جزئية أخذ به.

---

(١) ينظر: النص المحقق (٦١٣).

(٢) ينظر: الموافقات في أصول الشريعة(٤/١٤٨، ١٤٩).

(٣) ينظر: شرح الكوكب المنير(٤/٤٣١).

(٤) لمع الأدلّة(١٣٣، ١٣٤).

(٥) الخصائص(١/١٣٣).

ومفهـــومُ الاستحســـان الذي استقر عند العلوي هو: الأخذ بنوعٍ خاص من القـــياس لمناســـبة، وإن كان ضعيفاً. فربّما أخذ بالحكم الأبعد لمناسبة أقرب. يقول العلوي: «ومن حقّ ما يكون استحساناً أن يكون مطابقاً للأقيسة موافقاً لها؛ لأنه نوعٌ خاص منها»[١].

فهـــو لا يعـــني بالاستحسان ترك الدليل والنـــزوع للطبع، وتحكيم الرأي. لذا نراه يقوّيـــه، بل يقدّمه في بعض المواضع على القياس. والعلوي في هذا متأثرٌ ببعض علماء أصول الفقه، وبالخوارزمي في مواضع من التخمير.

يقول العلويُّ بعدما عرض الخلاف في تقديم الحال على عاملها المجرور:« والحقّ عندنا أنّ ما ذكره المجوِّزون قياس، وما ذكره المانعون استحسان، وإذا تعارض الاستحسان والقياس في مسألة وتناقض حكمهما كان التعويل على الاستحسان؛ لأنّه أدخلُ وأوقعُ في النّفس من القياس»[٢].

وقال في تقديم التمييز على عامله: «فالذي ذهب إليه جماهير البصريين... أنّ التمييز لا يجوز تقديمه على عامله....

وذهب أكثرُ نحاة الكوفة إلى جواز تقديم المُميِّز على عامله في الجملة....

والمختارُ أنَّ ما ذهب إليه أهل الكوفة قياسٌ، وما ذهب إليه أهل البصرة استحسان، والقـــياسُ والاستحسان إذا تعارضا على بُعد المناقضة كان الاستحسان أولى؛ لأنّه أخصُّ من القياس، وأوقع في المناسبة»[٣].

والشـــارحُ متأثرٌ هنا برأي الخوارزمي في الاستحسان، يقول الخوارزمي في تعريف العـــدد المضـــاف: «والـــذي ذكره البصريّون قياسٌ، ومذهب الكوفيين استحسانٌ، والطّبعُ يَنـــزِعُ إليه»[٤].

---

(١) النص المحقق (٢٧٢).

(٢) النص المحقق (١٤).

(٣) النص المحقق (٩٠ - ٩١).

(٤) التخمير(٨/٢).

فالعلويُّ أخذ برأي الخوارزمي في الاستحسان بعامّة. لكنّه اعترض لَه في تطبيقه على بعض المسائل، ومنها تعريف العدد المضاف، فقال: «وزعم الخوارزميُّ أنّ قولَ أهل الكوفة استحسانٌ وأنّ الطبعَ يَنْزِع إليه، وهذا فاسدٌ فإنّ تحكيمَ الطِّباع فيما هذا حالُه لا تعويل عليه وإنما يكون التعويلُ على الشواهد النحوية، والجريِ على مطابقة الأقيسة النحوية، والاستعمالاتِ من جهة الفصحاء.

فأما الطباع فهي قاضيةٌ بالتجويز في جميع الصور الممكنة. وليت شعري كيف يقال بأنّ ما ذكروه استحسانٌ مع ما ذكرناه من مخالفة الأقيسة؟ ومن حقّ ما يكون استحساناً أن يكون مطابقاً للأقيسة موافقاً لها؛ لأنه نوع خاص منها. فبطل ما قاله الخوارزمي»[١].

(١) النص المحقق (٢٧٢).

القِسم الثاني: التَّحقيق

أولاً: مقدّمة التحقيق.

ثانياً: النص المحقَّق.

مُقدِّمَة التَّحقيق

١- اسم الكتّاب، وتوثيقه ونسبته إلى مؤلِّفه:

اسم الكتاب:

اســم الكــتاب الذي نص عليه المؤلف في مقدمته هو: (المحصَّل في كشف أسرار المفصَّل)[١]. هذا هو الاسمُ الصحيحُ التّام للكتاب.

ونصُّ العنوان على طُرَّة إحدى نسختي السِّفر الأول منه، ونسخةِ السفر الثاني هذه هو: (المحصَّل في كشف أسرار المفصَّل في علم حقائق الإعراب وفهم محاسن الآداب).

وورد على طُرَّة النسخة الأخرى من الجزء الأول: (المحصَّل في كشف أسرار المفصَّل من علوم العربية).

وعــبارة (في عــلم حقائق الإعراب وفهم محاسن الآداب) في إحدى نسختي السِّفر الأول ونسخة السِّفر الثاني، وعبارة (من علوم العربية) في النسخة الأخرى من السِّفر الأول، غيرُ داخلتين في العنوان، وإنما زادهما النُّساخ توضيحاً لموضوع الكتاب، بدليل عدم وجودهما في الاســم الذي نص عليه المؤلف في المقدِّمة، واختلافِهما في النسختين، وهو ما يؤكِّد على أن المقصودَ من العبارتين بيانُ فن الكتاب فحسب، وليستا من العنوان.

أمّــا اســم الكتاب الوارد في سيرة المؤلف: (المحصّل في شرح أسرار المحصّل)[٢]، و(المحصّل في أسرار المفصّل)[٣]. فهو غير دقيق، بدليل اختلافه في النسختين، واختلالِ أسماء كتبٍ أخرى في السّيرة.

وإحالةُ العلوي إلى المحصّل في كتبه الأخرى باسم (المحصّل)[٤] تارةً، وباسم (شرح المفصَّل)[٥] تارةً أخرى، إنّما هي إشارات مختصرةٌ لا يُعتمد عليها في ضبط اسم الكتاب.

فسلِم لنا بهذا أنّ الاسمَ الصحيحَ للكتاب هو ما ورد في صدر المبحث.

---

(١) ينظر: المحصل(١/٨).

(٢) ينظر: سيرة يحيى بن حمزة(الجامع الكبير)(١٤٤ب).

(٣) ينظر: سيرة يحيى بن حمزة(الوجيه)(٣/أ).

(٤) كما في الأزهار الصافية (٢/٨٨)، والحاصر(٨١٤).

(٥) كما في الأزهار الصافية(٢/١٦٥)، والطراز(١/٤٢٥).

توثيق نسبة الكتاب إلى الإمام يحيى بن حمزة:

توافرت أدلّةٌ قوية تؤكِّد نسبة هذا الكتاب إلى الإمام يحيى بن حمزة، بما لا يُبْقِي أدنى شك في الأمر. من أهمّ هذه الأدلة:

- التصريحُ باسم المؤلف تامّاً في طُرّة نسختيِ الجزء الأول، ونسخة الجزء الثاني.
- إحالــةُ المؤلــف في كتبه الأخرى إلى مباحث في المحصّل وهي موجودةٌ في هذا الكتاب، كما في الأزهار الصافية[(١)] والحاصر[(٢)].
- إحالةُ المؤلف في كتابه هذا إلى كتبه الأخرى، كما ذكر عزمه على تأليف كتابٍ في عــلم البــيان يُطْلِع على عِلم حقائق الإعجاز للقرآن، وهو الطِّراز [(٣)]، وكما أحال إلى كتابه الشامل[(٤)].

٢- وصف النُّسخة المعتَمدة:

للكــتاب المحقَّق وهو السِّفر الثاني نسخةٌ فريدة، وقد بذلت جهداً كبيراً في البحث عن نسخة أخرى فلم أجد. حيثُ سافرت لليمن وجُلت في مدن صنعاء وحوث وتعز وزَبيد، وزرت مكتبات خاصة وعامة، وأكثرت من سؤال المختصين، فلم أجد أثراً لنسخةٍ أخرى.

ونسخةُ السِّفر الثاني هذه محفوظةٌ في المكتبة الشرقية بالجامع الكبير في صنعاء، وهي مكتبة الأوقاف. ورقمها (٩٨ أدب). وعدد أوراقها مئتا ورقةٍ وورقة (٢٠١). وهناك صورٌ لها في جامعة أم القرى، ومركز جمعة الماجد، ودار الكتب المصرية.

وعــدد الأســطر في كل صفحةٍ يتراوح بين واحد وعشرين سطراً (٢١)، وستة وعشرين سطراً (٢٦). وأكثر الصّفحات فيها أربعة وعشرن سطراً (٢٤).

وخَطُّهــا نسخيٌّ جيّد. ولم تسلم من الأخطاء الكتابية والنحوية. واختُصرت عبارة (عليه الســلام) في جلّ المواضع إلى (عللم)، وقد كَتبتُ في مواطن الاختصار التي وردت العبارة الأصلية (عليه السلام)؛ لأنها هي المقصودة. وقد كان اختصار هذه العبارة في سيرة الإمام يحيى (عليلم).

---

(١) ينظر: (٢/٨٨).

(٢) ينظر: (٢/٨١٤).

(٣) ينظر: النص المحقق (٣٧٠).

(٤) ينظر: النص المحقق (٢٣٢).

وهـــي تبدأ بباب الحال، من قول الشارح: (بسم الله الرحمن الرحيم. اللهم يسِّر وأعن بلُطفِك. قال صاحب الكتاب – نور الله حفرته – الحال....).

وتنـــتهي بباب أسماء الأفعال والأصوات، عند قوله: (ولهذا تقول: يازيدان عليكما عَمْراً، ويا رجالُ عليكم عمْراً؛ لأنه جارٍ مجرى....).

وفي هذه النسخة خَرمٌ في موضعين:

الأول: بعد نهاية الورقة الرابعة، وأقدّره بورقةٍ واحدة.

والثاني: في نهاية الكتاب، وأقدّره ببضع ورقات.

وقـــد كُتبـــت بعضُ عباراتها باللون الأحمر، مما جعلها غير واضحة بعد تصويرها، فنظرت في أصل المخطوط بالمكتبة الشرقية بصنعاء ووضَّحت ما أُبهم فيها.

والنسخة غير مرتبة فقد تم ترميمها بصورة بدائية اختلطت على إثره بعضُ أوراقها، فرتبتها بتوفيق الله.

وقد كُتب في طُرَّة السِّفر الثاني:

(السِّـــفرُ الثاني من كتابِ المُحَصَّلِ في كشفِ أسرارِ المُفَصَّل في عِلم حقائقِ الإعرابِ وفَهمِ محاسنِ الآداب.

تصـــنيفُ السَّـــيدِ الإمامِ عَلَمِ الأعلام تاجِ العِتْرَة الكرامِ عِمادِ الإسلامِ إمامِ الأئمةِ فَخْرِ الأُمَّة عِمادِ الدِّينِ مُحْيِي سُنَنِ المرسَلين يحيى بنِ حمزةَ بنِ عليٍّ بنِ الحسينِ ابـــنِ رســـول الله صلى الله عليه، رفع الله ببقائه منارَ الإسلام ودمَّر به ربوعَ الكُفرِ والإجرام، صَدَقَ اللهُ العظيم، وصَدقَ رسولُه النبيُّ الكريم، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العليِّ العظيم).

كما كُتب وقفٌ نصه:

(هذا الكتابُ الجليل من جملة كُتب القاضي محمد بن علي قَيْس، الموقوفة على طلبة العلم الشرعي في [ذمار][١] ، وضُمّ في خزانة كتب الوقف التي بمؤخرة الجامع الكبير بمدينة صنعاء عمرها الله بالصالحين).

---

(١) الكلمة غير واضحة، وكذا قرأتها.

ولأجل الخرم الذي في نهاية النسخة، لم يتبيّن تاريخُ نسخها، لكننا نجد في آخر السِّفر الأول من النسخة نفسها نصّاً على الفراغ من تأليفها وجمعها سنة اثنتي عشرة وسبعمئة للهجرة (٧١٢هـ). كما أنّ عبارة الدعاء في عنوان السفر الثاني التي سبق إيرادها وهي قوله: (رفع الله ببقائه منارَ الإسلام) تدلُّ على كتابتها في زمن المؤلف. على أنه يُحتمَل أن تكون النسخةُ منقولةً من نسخةٍ أخرى ونُقلت العبارة بنصها دون تغيير. والله أعلم.

٣- منهج التحقيق:

يقوم المنهج الذي سلكته في تحقيق الكتاب على ما يأتي:

- كتابةُ النص وَفْقَ القواعد الإملائية المصطلح عليها في زمننا، مع مراعاة علامات الترقيم، و لم أُشر للأخطاء الإملائية التي أصلحتها.
- الحرصُ على بقاء نص المؤلف كما هو، ما عدا الأخطاءَ في الآيات - وهي نادرة - والأخطاءَ النحويةَ الظاهرة، فقد أصلحتُها، وأشرت إلى الخطأ في الهامش، رغبةً في إخراج نص المؤلف كما أراده.
- الاستعانة بكتب المؤلف ومصادره الأخرى وبشروح المفصّل في تقويم النص.
- تمييزُ نص المفصل عن الشرح بخط عريض. وتوثيق نص المفصَّل من نشرة دار إحياء العلوم بمراجعة الدكتور محمد السَّعيدي. وحرصتُ على ضبط نص المفصل دون تخريجٍ أو توثيق لشواهده وآرائه، إلا ما كان منها غيرَ مذكور في شرح العلوي وهو نادر.
- تخريج الآيات القرآنية بذكر السُّورة ورقم الآية.
- تخريج القراءات من كتب القراءات المعتمدة.
- تخريج الأحاديث والآثار من كتب الصحاح والسُّنن والمسانيد والمجاميع.
- تخريج الأمثال وأقوال العرب من كتب الأمثال واللغة.
- تخريج الشواهد الشعرية من الدواوين وكتب الأدب والمجموعات الشعرية، وذكر أهم المصادر النحوية التي أوردت الشاهد. مع نسبة البيت، وذكر بحره.
- توثيق الآراء والأقوال العلمية من مصادرها إن وُجدت فيها، وإلا من أقرب المصادر لها.

- التعريف بجميع الأعلام تعريفاً موجزاً، وذِكر أهم مصادر الترجمة.
- ضبط ما يُشكل بالحركات.
- التعليق على المسائل النحوية والخلافية عندما يقتضي المقام ذلك.
- وَضْعُ فهارسَ مفصّلةٍ للكتاب المحقّق دون نص الزمخشري، وهي فهرسُ الآيات، وفهـــرس الأحاديـــثِ والآثـــارِ، وفهرس الأمثال، وفهرس أقوال العرب، وفهرس الأشعار، وفهرس الأعلام، وفهرس الكتب، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

صفحة العنوان من نسخة التحقيق

الصفحة الأولى من نسخة التحقيق

الصفحة الأخيرة من نسخة التحقيق

النَّصُّ المحقَّقُ